



مجلس دراسات الحكم الاقليمي - جامعة الخرطوم

# دراسات في الوحدة الوطنية في السودان

تحرير وتقديم: دكتور العجب احمد الطريفي



١٩٨٨ م



## دكتور : العجب احمد الطريفي

حصل على بكالوريوس العلوم السياسية (درجة الشرف) من جامعة الخرطوم وماجستير الادارة العامة من جامعة بيرمنجهام البريطانية وعلى دكتوراه الفلسفة (ادارة عامة) من جامعة بنسبرج الامريكيه .. عمل ضابط شئون افراد بديوان شئون الموظفين . وزارة المالية . السودان .. عمل استاذاً ومديراً لمركز دراسات الحكم المحلي بمعهد الادارة العامة . السودان .. عمل رئيساً لقسم العلوم السياسية . جامعة الخرطوم .. تم اختياره اول رئيس لقسم الادارة العامة . مدرسة العلوم الادارية . جامعة الخرطوم .. الوظيفة الحالية استاذ مشارك ومدير مجلس دراسات الحكم الاقليمي / جامعة الخرطوم صدر له كتابان : الحكم اللامركزي في السودان (مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٨٧) والحكم اللامركزي في السودان : حاضره ومستقبله (دار جامعة الخرطوم للنشر مارس ١٩٨٩) .. له فرق العشرين بحثاً منشوره باللغتين العربية والانجليزية في كتب ودوريات علمية متخصصة .. اشرف على العديد من رسائل الدكتوراه والمجستير والدبلوم العالي بجامعة الخرطوم وغيرها .. عضو عدد من الجمعيات العلمية الاقليمية والعالمية متزوج وله ولدان وبناتان .

### كتب اخري لمجلس دراسات الحكم الاقليمي . جامعة الخرطوم ( تحت الاعداد )

- ماله الحكم المحلي والاقليمي باقليم دارفور . تحرير وتقديم دكتور : العجب احمد الطريفي .
- التنمية واعادة التعمير في الاقليم الشمالي / تحرير وتقديم دكتور العجب احمد الطريفي .

### اوراق غير دورية

- سياسات الاراضي في معتمديه : الخرطوم : دكتور طه احمد عبدالرحيم
- الادارة الاهلية في السودان : منظور جديد دكتور : عوض السيد الكرستي
- الحكم الاقليمي في السودان : قضايا وآفاق تطوره : دكتور العجب احمد الطريفي
- اصلاح الخدمة المدنية في السودان
- دكتور : العجب احمد الطريفي .

دار جامعة الخرطوم للنشر



الغلاف تصميم ام سلمة ابراهيم





مجلة دراسات الحكم الاقليمي  
جامعة الخرطوم

## دراسات في الوحدة الوطنية في السودان

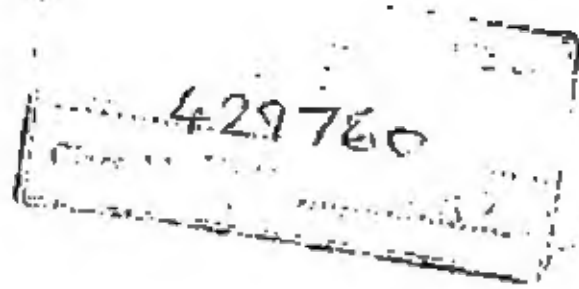
تحرير وتقديم :

دكتور : العجب احمد الطريفي

١٩٨٨

الناشرون - مجلس دراسات الحكم الاقليمي جامعة الخرطوم

١٩٨٨



الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم  
دار جامعة الخرطوم للنشر

## المساهمون (١)

---

- |  |   |
|--|---|
| <p>دكتور/ العجب احمد الطريفي<br/>استاذ مشارك في الإدارة العامة<br/>ومدير مجلس دراسات الحكم الاقليمي<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ بشير عمر محمد فضل الله<br/>محاضر بجامعة الخرطوم سابقا، وزير<br/>العالية وعضو الجمعية التأسيسية<br/>حاليا .</p> <p>دكتور خالد المبارك<br/>استاذ مشارك في اللغة الانجليزية<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ روفائيل كوبا بدال<br/>محاضر في العلوم السياسية جامعة<br/>الخرطوم .</p> <p>بروفسير/ سيد حامد حريز<br/>مدير معهد الدراسات الأفريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ عشاري احمد محسود<br/>محاضر في معهد الدراسات الأفريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>بروفسير/ عون الشريف قاسم<br/>بروفسير/ مدثر عبدالرحيم الطيب<br/>بروفسير/ محمد عمر بشير</p> <p>بروفسير/ محمد هاشم عوفي<br/>بروفسير/ يوسف فضل حسن</p> | <p>استاذ مشارك في الإدارة العامة<br/>ومدير مجلس دراسات الحكم الاقليمي<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>محاضر بجامعة الخرطوم سابقا، وزير<br/>العالية وعضو الجمعية التأسيسية<br/>حاليا .</p> <p>استاذ مشارك في اللغة الانجليزية<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>محاضر في العلوم السياسية جامعة<br/>الخرطوم .</p> <p>مدير معهد الدراسات الأفريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>محاضر في معهد الدراسات الأفريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>استاذ اللغة العربية-جامعة الخرطوم<br/>مدير جامعة ام درمان الاسلامية .</p> <p>استاذ الدراسات الأفريقية - معهد<br/>الدراسات الأفريقية والآسيوية -<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>استاذ الاقتصاد - جامعة الخرطوم<br/>مدير جامعة الخرطوم .</p> |
|--|---|

---

(١) رتبنا الاسماء ترتيبا هجائيا - المحرر .

## المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تقديم	دكتور/ العجب احمد الطريفي ..... ٦
الفصل الاول	
فكرة الوحدة الوطنية	بروفيسر/ عدثر عبد الرحيم الطيب ..... ١١
الفصل الثاني	
مفهوم الامة السودانية	
منظور تاريخي	بروفيسر/ يوسف فضل حسن ..... ٢٣
الفصل الثالث	
المواطنة والوحدة الوطنية	دكتور/ بشير عمر محمد فضل الله ..... ٦٥
الفصل الرابع	
اللامركزية والوحدة الوطنية	دكتور/ العجب احمد الطريفي ..... ٧١
الفصل الخامس	
السياسات الاقتصادية	
والوحدة الوطنية	بروفيسر/ محمد هاشم هوي ..... ١٠٠
الفصل السادس	
الدين والوحدة الوطنية	بروفيسر/ عون الشريف قاسم ..... ١٢٦
الفصل السابع	
جدلية الوحدة والتشتت في	
فضايا اللغة والوحدة الوطنية	دكتور/ عثمانى أحمد محمود ..... ١٤١
الفصل الثامن	
التعليم والوحدة الوطنية	بروفيسر/ محمد عمر بشير ..... ١٦١
الفصل التاسع	
الشراث الشعبى والوحدة الوطنية	
في ظل الحكم الاقليمي	بروفيسر/ عبيد حامد عزيز ..... ١٩٥
الفصل العاشر	
الآداب والفنون والوحدة الوطنية	دكتور/ خالد المباركة ..... ٢١١
الفصل الحادي عشر	
اتفاقية اديس ابابا	
والوحدة الوطنية	دكتور/ رفائيل كويا بيدال ..... 34 - 1



## تقديم

### دكتور العجب احمد الطريفي

يحتوى هذا الكتاب على البحوث والدراسات المقدمة الى المؤتمر العلمى الذى نظمته مجلس دراسات الحكم الاقليمى بجامعة الخرطوم فى الفترة من ٧ الى ٩ يناير ١٩٨٤ . ووضح من تاريخ عقد المؤتمر ان كل هذه الدراسات كتبت قبل انتفاضة الشعب فى ابريل ١٩٨٥ وتشر هنا بدون تعديل او تبديل فى المحتوى .

شارك فى المؤتمر لطيف من العلماء والاختصاصيين من جامعة الخرطوم والجامعات والمعاهد الاخرى الى جانب مشاركين من الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية والمحلية، لقد كان لتلاقح افكار وأراء وخبرات الأكاديميين والممارسين أكبر الأثر فى اثراء النقاش وتعميقه وبلورته بصورة ايجابية .

تناول بحوث المؤتمر المضمعة فى هذا الكتاب الجوانب التاريخية- والسياسية والأدارية والاقتصادية للوحدة الوطنية، كما ان هنالك فصولا تتحدث عن دور الدين واللغة والتعليم والتراث الشعبى والفنون فى بناء الوحدة الوطنية، كما يشمل الكتاب فصلا باللغة الانجليزية حول اتفاقية اديس ابابا والوحدة الوطنية، ولعل مجرد استعراض البحوث المقدمة للمؤتمر يوضح بطلا ليس فقط تعدد تخصصات الباحثين وانما ايضا اختلاف منطلقاتهم. وفى تقديرنا ان هذا هو المنهج السليم لمعالجة قضية هامة تتسم بدرجة عالية من الشمولية والتعقيد كقضية الوحدة الوطنية . ان للوحدة الوطنيه فى بلد نام كالمسودان جوانب متعددة ومتداخلة، وعليه يقتضى وضع استراتيجية فعالة للوحدة الوطنية والبناء القومى تخافر جهود الباحثين من تخصصات شتى ومنطلقات عدة .

ولعله من المفيد ان نسطح القارىء فى جولة سريعة نستعرض فيها البحوث المقدمة بما يبرز هذا المعنى .  
فى الفصل الاول يناقش البروفسير مدرر عبد الرحيم المفهوم

والسمات الرئيسية للوحدة الوطنية والبناء القومي . ويتعرض بعد ذلك الى العوامل المختلفة التي أدت الى ضعف الوحدة الوطنية في الكثير من دول العالم الثالث، وفي ختام بحثه يتقدم ببعض المقترحات للخروج من حالة الضعف والتفكك ودعم مسيرة الوحدة الوطنية في هذه الدول.

يتناول البروفيسر يوسف فضل حسن في الفصل الثاني تاريخ الامة السودانية من أقدم العصور حتى الفترة المعاصرة وذلك بهدف استخلاص مفهوم القومية والوحدة الوطنية من خلال الحدث التاريخي . ويخلص الى نتيجة هامة وهي انه على الرغم من وجود بعض مظاهر التباين العرقي والتنوع الثقافي فإن الامة السودانية ( وهي جزء من الكيان العربي والافريقي ) قد خضت خطوات كبيرة في ارساء المقومات الاساسية للوحدة الوطنية والانتماء القومي الا ان درجة التفاعل بين هذه المقومات لم تكتمل بعد في كل انحاء البلاد. ومن هنا ينادي الكاتب بضرورة تخاضع الجهود لاكمال بناء الامة السودانية .

اما الفصل الثالث فيتعرض لموضوع هام الا وهو موضوع المواطنة وعلاقتها بالوحدة الوطنية . وهنا يوضح الدكتور بشير عمر محمد فضل الله انه على الرغم من وجود الكثير من النصوص الدستورية والقانونية في العهد الحالي المبادئ تؤكد على الحريات العامة فان البون شامع بين المكتوب في الدساتير والقوانين وبين واقع الممارسة والتطبيق. ويؤكد الباحث ان تساوى الفرص الاقتصادية وعدالتها وتوفير الحريات العامة من أهم دعائم الوحدة الوطنية. ان الشعور بالظلم والظن والتمييز بين المواطنين له نتائج السلبية فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط المواطن بالدولة .

في الفصل الرابع يتناول الدكتور العجب احمد الطريفي اللامركزية والوحدة الوطنية حيث يتحدث في بداية البحث عن مفهوم وانماط اللامركزية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الوحدة الوطنية . ثم يتطرق الى تطور سمات ومشاكل اللامركزية في السودان . ويركز الباحث على تجربة الحكم الاقليمي في ظل قانون ١٩٨٠ موضحا الاسباب والتحديات والانتقادات الموجهة للحكم الاقليمي .

وأكد ان الحكم الاقليمي قد يؤدي الى ضعف الوحدة الوطنية وتفتيتها  
ان لم يعالج علاجا علميا . وفي الختام يوضح الاسس الضرورية لقيام  
حكم لامركزي سليم .

اما في الفصل الخامس فيتمدى البروفسير محمد هاشم عوف الى  
السياسات الاقتصادية في البلاد فيقسمها الى ثلاثة مراحل . ويؤكد ان  
السياسات الاقتصادية المختلفة عملت التمايز الاقتصادي بين المناطق  
والفئات الاجتماعية . وقد ادى هذا الى احتدام الشعور بالفن بين  
المناطق الأقل تطورا وبين فئات الشعب الفقيرة الامر الذي  
يهدد الوحدة الوطنية ويؤجج نيران الحرب الاهلية . ان تمتين الوحدة  
الوطنية يتطلب اتباع اسلوب التنمية الاقتصادية المتوازنة . ويخلص  
الباحث الى ان هذه السياسة الاقتصادية من شأنها ان تشعر المواطن  
في كل موقع بان الدولة تسعى لرعايته وتقدمه فيقوى ولاؤه لوطنه .

في الفصل السادس يناقش البروفسير عون الشريف قاسم اهمية  
الدين في البناء الوطني بحبائه يلعب دورا اساسيا في تطور  
المجتمع البشري ومقوما من مقومات البناء القومي ويسهم في نهاية  
المطاف في بلورة الشخصية القومية . ثم يتطرق للوضع في السودان حيث  
التفت المجموعات بمختلف ولائها القبلية في بوتقة واحدة هي الدين  
الاسلامي . ووضح انه لولا هذا الرباط لما كانت هناك وحدة وطنية .  
ويوضح ان الدين بقدر دوره الكبير في تثبيت دعائم الوحدة الوطنية  
له دوره السلبي هداما لاسي هذا البناء وتدميرا لمقوماته اذ انه من  
اكثر عناصر البناء القومي حساسية وأشدّها قدرة على الاشارة  
والالتهاب . وفي الختام يذكر ان في التسامح السوداني المعروف  
عممة مد كل تخلف وتصعب وتمزيق للوحدة الوطنية باسم الدين .

يشمل الفصل السابع للدكتور عشاري احمد محمود تحليلا  
لقضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان . يتناول الباحث المرتكزات  
النظرية التي يقوم عليها التحليل ثم يتعرض للاشكالية اللغوية  
التي تخلق انماطا من اللامساواة اللسانية - الاجتماعية . بعد ذلك  
يتحدث عن عربية جنوب السودان بشيء من التفصيل ويتطرق للمواقف  
المعادية للغة العربية التي يقودها المعهد الميفي للدراسات

اللحسانية في جنوب السودان ، واخيرا يطرح الباحث رؤيته حول مسألة اللغات المحلية والوحدة الوطنية .

في الفصل الثامن يتناول البروفيسر محمد عمر بشير تطور واهداف السياسات التعليمية المختلفة ، ثم يتطرق للسياسة الاقتصادية فيوضح ان التركيز الاقتصادي في بعض المناطق ادى الى التركيز في التعليم في نفس هذه المناطق كما اشار الى انحسار التعليم في الجنوب ، ثم تحدث عن تكافؤ الفرص في التعليم في مراحل المختلفة فيبين ان هنالك تفاوتاً في توزيع الفرص بين الاقاليم ، وناقش ضرورة اعادة النظر في المقررات الدراسية ، ويخلص الى انه من الضروري الالتفات للتعدد والتنوع العرقي والثقافي في السودان عند رسم السياسات التعليمية ، وفي ذلك دعم للوحدة الوطنية .

ويغطي الفصل التاسع دور التراث الشعبي في بناء الوحدة الوطنية ، والبروفيسر سيد حامد حريز في هذه الدراسة يستعمل عبارة التراث الشعبي لتعني الفلكلور في معناه ومضمونه الواسع الذي يشمل الادب الشعبي والعادات والتقاليد والانماط المادية من ناحية الثقافية الفنية ، ويوضح ان التراث المشترك بين اقاليم السودان وقبائله يمثل اطاراً للوحدة الفكرية والتقارب الوجداني بين فئات وقبائل المجتمع المختلفة ، ويشير الى ان التراث سلاح ذو حدين اذ يمكن ان يعوق الوحدة الوطنية في بعض الاحايين ، ويورد بعض العوامل الهامة لكي يلعب التراث الشعبي دوره الكامل في ظل الحكم الاقليمي .

في الفصل العاشر يتناول الدكتور خالد المبارك موضوع الآداب والفنون والوحدة الوطنية حيث يستعرض في البداية تجارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ومصر ، ثم يتناول التجربة السودانية وما واكبها من ازدهار واطلاق خلال الفترة الاخيرة ثم خلى الى تجميع مراكز الثقافة المختلفة في مكان واحد لتعير مركزاً للنشاط الثقافي والتنسيق بين الوزارات الثقافية والاقليمية مع ضرورة مراجعة وثائق الحكم الاقليمي وتضمينها صراحة بنوداً تهتم بالثقافة مع مراعاة الدعم المالي واتاحة فرص التدريب للعاملين بالاجهزة الثقافية المختلفة .

والفصل الحادى عشر بضم دراسة باللغة الانجليزية الدكتور  
رطائيل كوبا بدال حول اتفاقية ادبي اهابا والوحدة الوطنية .  
يتناول الباحث فى اسلوب تحليلى الخلفية التاريخية والمعات الرئيسية  
للاتفاقية . ثم يشخص ويحدد العوامل المختلفة التى ادت الى تمزيق  
الاتفاقية والوسائل الضرورية لبناء وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية فى  
البلاد .

كانت تلك جولة سريعة التعرف على الملامح الرئيسية لما يحتويه  
هذا الكتاب بين دفتيه . ولاندعى اننا بديل عن قراءة هذه الدراسات .  
بل تممنا بها ان تكون فاتحة لهذا العمل . واذا ثرت عليها جذب  
القارئ الى تلك القراءة تكون قد حققت هدفها .

ولايفوتنى فى هذا المقام ان اشير الى المساهمات التى قدمها  
عديد من الافراد والهيئات فاليهم جميعا الشكر الجزيل والعرفان .  
ونود ان نخص بالشكر البروفسير عمر محمد بليل مدير الجامعة  
السابق لما اولاه من رعاية واهتمام لهذا المؤتمر والشكر لمؤسسة فورد  
لمساهمتها القيمة فى تمويل نشر هذا الكتاب ودار جامعة الخرطوم للنشر  
على قيامها بنشره . كما اود ان افول كلمة شكر مستحقة للاح الدكتور  
عبدالوهاب عبدالرحيم المبارك المدير السابق لمجلس دراسات الحكم  
الإقليمي الذى قام بالتخطيط والامداد لهذا المؤتمر .

واخيرا - وليس آخرا - اود ان اتقدم بأعتذاري الشديد للاخوة  
الاساتذة الذين لم تضمن بحوشهم فى هذا المجلد . ولعل نصيب الاساس  
فى ذلك الارتفاع الباهظ لتكاليف الطباعة والنشر . وترجو ان نوفق فى  
الحصول على المال اللازم لنشر هذه الدراسات الممتازة فى القريب العاجل .

## الفصل الأول

### فكرة الوحدة الوطنية

بروفيسور / عدثر عبدالرحيم

#### نظرات تعهيدية

من مسلمات الفكر السياسي والاجتماعي ان الانسان ، بفطرته تواق للانتماء ، وانه ، بطبعه ، ميال للاجتماع مجبول عليه ، وذلك ليس فقط ممنا لقوته وحماية لحياته ، واشباعا لمختلف حاجاته ، بل ايضا تنمية لمواهبه وملكاتة وتحقيقا بذلك لإنسانيته وذاته .

واذا تنوعت النظم والجماعات التي يمكن ان ينتمى اليها الانسان بتنوع الوظائف والأغراض او اختلفت باختلاف الزمان والمكان ، ثم تباينت في ذلك كله سعة وضيقا ، وقوة وضعفا وما الى ذلك من صفات ، فلا شك ان الروابط القومية والوطنية قد أصبحت اهم الاسس التي يقوم عليها الولا السياسي واكثر الاطر التي يتبلور فيها الانتماء الاجتماعي شيوعا في العصر الحديث - سواء في ذلك احوال دول الشمال المتقدمة مناعيا واقتصاديا والقوية ، من ثم ، سياسيا واداريا ، ودول الجنوب (او العالم الثالث) المتخلفة في جميع تلك الابواب . (١)

ولكن فروقا هامة تميز روابط القومية و الوطنية القائمة في دول الشمال عن نظيراتها في دول الجنوب وعلى من أبرزها وابعدها اشرا انصاف الاولى بقدر كبير من التماسك والوحدة والاستقرار بينما نراها ضعيفة تتهددها عوامل التصدع وتوهنها نزعات التشتت والانفصال في معظم دول الجنوب . ولذلك أصبح تشخيص احوالها والتماس الوسائل المعينة على دعمها وتقويتها من اكبر هموم الباحثين المعنيين والقادة السياسيين والإداريين - ومن ابعدها مثالا واشدها عمرا في ذات الوقت + (٢)

على أنه يجدر بنا قبل الاستطراد في فحص هذا الجانب من الموضوع أن نلم، اجمالاً واختصاراً، بمنعوتى القومية والوطنية وبسائر السمات التي اتسما بها تشابهاً أو تمايزاً في المجموعتين الشمالية والجنوبية، ثم أن ننظر - ثانياً - في العوامل التي صيرت الوحدة الوطنية في معظم بلاد العالم الثالث نقيضة بحيث أصبحت تستلزم الفحص والتشخيص واهية تفتقر للدعم والإنعاش، بالرغم من أن الحركات الوطنية في تلك البلاد قد بلغت من القوة والفعالية من قبل درجة أرغمت بها المستعمرين على الجلاء وشالت بفعلها الحرية والاستقلال، ثم نختم - ثالثاً وأخيراً - بأشارات موجزة لأهم الطرق التي بها يمكن الخروج من حالة الضعف والتفكك والمضي قدماً في سبيل الوحدة ودروب المنعة والتماسك في إطار الرابطين.

### حول القومية والوطنية

وعلى أول ما ينبغي الإشارة إليه فيما يتعلق بأمر القومية والوطنية شيوع الخلط بينهما واستعمالها كما لو كان مدلولهما مترادفين متطابقين وفي جميع الأحيان، بل وشيوع الخلط بينهما وبين انعطاف آخرى من الانتماء الاجتماعي والولاء السياسي كالقبليّة ورابطة الإسلام السياسية وذلك حتى في بعض الدراسات الجامعية، وربما كان سبب اختلاط الأمر على تلك الروابط والولاءات في بعض مراحل المقاومة الوطنية للمهمة الاستعمارية، وإن كان كل منها - بطبيعتها ومن حيث المبدأ والغاية - مختلفاً عن الآخر، بل ربما مناقضاً له على خط مستقيم (٢).

هذا ويمكن إيجاز القول في هذا الجانب من أمر القومية والوطنية بالإشارة إلى اتسما - وإن تداخلت من بعض الوجوه وفي بعض الأحيان - بتمايزان تمايزاً مبدئياً هاما أساسه أن رابطة الوطنية إنما تنبثق أصلاً عن الولاء لرقعة من الأرض هي الوطن

ومن ذلك انها قد ارتبطت بدعوات انسانية تحريرية كما حدث مثلا في مبتدئ امرها اذ كانت سندا ومنطلقا لثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية ثم، اثناء القرن العشرين، في مختلف انحاء القارئين الايبوية والافريقية تحريرا للعباد والبلاد من قيود الاستعمار والعبودية - ولكنها قد اتخذت صورا مناقضة على خط مستقيم اذ ارتبطت بين ذينك العهدين بالدعوات الاستعمارية والنارية والفاشية .

هذا وقد كانت الدعوات القومية والوطنية، وما زالت، تستخدم تعبئة للطاقات والامكانات الرأسة لتوحيد الامم والشعوب كما حدث اثناء القرن الماضي في المانيا وايطاليا، وكما يرتجى ان يحدث قدا بالنسبة للعرب والافارقة ( او على الاقل بالنسبة لمجموعات معينة منهم كالمصوماليين، وبلاد المغرب الكبير، واهل وادي النيل ) - ولكنها قد استخدمت كذلك دعما لحركات انفصالية تختلف حولها الاراء والاحكام كتلك التي انتهت بتقويض اركان الدولة العثمانية وكادت ان يودي بنيجريا ايام استفحال الدمرة السافرية .

هذا الى ان الدعوات القومية والوطنية في البلاد الآسيوية والافريقية - وان استلهمت سابقتها الاوربية والامريكية وشاسبتها من بعض الوجوه - قد تميزت او اختلفت عنها بسمات معينة على رأسها :-  
أولا:-

النوع التحرري الذي يعتمد لا على تأكيد حقوق المواطنين في مواجهة الدولة والحاكمين كما كان الشأن بالنسبة لرواد ثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية من المفكرين والسياسيين ، بل على معاداة الاستعمار ومداغة الهيمنة الاجنبية تحقيقا للاستقلال والحرية القومية والوطنية .  
ثانيا:-

ارتباطها - لاسيما اثناء مراحلها الاولى - بنوع من المتمررية المساوية التي تبلورت ردا على العنصرية العنصرية عند المستعمرين مستهدفة اعادة الثقة الى نفوس المواطنين (وعلى اشهرها الزنجية او الجويتية التي كان الشاعر المارتينيكي ايمى سيزر اول الداعين اليها، ثم اتبعه في ذلك الرئيس السنغال المسايق ليويولد سفور) .

اسى المؤرخة والزملة-مؤرخة التونسية عبد الصمد السور جبرين  
بذلك على اصول البحث العلمى الذى يتطلب الدقة والاتزان  
ويأتى التزيد والإسراف - وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا .



وإذا كان من الممكن التدقيق لى بعض الجريئات المتعلقة بموضوع القومية والوطنية على الشاكلة المتقدمة، فإن تعريف هذه الظاهرة الهامة تعريفًا جامعًا مانعًا من الأمور التي استحال التوصل إليها على المفكرين والباحثين وإن تعددت فى سبيل ذلك وحاولاتهم واتصلت هبر السنين والأجيال وبشتى اللغات فى مختلف أنحاء العالم . وبعود ذلك لأمرين أساسيين نوجزهما فيما يلى .

#### أولاً:-

ان الظاهرة المعنية، وإن أمكن التعرف على عدد من مكوناتها المشتركة الرئيسية {كاللغة، والأرض، والعنصر، والدين والتراث التاريخي وأساليب المعاش، والتقاليد الاجتماعية، والمطامح المستقبلية... الخ} لاتتخذ شكلًا ثابتًا ولاتركب من عناصر ثابتة يمكن الوقوف عليها فى جميع الحالات التي تتبلور فيها . بل أنها تختلف - شكلًا وتركيبًا - من حالة الى حالة مما يفتح الأبواب لسلسلة لا شككاد تنتهى من الاستثناءات والاعتراقات يستحيل معها التوصل لتعريف نظرى محكم ينطبق على جميع الحالات (٤) .

ولذلك فإن بعض كبار الباحثين المختصين لم يروا بأسًا بالاعتماد - مراحة - على تعريفات دائرية المنحى مؤداها ان القومية رباط يوحد بين مجموعة من الناس يشعر افرادها بالانتماء لقومية واحدة - مشيرين، بحق الى ان منهج الشاسع الذى يقوم على تعديل العوامل المشتركة لى القوميات متهاافت مقصى عليه بالفشل فى موازين المنطق والعلم . ليس فقط بسبب الاستثناءات التي يمكن تعديدها اعتراضا على كل واحد من تلك العوامل، وإنما لأنه منهج آلى يخرج بالقومية عن طبيعتها الانسانية التي تتحدى التعريفات ويتجاوز مجموعها مجوع العناصر التي تتركب منها - شأنها فى ذلك شأن الحب والكراهية وغيرهما من المشاعر الانسانية العميقة المعقدة. (٥)

#### ثانيًا:

ان الحركات القومية والوطنية قد ارتبطت عبر تاريخها الحافل رغم قصره النمبى بالوان متباينة من التوجيهات الفكرية والسياسات العلمية مما اضى عليها الوانا متناقضة من الاحكام السلبية والايجابية اخلفت كذلك باختلاف الناظرين من قادمين ومادحين .

### ثالثا :-

ارتباط الدولة والجماهير في ظلها بالقيادات البطولية على النمط  
الأسطوري الذي تحدث عنه ماكس فيبر أكثر من اعتمادها على الأجهزة  
والمؤسسات والقوانين .

### رابعا :-

تخضع الولاءات القومية والوطنية بعد تحقيق الاستقلال ونيل  
الحرية ، وظهور حركات انفصالية متعددة الجوانب والاهداف مناوئة  
للوحدة الوطنية ناقضة ، في ذات الوقت بالضرورة ، لعرى الروابط  
القومية .

وهذا جانب من الموضوع خطير يستدعي النظر فيه مزيدا من  
التأمل والتفصيل .

### بين الوحدة والتصدع

من المتفق عليه ان الوحدة الوطنية من اهم الاهداف التي  
تحتاج الدولة والحكومات لتحقيقها والحفاظ عليها ومن اعصرها مثلا في  
ذات الوقت .

واذا صح هذا القول وانطبق على كثير من الدول التي نعمت بدرجات  
عالية من الاستقرار السياسي وبغير قليل من التقدم الاقتصادي  
والاجتماعي عبر القرون ولكنها ما زالت - رغم ذلك تواجه حركات  
انفصالية عنيفة في بعض الاحيان (كما هو الحال في المملكة المتحدة ،  
فرنسا ، بلجيكا ، وكندا واسبانيا مثلا) . فلاحظ انه اكثر محنة  
وانظيافا على الدول الحديثة العهد بالاستقلال في القارتين الاسيوية  
والافريقية كالمودان . ذلك ان الكثرة الكثيرة من تلك الدول باستثناء  
اقطار قليلة منها كالصومال وكوريا اللتين خانت لهما قبل الاستعمار  
وبعده كيانات جمعية بلغت درجات عالية من التوحيد الثقافي والتجانس  
العرقى والترابط التاريخي - قد افتقدت وما زالت تفقد عوامل الوحدة  
الوطنية والاستقرار السياسي .

وقد زاد الامر اشكالا وتعقيدا - في السودان وغيره من البلاد  
حديثه العهد بالاستقلال - عوامل مختلفة : من اولها ان الحدود  
السياسية الموروثة عند معظم تلك الدول لم تكن قد وضعت في مبتدئ  
اسرها تعبيرا عن اوضاع سياسية او حقائق اجتماعية ذات دلالات  
انسانية او تاريخية معقولة او مقبولة عند اهل البلاد المعنيين .

بل أنها على عكس ذلك تماما - إنما صيغت في معظم الأحيان على أسس  
تحكمية واعتباطية عبرت أولا وقبل كل شيء عن المظالم والمطامع التي  
كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية المتنافسة في سعيها لاقتسام  
البلاد وفرض سيادتها على المباد . وهكذا جمعت داخل حدود كثير من  
تلك الدول مجموعات من القبائل والشعوب لم تكن قبل ذلك، مجتمعة  
فيما بينها أو متجانسة مع بعضها كما قسمت على عكس ذلك مجموعات  
متجانسة بل ومتحدة تماما في كثير من الأحيان بين دول وحكومات فعل  
بينها بحدود لم يكن للشعوب المعنية يد أو دور في وضعها وتحديداتها .  
بل فرضت عليها فرضا واقتسارا من قبل حكامها الغرباء المستعمرين .

ثم أن أولئك الحكام المستعمرين قد عمدوا لسياسات استهدفت  
تعميق الخلافات الموروثة بين شتى القبائل والجماعات، كما رعت لاستحداث  
الكثير المستجد منها أيضا - وذلك تمكينا لأنفسهم في البلاد وضمانا  
لهيمنتهم على أهلها وسيطرتهم على مقدراتها ومواردها .

على أن ذلك كله لم يحل بين الحركات الوطنية وبين تحقيق ما  
كانت تطمح إليه الشعوب (مع تنامي الوعي فيها وازدياد التجارب  
والمقدرة التنظيمية عند قادتها وبين صفوفها) ومن تعبئة الجماعات  
المتباينة في مختلف البلاد المستعمرة بغية إنهاء الاحتلال والاستغلال،  
وطلب الحرية والاستقلال (٧) سواء أن كان الاعتماد في ذلك أساسا على  
الوسائل السياسية أو الأساليب العسكرية . ولاشك أن وجود الاستعمار  
الأوروبي وما كان يمثل في مختلف الاقطار الآسيوية والأفريقية من تعدد  
يومى ملموس للقيم والكيانات المحلية (دينية واجتماعية وثقافية  
وسياسية) قد كان من أهم العوامل التي حفزت شعوب البلاد المعنية  
وقاداتها على تجاوز خلافاتهم المستجدة والتقليدية، وغم عفونهم تحت  
الوية حركات وطنية تحريرية كانت هي الرد على الاستعمار والهيمنة  
الأوروبية .

ولكن انزياح السيطرة الاستعمارية عن كواهل الشعوب الآسيوية  
والأفريقية لم يستتبع استمرار الوحدة الوطنية التي كانت السبب  
الأول (٨) في حصول البلاد المعنية على الاستقلال والحرية السياسية بل  
اعقبه - في الغالبية العظمى من تلك البلاد أن لم نقل فيها جميعا -  
اتجاهات شتى الولاءات التقليدية النافذة لعرى الوحدة الوطنية حتى مع

القول بأنه "ماتكاد احتفالات الإستقلال تنشئ حتى تتجانب القطر المعنى  
نعمرات انصالية تمتد على القبلية احياناً. وعلى العممية الدينية  
احساناً أخرى، وعلى روح الإقليمية والوطنية المحلية تارة شائفة ،  
وعلى مزيج من هذه وتلك جميعاً في بعض الظروف وكأن الوحدة القومية  
التي جعلت البلاد الى اعتبار الإستقلال لم تكن الا حلماً مؤقتاً او طورياً  
عابراً من اطوار تاريخ تلك البلاد استلزمت حاجات مقاومة الاستعمار  
وانتهت بآنتهاء ذلك العهد وينيل المآل استعلاها". (٩)

هذا وان مما يزيد الأوضاع احتداداً واشتداداً بعدد ظهور  
مختلف التيارات والاتجاهات الثفثيتية الأخرى المتولدة عن تعمق انماط  
العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المستحدثة بسبب هديد من العوامل  
الجديدة المحلية والدولية المؤدية، بصورة خاصة لاستفحال الفروق  
الاقتصادية والمنافسات السياسية بين الأقاليم والأفراد والطبقات  
الاجتماعية، اضافة لما يتهدد الدول الآسيوية والأفريقية وكياناتها  
الهشة من تغلغل الشركات العالمية بغفوطها واغراقها الاقتصادية  
والعالية، ومن تدخل سافر او مقنع من قبل المصالح والدول  
الأجنبية (١٠) .

ومن ثم تصبح عملية "بناء" القومية والوحدة الوطنية" في الاقطار  
الآسيوية والأفريقية من اوجب واجبات الدول والحكومات ومن اعسرها  
تحقيقاً في ذات الوقت كما تقدم (١١) .

### دروب الوحدة والتوحيد

لعل الأرب تعريفات الوحدة الوطنية التي تصو اليها الدول حديثة  
العهد بالآستقلال وادتها للوفاء بحاجات بحثنا الحالي القول بانها  
عملية اجتماعية شاملة تمتهدد التقريب - ثم، بعد ذلك ان يمكن  
واريد المزج والمهر والتوحيد - "أفقياً" بين الجماعات القبلية  
والإقليمية والدينية الخ التي تتكون منها الأمة، ان لم يسبق لها وجود  
فتفرق بين الناس على اسس من التفاوت بينهم في المال والسلطة والجاه  
كما تفرق بينهم نظيراتها "الأفقية" بسبب الاختلاف في الاعراق او  
اللفات او الأقاليم او الديانات، وعمودياً : أي بين الطبقات  
الاجتماعية ان وجدت، او بعد الثفرات التي يمكن لها بها ان تتشكل  
وتنفذ الى كيان الأمة .

وليس من قبيل المذنب ان تميزت الامم الاوربية التي فيها تولدت  
فكرتها الوطنية والقومية اول مرة بفكر كبير من التجانس العرقى والتوحد  
الحضارى والثقافى: اذ ان لغاتها - باستثناءات قليلة كالفنلندية  
والهنغارية - تعود جميعها لاصول هندية - اوربية, كما ان المسيحية  
وما انحدر اليها من تراث الرومان والاناريق الاقدمين قد اضيا  
عليها توجهات فكرية وحضارية قريبة الاواصر حميمة الملات .

ولاشك ان من اهم المواهب التي مكنت الاوربيين من التطور على ذلك  
النسق المتجانس الذى شفع عن فكرتي الوطنية والدولة القومية, ان  
أوروبا - ولاسيما المناطق الاسكندنافية والشمالية منها - قد عاشت حفا  
طويلة من العزلة النسبية كانت اثناؤها بمنجاة من الحملات والغزوات  
الخارجية, مما اتاح لها فرصة انضاج مؤسساتها وطرائق حياتها بصورة  
متأنية متدرجة عبر القرون .

وعلى عكس ذلك كان حال المجتمعات الآسيوية والافريقية: اذ  
وجدت نفسها عرضة لاجتياح الغزاة والعاتحين, ففى تاريخها الحديث  
والقديم .

ولذلك ولاسباب اخرى لاتدخل فى نطاق بحثنا الحالى - فقد وجدت  
نفسها اليوم متخلقة فى شتى العياديين, مفتقرة حتى للوحدة الداخلية,  
محتاجة بالتالى لصياغة خطط واستراتيجيات تستعين بها على تدارك ما  
فاتها من صنوف التقدم والنماء, كما تستعين بها على تحقيق ما تمس  
ليه وتحتاجه اشد الاحتياج من امر الوحدة الوطنية "الفية" "ومبودية"  
كما تقدم, وفى ارجز فترة ممكنة من الزمان .

وقد كان طبيعيا - فى ضوء ما تقدم به الذكر من اعتبارات ان  
انعتقد اجماع معظم الدارسين على ضرورة توجيه قسط كبير من تلكم  
الجهود والاستراتيجيات لتحقيق التوازن والتعادل بين الاقاليم  
والجماعات والافراد فى شئون المعاش والاقتصاد, وفى مجالات الادارة  
والحكم . فكان من اهم ثمرات ذلك النهج تزايد الاهتمام عندهم بقضايا  
التنمية ولاسيما ما اتصل منها بالتنمية الريفية والاجتماعية,  
وبالوسائل الممكنة من تضييق الفروق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية  
- اضافة لتزايد النظر فى امور الحكم والادارة بما يحقق اشراك اكبر  
عدد ممكن من الناس فى اتخاذ القرارات وعمليات التنفيذ والاشراك على  
الصعيدين المركزى والاقليمى فى اطار من الحرية والمصداقية . (١٢)

وكل ذلك عندى هام الى ذاته , وهام أيضا لما يرتجى ان يتمخض عنه من دعم للوحدة الوطنية .

وعلى أن ذلك كله مرهون فى هنى - ليس فقط بصياغة الخطط الحكيمة واتخاذ الاجراءات التنفيذية المتقنة , على خطورة هذا , وتلك راحيتها - بل بالروح التى عنها تصدر الاقوال والافعال .  
ذلك ان الوحدة الوطنية هى آخر الامر ليست ساجا آليا لعمليات فنية وادارية وانما هى , اولا وقبل كل شئ , شعور انسانى يربط بين القلوب والاشخاص .

اذا انعدمت المشاعر الانسانية اللازمة - وعلى رأسها تقدير المسؤولية واحترام الانسان لاختيه الانسان , وحب الخير والتزام الحدى على كل حال - فلا يعتمد ان تتمخض الامر كزية مثلا من التطكك وتفاقم القبلية والعشائرية وغيرها من الولاءات الانعزالية والانفصالية بدلا عما اريد بها اصلا من دعم الوحدة برعاية التنوع , ولا يستغرب ان تعقب سهولة الاتصال والانتقال العزيد من الاحتكاك والعدام عوضا عما يرتجى بها من تزايد الولام والانسجام . وهكذا الشأن فى سائر الترتيبات الادارية والاجراءات الفنية التى اتما تصاغ اصلا لدعم الوحدة والتوحيد فلا ينتج منها - اذا ما انعدمت الروح الانسانية المطلوبة - الا الخسران والتبديد .

ومن ثم كانت الاهمية القصوى للتعليم والاعلام وما يربط بهما من شئون الفكر والفن , وما يبعثه كل اولئك من المبادئ والقيم وانماط السلوك الانسانى السوى الكريم .

## الهوامش

- (١) من الدراسات المقارنة الجيدة في موضوع القومية والوطنية كتاب كارلتون هينز "القومية ديانة" - نيويورك ١٩٦٠ وكتاب هانز كون "القومية - معناها وتاريخها" برنستون ١٩٦٥ - وكتاب بويد شافر "وجوه القومية" طبع في لندن ونيويورك ١٩٧٢ - وكتاب الاي كدوري "القومية في آسيا وأفريقيا" - لندن ونيويورك ١٩٢٠ وجميعها بالانجليزية .
- (٢) من اول الدراسات التي خصت للنظر في هذا الجانب من الموضوع الكتاب الذي حرره كارل دويشر ووليام فولتز ونشراه بعنوان "بناء الامم" - نيويورك ١٩٦٢ وكتاب روبرت اميرسون "من الامبراطورية الى القومية" - هارفارد ١٩٦٠ .
- (٣) انظر في ذلك مقال مدثر عبدالرحيم: الاسلام والقومية في الشرق الاوسط . الذي نشر بمجلة "حوار" البيروتية عام ١٩٦٢، ثم اعيد نشره في مجلة "حضارة الاسلام" الدمشقية في نفس العام .
- (٤) انظر التفاصيل في الدراسات المذكورة في رقم "١" اعلاه وفي كتاب بويد شافر "القومية بين الوهم والحقيقة" - نيويورك ١٩٥٥ .
- (٥) روبرت اميرسون المذكور اعلاه ص ١٠٣ .
- (٦) معلوم ان كوريا والمومال تعتبران نفسيهما بعيدين عن التوحيد الوطني بسبب تقسيم الاولى الى قسمين والثانية الى خمسة اقسام .
- (٧) الدراسات التي عالجت نشأة الحركات الوطنية والاستقلالية في بلاد العالم الثالث أكثر من ان تحصى، وعل من أشهرها - الى جانب كتاب روبرت اميرسون المذكور اعلاه - كتاب بيتز وورلي "العالم الثالث" الذي نشر في لندن عام ١٩٦٤ ثم اعيد نشره عدة مرات منذ ذلك الحين .
- (٨) إشارة لدور النزاعات الدولية في تسهيل حصول كثير من الدول الآسيوية والأفريقية على استقلالها السياسي .
- (٩) مدثر عبد الرحيم: مشكلة جنوب السودان : طبيعتها وتطورها ، نشر في بيروت ١٩٧٠ .

(١٠) كانت قد اشرت لهذا الجانب من الموضوع في المحاضرة التي أقيمتها عن التعاون العربي الافريقي بالمعهد النيجيري للعلاقات الدولية بليفوس في يناير ١٩٧٩ ثم نشرت صورة موجزة منها (بالعربية) في مجلة السياسة الدولية القاهرة في ابريل ١٩٨٢ واعيد نشرها في الكتاب الذي أشرف على تحريره الأستاذ ايليا حريق بعنوان "العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد" بيروت ١٩٨٣ .

(١١) ومن هنا كان شيوع العبارات السائرة حول هذا الموضوع ، من مثل قولهم : " توجد في أفريقيا حركات وطنية ولكن لا توجد فيها كيانات وطنية " .

(١٢) من الدراسات الهامة في هذا الباب كتاب ديفيد سوك "البحث عن الوحدة الوطنية في افريقيا" - نيويورك ١٩٦٤ - وكتاب توحيد الجماعات السياسية - فيلادلفيا ونيويورك ١٩٦٤ - وكتاب ارستيد زولبيرج اقمة النظام السياسي - شيكاغو ١٩٦٦ - ودراسة جابريل الموند وجيمس كولمان الشهيرة سياسات البلاد النامية - برنستون ١٩٦٠ .

وعلى من اهم الكتابات المتعلقة بالوحدة العربية خاصة دراسة زين نور الدين زين "نشأة القومية العربية" - طبع بيروت ١٩٦٨ ، وساطع الحصري ماهي القومية - بيروت ١٩٥٩ ، عبد الرحمن البراز : "هذه قوميتنا" - بيروت ١٩٦٣ وميشيل عفلق : " في سبيل البحث " - بيروت ١٩٥٩ ، ومعركة المصير الواحد " - بيروت ١٩٥٣ .



## الفصل الثاني

### مفهوم الأمة السودانية بمنظور تاريخي

بروفيسر يوسف فضل حسن

#### مقدمة تعريفية :

ان الحديث عن القومية يقتضى وضوح المدلول الفكري لهذا التعبير ، ويقتضى ايضا وضوح مدلول المصطلحات الاخرى المتصلة به كالأمة والوطن والدولة ، وذلك لتشعب الآراء حول مدلول هذه المصطلحات ليس في السودان فحسب ، بل في الفكر العربي والفكر الاسلامي والفكر الاوربي الذي غلب على اجزاء كبيرة من عالمنا المعاصر .

ومن التعاريف المتداولة في الفكر الاوربي ان الأمة هي مجموعة من الناس تجمع بينها وحدة الاصل واللغة والثقافة والتاريخ ، والأمة بهذا المدلول ليس من الضروري ان تكون مطابقة للدولة . فالدولة عبارة عن وحدة اجتماعية تنظمها حكومة ذات سيادة ، ومن ثم يمكن ان تتكون الدولة من امة او مجموعة قبلية واحدة مثل الصومال او تتكون من عدد من الامم كيونغولافيا ويمكن ان تشمل الامة عددا من الدول مثل الامة العربية او ان يعيش ابناؤا الامة الواحدة في اكثر من دولة مثل الامة البولونية او الالمانية .

وابان عملية التوحيد التي اجتاحت القارة الاوربية ابتداء من القرن السابع عشر نتيجة وهي قومي وادت الى ظهور الامة - الدولة ( Nation State ) في القرن التاسع عشر بدا جليا ان الامة ( او الأمة - الدولة ) هي عبارة عن كيان سياسي يغطي حيزاً أرضياً ذا حدود معلومة ويخضعه بشر تجمع بينهم صفات اساسية مشتركة مثل الثقافة واللغة والانتماء العرقي ونهج حياة متشابهة ينبع من نظام اقتصادي متماثل .

ولم يكن تطور المفهوم الأوربي للامة حدثا مفاجئا بل نتج من تراكم تاريخي يغرب بجذور عميقة في الماضي ويعتمد حيويته من ارتباطه بأرض ولغة وثقافة ويتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية معينة . وكان للشورة الفرنسية دور هام في بلورة مفهوم القومية الأوربية (١) .

ليس قصدى مما أسلفت في ايجاز عن ظاهرة القومية الأوربية ان اطلل لها او أفعل في كيفية تطورها، ولكن يكفي ان اقول ان هذه الظاهرة قد أثرت في اجزاء كثيرة من العالم حتى عدت ظاهرة كونية في القرن العشرين . وكان لفكر الشورة الفرنسية - خاصة ما اشتهر منه "بالقومية" دور رائد في ايقاظ قوميات اخرى للتعبير عن ذاتها ومكوناتها . وقد انتشرت ظاهرة القومية الأوربية في العالم العربي بعد ان اجتاحت تركيا مهد الخلافة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكتبت الصحافة التركية عن القومية وناقش المثقفون الاتراك مقوماتها . وقد نتجت كلمة "قومية" من لفظ قوم التي تعني في التركية (مثل العربية) قبيلة او شعب . وتطورت هذه الفكرة في تركيا حتى صارت دعوة علمانية بحته لإمكان فيها للمعتقد الديني كما حدث في عهد كمال أتاتورك .

وقد تبع بعض المثقفين العرب في هذا السبع الأوربي . وقيل ان اول من دعا للقومية العربية هم المبشرون المسيحيون الذين عملوا في سوريا في اواخر القرن التاسع عشر وكانوا يقصدون من تلك الدعوة الفصل بين الترك والعرب حتى يفرقوا بينهم ويفعلوهم .

ومما كان اصل هذا التيار والاسباب التي دعت الى تبنيه فقد وجد البعض فيه متكأً وسلاحاً لاستعادة مجد الامة العربية بعد عهد الانحطاط الذي غلب عليها وبعد ان وقعت فريسة للهجمة الاستعمارية .

ولقد ظهرت كلمة القومية كمصطلح سياسي في اللغة العربية في مطلع القرن العشرين ، وشاع استعمالها بعد ذلك ، وصارت تعني الاستعلاء العربي الشامل . ولقد وجد الفكر القومي الساذج جاهلاً مستلهماً رابطة اللغة والامتداد الجغرافي للشعوب العربية وداعياً لمقاومة تسلط العثمانيين والاستعمار الأوروبي قبلوا عند جماعة من المفكرين .

لكن البعض ظل يؤمن أن الدعوة للقومية كانت تهدف أساساً لضعف الإسلام وتفريغ القضية السياسية والاجتماعية التي تشغل بال الأمة العربية من محتواها الأصلي وإبدالها بمعتقد آخر .

دعا رائد الفكر القومي العربي عبد الرحمن الكواكبي (ت ١٩٠٣) للتخلي عن الوطنية القطرية (الضيقة) والتوجه نحو القومية العربية (الشاملة) وقد نهج ساطع الحمري نهجاً مماثلاً وكان يرى أن الأمة تؤسس على دعائمي اللغة والتجربة التاريخية المشتركة .

ولقد أخذت الحركة القومية والشعور الوطني القطري طابعاً علمانياً وإسلامياً حيناً آخر . فعند المفكرين المسيحيين مثل شبلي شميل (ت ١٩١٢) وخرج انطون (ت ١٩٢٢) وعند لطفي السيد وعلى عبد الرازق (المسلمين) كان التوجه الوطني القومي علمانياً . بينما كانت مدرسة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده تنحى منها إسلامياً يدعو لجامعة الإسلامية . ولعل فكر عبد الرحمن البزاز خير من يمثل هذا الاتجاه . إذ أن مضمون الفكر الإسلامي والعروبة عنده شيء واحد والإسلام هو دين العرب القوم . ونجد مدى هذا الاتجاه فيما كتبه المفكر المسيحي قسطنطين زريق إذ يقول فالإسلام "تراث مشترك بين العرب اجمعين" . (٢)

ويظهر مما سلف أن الفكر القومي العربي ، ورغم تأثره العميق بالفكر الإسلامي، قد تأثر بكثير من الأفكار الأوروبية في هذا الشأن .

وننتج من هذا التلاقح بين الفكر الاسلامي والفكر الاوربي في الساحة العربية اختلاف في شرح مدلول المصطلحات التي وردت في أول هذه الورقة . ودون ترجيح تعريف على آخر فان مساهمات ساطع الحمري تحدد معالم تلك المصطلحات وتبين المفاهيم الكامنة وراء مدلولاتها بصورة مقبولة .

فالدولة عند الحمري وحدة سياسية تقم مجموعة من البشر تنظن ارضا واحدة ذات حدود معلومة - كإفغانستان او نيجريا ( الامثلة من الكاتب ) ، والامة مجموعة من البشر ترتبط بعلائق محددة من اللغة والتاريخ . والوطن عنده ارض تسكنها مجموعة من تلك الامة . ولعل في تحديد هذا قد تأثر بها يحدث في البلاد العربية اذ يميز احيانا بين الوطن الحاصي كتونس او مصر والوطن العام - وطن الامة - أي الامة العربية جمعاء التي تمتد ديارها عن الخليج حتى المحيط .

والوطنية عند ساطع الحمري هي الارتباط بارض الوطن والقومية هي الانتساب للامة . ويؤكد ساطع الحمري في كثير من المواضع ، كما نوهنا من قبل ، ان اللغة والتاريخ هما المقومان الاساسيان لبناء امة وتكوين قومية ما ، اذ هما يولدان الى وحدة المشاعر والعيول ووحدة الثقافة ووحدة الهدف . ( ٣ )

ولعل العيب الاساسي لهذا التعريف هو توجهه توجها علمانيا باهماله لمقوم المعتقد الديني في بناء الامة . كما انه يتجاهل دور الاسلام في تكوين الامة العربية وارساء قواعدها العقائدية والحضارية . ليس الاسلام هو الذي عمق مفهوم الامة المستندة الى العقيدة ، وفي ظنه اكتمل تكوين الامة العربية . ويكفي ان نذكر الان ان الاسلام يقيم روابط المجتمع على العقيدة والاخاء الشام بين اتباعه دون اعتبار لاهولهم العرقية او لغاتهم او سابق تاريخهم ، وهي نقاط تميل القومية بظهورها الاوربي الى اعتبارها من مقومات المجتمع الاساسية . ولاشك ان المبالغة في التمسك بالعرق قد يودي الى عنصرية بغيضة

ولا غرابة في أن اجمع فقهاء المسلمين في رفعهم لدعوى الشعوبية اعجمية كانت أم عربية . (٤)

ومنذ قرن من الزمان اهتم المفكرون العرب بدراسة واقع الأمة العربية وآمالها : انتماء قوميا ووحدة مصيرية وتحررا سياسيا واجتماعيا ونكيفا عمريا . وقد صاحب هذا المسيرة الفكرية بعض الخلاف بين الباحثين في توقيت بداية هذا الفكر القومي العربي . فالبعض جزم بحداثة نشأته كما نوهنا ، ويرجع آخرون جذوره الى تاريخ العرب قبل الاسلام وبعده لمدى أربعة عشر قرنا . ومرجع هذا الخلاف للخلط بين حقيقة الوجود العربي والتعبير عن حقيقة هذا الوجود في فكر سياسي ، او بسبب الخلط بين تكون الأمة العربية في القرن الهجري الاول وبداية ظهور القومية العربية مؤخرا . ففي ظل العقيدة الاسلامية صار للعرب مفهوم اللغة الواحدة ، والوطن الواحد ووحدة التاريخ والعقيدة ومقوم المصالح والتوجهات الواحدة . (٥)

وقبل الاسلام كان للعرب شعور مبهم بوحدة الاصل وكانت العروبة مقرونة بالنسب والانتماء القبلي . وجاء الاسلام بلمغة العرب وحمل العرب رسالته وبالإسلام كون العرب الدولة العربية الاسلامية ، وفي كنف تلك الدولة عاشوا مع شعوب وامم اخرى في دائرة العقيدة الاسلامية . وفي اطار الاخاء التام في الاسلام حددت العلاقات بين هذه الشعوب ولكن ذلك لم يمنع النزوع القومي العربي ( المخلط بلباس العقيدة ) من الظهور من وقت لآخر . ومن ملامح ذلك النزوع الحديث عن العصبة العربية وعن الامامة في قريش والمعارضة للشرعيات الشعوبية والاستغلالية . (٦)

وبانتشار الاسلام واللغة العربية بين الشعوب غير العربية واتساع دائرة الاستعراب ، اتسعت دائرة الثقافة العربية ، وافرغ الاسلام العروبة من قالبها القبلي المرتبط بالنسب فصارت العروبة هي عروبة اللسان . والى هذا يشير حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " الا وان العربية ليست لكم بأب ولا ام انما هي لسان فمن تكلم العربية فهو عربي " . وتدرجيا تضال دور النسب في الحياة العامة وصار مسألة شخصية .

ونتيجة لتغلغل الاسلام وانتشاره بين شعوب اخرى تبع ذلك تحول اجتماعي اسفر عن اضمحلال دور العرب في ادارة الدولة ، فحاول العباسيون اقامة تعاون وتوازن بين العرب والفرس في ادارة الدولة .

ولكن التجربة لم تنجح . فظهرت الكيانات الفارسية المستقلة التي اهتمت بالشقايات المحلية وشجعت الكتابة باللغة الفارسية . وكان ذلك كله بداية لانقسام في الثقافة ( الغالبة على المجتمع الاسلامي ) وتحديد الهوية القومية . واخذ هذا الصراع مظهرا سياسيا ودينيا وثقافيا ولكن من تحثلوا الثقافة العربية الاسلامية تمثلا كاملا , بغض النظر عن اصولهم العرقية , تصدوا لهذا الخطر , مؤكدين ان اللغة العربية والثقافة العربية هما رمز الانتماء للامة .

واسهمت كل هذه التطورات في بلورة مفهوم "العروبة" بالحديث عن "امة" عربية . ذلك بتأكيد ان العرب الاعلاء والمستعربين امة واحدة على اساس وحدة اللغة والاخلاق والخصائص والثقافة . وبعد ان كان تعبير "الامة" وقفا على الرابطة الدينية صار يعنى المفكرين كالجاحظ وابن تيمية والفارابي يطلقه على العرب لتمييزهم عن سواهم من المسلمين حتى صار الحديث عندهم , على حد قول الدكتور عبد العزيز الدوري , امة عربية متميزة في اطار الامة الاسلامية , وبقيت فكرة الاساس الثقافية كأطار للامة هي السائدة وان ظلت فكرة النسب والعروبة بشكل عام اساس المجتمعات القبلية . (٧)

يتضح مما سبق وجود ترابط عضوي بين العروبة والاسلام . وكان هذا الترابط يتمثل في دائرتين متداخلتين : دائرة داخلية هي دائرة الامة العربية ( او العروبة ) وتكتنفها دائرة خارجية هي دائرة الاسلام في منظوره العقدي والحضاري والسياسي ممثلا في الخلافة العثمانية ثم العثمانية .

وبدأت تلك الامة تتخفف واصابها شيء من التناقض نتيجة تزايد الوعي القومي العربي في ظل الخلافة العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر وصار امام العرب احد خيارين اما ان يوجدوا صيغة تعاون جديدة مع الاتراك ليظلوا في كنف الدولة الاسلامية او ان يترسموا فكرة القومية العربية لتشييد كيان سياسي بعيد عن الرابطة الاسلامية بمفهومها السياسي . وقد وجد البديل الثاني تأييدا من المسيحيين العرب الذين يعيشون في بلاد الشام . ولما فشلت محاولة العرب في ايجاد صيغة من التعاون مع الاتراك لتطوير عناصر المشاركة في الحكم لحماية الوطن

الإسلامي من الاستعمار الأوربي نادى بعقد دعاة الحركة الوطنية بالاستقلال  
الثام .

ونشط دعاة القومية العربية . وتبلور الوعي القومي ووجد تجاوبا  
عند عدد كبير من المفكرين والمهتمين بالقضية العربية ( خاصة في  
منطقة الشام ) وصار هدفهم الأول إبراز الذاتية العربية وتحقيق الوحدة  
والتحريض من كل صور الهيمنة الأجنبية .

وبعد زوال الحكم التركي ، وقع العرب فريسة للاستعمار الأوربي  
الذي قسم المنطقة وجزأها في أقطار صغيرة . ولما تخلص المناضلون من  
سيطرة المستعمر السياسية والعسكرية بقيت التجزئة روجدت القومية  
العربية نفسها في مأزق . أولا بدأ الحماس لفكرة الوحدة يتقلص  
تدرجيا وثانيا أخذت الأقليات ، التي كانت تخشى مفهوم القومية  
العربية القائم على مجتمع إسلامي كبير ، باعتبار أنه يحرمها الحفاظ  
على كيانه . أخذت تتنمل من فكرة القومية بعد أن حققت أهدافها .  
وعليه يبدو وكأن القومية العربية قد خسرت المعركة من أجل تحقيق  
الوحدة وإزالة التجزئة وإرضاء الأقليات .

ولعل مما أدى لهذه النتيجة أن معظم هذه التقسيمات السياسية  
الجديدة تعكس مجتمعات قديمة ذات توارخ مختلفة وأمول حاضرة  
متباينة فقبل انتشار الثقافة العربية في منطقة الشرق الأوسط ، كانت  
المنطقة تزخر بكيانات سياسية ومجتمعات وطنية مثل مصر وتونس وبلاد  
النوبة سبق وجودها ظهور الأمة العربية بمفهومها العام .

وأنشأت كل هذه المجتمعات القومية في إطار الأمة العربية الأشمل  
حيث انصهرت في قالب القومية الثقافية مبنية في العروبة والإسلام  
، بذلك صار من الممكن التحدث عن مفهوم الأمة أو القومية ذات المستويين  
المستوى المباشر والمستوى العام . فالأمة العربية بمثابة الإطار الكبير  
ويشمل أطر صغرى هي المجتمعات القومية أو الأوطان أو الدول الوطنية  
مثل الجزائر وسوريا واليمن . وليس هناك شمة تناقض بين هذه  
المجتمعات إذ الولاء للوطن والانتماء للأمة . ويؤكد الإسلام بين هذه  
الأوطان من منظوره العقدي والحضاري وبعده السياسي والاستراتيجي . ( ٨ )  
وكان محملة الحركة الوطنية في العالم العربي بعد التخلي عن  
الاستعمار ظهور اثنين وعشرين دولة يمكننا وضعها في أربعة انماط :

الاول : دول قومية ذات تقاليد قديمة تقوم على شرعية عشائرية  
ودينية لم تتأثر بالاستعمار كالمملكة العربية السعودية  
واليمن

الثاني : دول قومية ذات تقاليد قديمة نالت استقلالها بعد حركة  
وطنية خاضتها في اطار قومي محدد مثل مصر والمغرب .

الثالث : دول تشابه النمط الثاني ولكنها مهددة بضرعات استغلالية  
داخلية تقودها حركات قومية غير عربية كالعراق والسودان

الرابع : دول اشقت حديثا نتيجة تقسيم جغرافي ، ولكن دور الحركات  
الوطنية غير واضح فيها كالاردن وقطر .

ورغم ما لزم مسيرة القومية العربية من سلبيات (ربما فاقت  
الإيجابيات) فإن الفكرة التي تطورت من مرحلة التغنى بالإمجاد  
والارتباط العاطفي بالشعارات الى مرحلة العمل الجاد والصدام المسلح  
تستوجب التوقف لمراجعة ما تحقق بروح نقدية بناءة . ولعل في هذه  
الوقفة ما يهيئ على ايجاد صيغة تنقذ القومية العربية من ازماتها  
لتنتقل في تعاقب يجمع بينها وبين الاسلام الحضاري ، صيغة تفاعل بين  
المروبة والاسلام . صيغة تجمع بين البعد الاسلامي والاتجاه القومي  
الوحدوي . فالاثنتان يتكاملان ولا ينفصلان . وهما معا قادران بان ياذن الله  
تعالى على استيعاب حقائق العصر ومواجهتها . وقادران على مواجهة  
الاستعمار والصهيونية وقادران على تجاوز الطائفية والاقليمية  
والتشيزم . (٩)

## السودان

سبق هذه المقدمة الطويلة لرسم صورة للعوامل التي ساعدت على  
نشأة الامة العربية وتطور الانتماء القومي بين اهاليها من الخليج حتى  
المحيط . والسودان كجزء من الامة العربية ، قد تأثر الى درجة ما  
بالمفكر القومي الدائر في الساحة العربية وتفاعل معه واسهم في حد ما  
في بلورة معطيات تلك الحركة . ولكن العوامل التي انتجت السودان الحديث  
والعقومات التي اسهمت في بناء المجتمع السوداني وتعميق المحتوى الفكري  
لانتهاه ، وتأكيده شخصيته القومية ، لم تكن كلها وليدة التيارين  
الاسلامي والعربي . كما هو الحال في كثير من البلاد العربية . فالسودان



مع ارتباط جل أبنائه ارتباطا وثيقا بالامة العربية المسلمة فإنه مرتبط ايضا بتيار الكيان الافريقي موطننا وموطننا . وقد تأثر جل مثقفية الذين قادوا حركة التحرر الوطني بالفكر الاوربي مثل ماحدث لرمفائهم في العالم العربي والقارة الافريقية .

فالسودان شعب هجين لم تكتمل له عناصر الوحدة الوطنية والتجانس العرقي في كل اجزائه بعد كما يتسم بتعدد الثقافات والسودان بصورته الراهنة محملة عوامل حضارية كثيرة . فجل أبنائه مسلمين دينيا ، وعربا ثقافا واسلوب حياة وهجنا افارقة تكوينا ووجودا .

ومهما تحدثت العرب من اقطارهم التي تحتلهم الشرق الاوسط عن انتمائهم للامة العربية الكبرى او عن ولائهم للقومية العربية ذات النزعة الوجودية فان اركان دولهم ودعائم الحكم فيها تستند على محولا لوطن قطري ودولة ذات حدود معترف بها يذود عنها جيش ويرمز لها بعلم ويقرن وجودها الدستوري في الاسرة العالمية عضوية الاسم المتحدة . (١٠)

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الورقة هو : هل تكون جمهورية السودان امة واحدة ام انها تمثل تجمعا لشعوب متعددة؟ والطريف في الامر ان سؤالا مماثلا قد طرحه احمد محمد صالح ، احد رواد الرعيل الاول من المثقفين السودانيين الذين نالوا قدرا من الثقافة الاوربية قبل خمسين سنة . قال : اصحح ان هناك قومية سودانية؟ ومع ان رده المباشر كان بالنفي ، الا ان اجابته المفصلة تشير الى العكس ، وتشير آرائه ان جيله كان على وعى تام بالسمات النفسية والاجتماعية والحضارية التي تميز امة عن اخرى .

ويتحدث احمد محمد صالح عن حاجة الامة للشعور القومي الذي يستمد نواته من تاريخها وتقاليدها العربية . ويقول : أول مايعوزنا هذا الشعور القومي فلنوجه العناية اليه ولنبدل الجهد في خلقه ولنشر اننا امة لها كيانها الخاص وتقاليدها الموروثة ولها تاريخها وان لم تكن صفحاته اروع الصفحات وابعدها في المجد ميتا فهو على كل حال يطبعها بطابع الشجاعة والنخوة ويسمها بميمم الكرم والسماحة .

وبرى احمد محمد صالح فى الدين الاسلامى مقوما من مقومات  
القومية ويدعو للاعتدال بهديه . (١١)

ولذلك ان التطورات السياسية التى شهدتها البلاد منذ الثلاثينات  
قد بلورت مفهوم الامة بين السودانين كما ان الدراسات التاريخية  
والكشوفات الاثرية والابداعات الادبية جعلتهم اكثر ادراكا بخصائص  
امتهم واكثر وعيا بآمالهم القومية .

فالسودانيون موجودون وجودا تاريخيا منذ آلاف السنين ولم يكن  
وجودهم كأمة وتخطيهم "عثة التاريخ" رد فعل لحدث طارئ او نتيجة  
تقسيمات جغرافية مصطنعة . فهم موجودون قبل ان تنحت كلمات الامة  
والقومية . وهم موجودون قبل الاستعمار وبعبء . وقد نجحوا فى  
مقاومة الغزو الاجنبى فكريا كان ام عسكريا .

ومع هذا وذلك فان الاجابة على هذا السؤال تتطلب طرحا  
تحليليا لمقومات الامة السودانية وآمالها عبر تاريخها الطويل .

ينفرد سودان اليوم باتساع رقعته وطول حدوده وتباين بيئاته  
بين الصحرا<sup>١</sup> الكبرى والغابات الاستوائية، وقد ساعد هذا التفرد فى  
المعة على تأثره بهجرات بشرية متعددة وتيارات ثقافية وحضارية  
متباينة . ونتيجة لتفاعل هذه المؤثرات الخارجية وتلاقحها مع  
الموروثات الوطنية تبلورت شخصية السودان .

وتبين الكشوف الاثرية والدراسات العرقية ان ثلاثة من اهم الشعوب  
التي تقطن القارة الافريقية قد استوطن فى السودان منذ أزمان بعيدة :  
وهي "الزنوج" والهاميون "والساميون" - والزنوج او الجنس الاسود (او  
الافارقة) تعبير فضفاض يستعمل فى غير دقة فى هذا البحث للدلالة على  
السكان الوطنيين الاملا<sup>٢</sup> السود الذين ربما وضعوا اللبنة الاساسية فى  
تاريخ هذه البلاد وتطور ثقافتها . ومن المرجح ان ذلك الشعب الاسود ظل  
يعمر السودان فى الاجزا<sup>٣</sup> الجنوبية والجنوبية الغربية كما ان مجموعات

منه قد تفاعلت مع سكان المنطقة الشمالية والمنطقة الشرقية . ومن الممثلين لهذا الشعب الاسود عبقائل السودانية التى تسكن دارفور وجنوب السودان والنوبة فى كردفان . والنيليين "والنيليون الحاميون" فى جنوب السودان . وكان رواد هذا الحسى الاسود من سكان منطقة الخرطوم وانهم بصناعتهم للفخار قد وضعوا اللبنة الاولى للحضارة السودانية .

والحاميون أو الشعوب الناطقة باللغة الحامية من المجموعات العريقة التى وفدت الى السودان من زمن بعيد واستقرت فى المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية حيث يمكن البجة . والشعوب الحامية لا تختلف فى أصولها العرقية عن الشعوب التى كانت تقطن مصر قبل عهد الاسرات . وربما كان بعض النوبيين ذوى صلة بشعوب البحر الابيض المتوسط خاصة منطقة ليبيا .

وقد ظل سجل الثقافة السودانية حتى دخول المسيحية والعرب فى اعداد كبيرة يتأرجح فى تفاعل بين ثقافتى الزنوج والشعوب الحامية من جهة وما طرأ عليها من مؤثرات خارجية كان الاثر المصرى أغلبها .

وكان اول الاسماء التى عرفت بها هذه البلاد مصرية واولها ثاتحسو وهو تعبير لا يختلف كثيرا عن التعبير العربى "بلاد السودان" وان كان وقعا على الجرج الواقع جنوب مصر - مثل لفظ المريى الذى استعمله العرب للدلالة على نفس المنطقة . وعرفت نفس المنطقة بـيام وكوش بينما أطلق عليها اليونان أسم اثيوبيا (وهو يشمل كل المنطقة الواقعة جنوب مصر بما فيها بلاد الحبشة ) . ومن بعدهم اسماها الرومان نوباثيا اى بلاد النوبة . وهو الاسم الذى اشتهر به الجزء الشمالى من السودان فترة طويلة . وقد عرفت المنطقة باسماء محلية اخرى مثل نبثا ومسروى وغفونح وغفور وتقلى وكلها اسما ممالك على اجزاء من البلاد .

ولعل كلمة السودان التى استعملت للدلالة على هذه المنطقة فى مضمون جغرافى سياسى بعد منتصف القرن التاسع عشر اكثرها دلالة على سكان هذه البلاد لغلبة السواد على ابنائها . والسودان بهذا التحديد الجغرافى يشير الى المنطقة الشرقية من بلاد السودان وهو تعبير عربى اطلقه الجغرافيون العرب على سكان منطقة الصافنا الممتدة من البحر الاحمر حتى المحيط الاطلس والواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال الهابت الاستوائية . وتشمل المنطقة الشرقية منه بلاد البجة وبلاد النوبة . واقليم كردفان ودارفور وتقطن جميعها شعوب سودا او شبه سودا

وستعمل لفظ السودان للدلالة على المنطقة الشرقية في هذا البحث أما إذا اقتضى السياق غير ذلك فنستعمل تعبيراً أكثر دقة .

قد أسهمت الهجرات والمؤثرات الثقافية الوافدة من الخارج في أحداث تغييرات اجتماعية وثقافية يمكن بلورتها في ثلاث مراحل رئيسية : قديمة ووسطى وحديثة . ونسبة لقلّة حصولنا العلمي عن السودان عامة قبل توغل المؤثرات العربية الإسلامية فعأركز ملاحظتى على المنطقة النيلية الواقعة شمال ملتقى النيلين الأزرق والأبيض . وهى منطقة شالت اهتماماً كبيراً من علماء الآثار والمؤرخين ربما لعظم تأثيرها على مجريات الأحداث في البلاد .

تشمل المرحلة الأولى حضارة الشهيناب التى افترن مولدها بشعب أسود كان يقطن منطقة الخرطوم . ويشمل أيضاً ثقافة المجموعات أ ب و ج وهى رموز تشير الى مجموعة بشرية اقرب فى تكوينها الى مجتمعات قبلية لانعزف عن خصائصها ومميزاتها الحضارية الكثير . وتتم هذه الفترة حضارة كرمة ومملكة نبتا ومروى والمجموعة اكس (x) . وكان النظام القبلى غالباً على معظم هذه المرحلة التى بدأت من نحو ٣٥٠٠ قبل الميلاد . وكانت علائق المجتمع بدائية يغلب فيها اعتمادهم كليا على فلاحه الارضى وتربية الماشية . ونسبة لمصر رقعة الارضى المزروعة على الشواطىء ولانعدام نظام رى دائم , لم تتعد هذه المنطقة تلك المرحلة البدائية لاجيال طويلة .

كان دخول المؤثرات المصرية فى عهد الفراعنة لبلاد النوبة بداية لتحويل ثقافى كبير انتهى بتغلب الأثر المصرى على كثير من مظاهر الحياة وقد اعتبر الفراعنة تلك المنطقة مصدراً هاماً للمنتجات الأفريقية أو مدخلا لها فتوغلت القوافل التجارية منذ عهد حِرخوف فى الدولة القديمة محملة بأدوات الزينة والأسلحة . وكانت تعود بالمواد الخام كالذهب والعاج والرقيق . وقد ظلت ظاهرة تمدير المواد الخام , مع تغيير فى بعض المواد أو مسمياتها , هى السمة الغالبة على الاقتصاد السودانى ربما حتى وقتنا هذا . ويعكس هذا النمو الاقتصادى المتخلف شيئاً من التصبى لجيران أو دول أكثر شراً .

بأزدهار العلائق التجارية مع مصر توغل بعض المصريين فى المنطقة الواقعة جنوباً محدثين تأثيراً حضارياً كبيراً جعل بعض الباحثين

يقرون ان تلك الفترة الحضارية في "كرمة " كانت نتيجة وجود  
مستوطنة مصرية الا ان نتائج الحفريات الحديثة ترجح ان حضارة كرمه  
التي بدأت في العقود الاخيرة من الدولة القديمة تعكس ظهور مجموعة  
قوية زادت ثروتها نتيجة ازدهار تجارتها وتعكس حضارة كرمه بعض  
دلائل التحول من حكم قبلي الى قيادة سلالة حاكمة .

ويرجح ان تلك الحضارة التي بلغت اوجها في نحو الالف الثانية  
قبل الميلاد حضارة افريقية صعيدية . فرغم تعرضها لمؤثرات مصرية  
واقتراسها منها الا انها نتاج تطور داخلي مستقل .

ومنذ ذلك التاريخ غلب اسم كوش ( الذي ورد ذكره في العهد  
القديم ) على تلك المنطقة سياسيا . وقد ازدادت كوش قوة ومنعة حتى  
بسطت نفوذها على كل بلاد النوبة السفلى وانتهت سلطتها عند هزيمتها  
على يد فرعون الدولة الحديثة الذين بسطوا نفوذهم حتى الشلال الرابع .  
وقد أدى الغزو المصري الذي تركز أثره على المدن والمراكز الادارية  
والمعابد الى تحول ثقافي عظيم لعله أعظم تحول ثقافي في تاريخ بلاد  
النوبة قبل التحول العربي الاسلامي .

وقد تأثرت بلاد النوبة بأنماط مختلفة من المؤثرات الثقافية  
والدينية . بل ان نظام الحكم فيها صار يحتذى النمط المصري . وقد بلغ  
الأثر المصري قمته عندما تمكن ملوك نبتة ( الجز' الشمالي من كوش )  
من بسط نفوذهم على مصر ذاتها مكوشين بذلك الأسرة الخامسة والعشرين  
في تاريخ الدولة الحديثة . وصار النظام الذي خلعوه بهيمن على بلاد  
النوبة في عهدي نبتة ومروي ( الجز' الجنوبي من كوش ) رغم قصر فترة  
عظمتهم كدولة عالمية . فقد صار الكهنة يمثلون الارستقراطية الحاكمة  
وينم ذلك النظام عن مظاهر الحكم الاستبدادي المتفشية في الشرق الأدنى  
في ذلك الوقت ( ١٢٠٠ ) في مملكة مروي وحاضرتها البجراوية تفتحت  
الحضارة المروية ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية عن تطور اجتماعي  
وثقافي عظيمين وكان هذا التطور هو الاساس المادي للمنجزات الفنية  
والعلمية التي خلفتها مروي . ولاشك ان عملية الاقتباس والنقل عن مصر  
لاتؤدي وحدها الى ازدهار تلك الآثار العظيمة من اهرامات ومعابد  
وصناعات فخارية وزجاجية دون اساس حضاري متين وثراء فني . ففي  
عهد مروي تنحلت المؤثرات المصرية وغلبت المؤثرات المحلية .

وصارت مروي حضارة وطنية ذات سمات خاصة وكان من أعظم منجزات مروي في اثراء الحضارة الانسانية مهر الحديد بطريقة علمية وتطوير الكتابة الهروغليفية ذات الرسومات او المقاطع الهجائية المعقدة الى أبجدية سهلة لكتابة اللغة المروية ذاتها .

وبسقوط مملكة مروي في منتصف القرن الرابع الميلادي بسبب الانقسامات الداخلية ونتيجة للغزو الإكسومي تردت البلاد الى شئ من الفوضى وفقدت مظاهر الازدهار التي صحبت مملكة مروي التي استطاعت ان تبسط نفوذها السياسي والثقافي على اجزاء كبيرة من البلاد .

وكانت إنجازات كوش وفرعبيها نبتا ومروي دليلا على مقدرة السودانييين في خلق نظم سياسية متطورة ( بين سنة ٧٥٠ ق م و ٢٥٠ ق م ) لاتقل في رقيها عن مثيلاتها في مصر والشرق الأدنى . ومنذ ذلك التاريخ المبكر والذي بدأ بقيام حضارة كومة وضعت اللبنات الاولى في تاريخ الامة السودانية . وكان العهد النبتى والمروي هو نواة الوحدة القومية السودانية التي اخذت تتسع في اتجاه جنوبي جامعة للاطراف جاذبة لها حتى عمت سائر البلاد . ولعل في انتقال العوامم من البركل الى البجراوية ثم قيام فرس ودشقلا وسوبا وبعدها قرى وسنار ثم تنقلى والماشر كمحاوير لهذا التطور ما يدل على مراحل نمو هذه الامة . فبقيام كوش دخلت الامة السودانية لتاريخ من اوسع ابوابه .

### المرحلة الوسطى : (أ) العهد المسيحي

تمخض من الفوضى التي اعقبت سقوط مروي امران هامان : اولهما قيام ثلاث ممالك هي المريين اونوبساتيا والمقرة ( وقد عرفنا بعد توحيدهما بمملكة النوبة ) وعثوة التي امتد نفوذها حتى منطقة سنار . وثانيهما هو بداية دخول الديانة المسيحية الى السودان على ايدي المظطهدين من الاقباط الفارين من مصر .

وعند نهاية القرن السادس تنهزت البلاد على ايدي المبشرين الرسميين من الدولة البيزنطية وغيرها . واعتنق كثير من السودانييين المذهبين الملكاني واليعقوبي ألا أن الغلبة صارت لاتباع المذهب اليعقوبي اتباع مذهب الطبيعة الواحدة - التابع لكنيسة الاسكندرية . وكانت

الطقوس الدينية تؤدي في اول الامر باليونانية ثم ترجمت الى اللغة النوبية ولكنها كتبت بحروف يونانية . ويلاحظ الباحثون ان اليونانية القبطية هلت مستعملة في كتابة شواهد القبور حتى عهد متأخر . وقد وملتنا بعض المخطوطات بالنوبية .

وقد ركز المبشرون جهدهم في اول الامر على تنمير الملوك والزعماء ولكن المسيحية أنتشرت تدريجيا بين عامة الناس حتى غلبت على سائر المنطقة النيلية من أقصى الشمال حتى منطقة سنار وعرفت أيضا في اطراف بلاد البجة وفي بعض المناطق الأخرى . ونتيجة لذلك اقتربت المسيحية في السودان بالامر الحاكمة وصارت لصيقة بمؤسسات الحكم . وشجع الملوك الذين جمعوا بين السلطة الدينية والسياسية تحويل المعابد القديمة الى كنائس . وصارت الكنائس وما شعوبه من الزخارف والنقوش ومورة القديسين ، خاصة العذراء مظهرًا للابداع الفني السوداني الذي اتسم بلمسات محلية كثيرة . ولعل خير مايمثل ظاهرة هذا الانجاز الرائع التحف الجميلة التي عثر عليها في كنيسة فرس .

وازدهرت الديانة المسيحية في الممالك الثلاث حتى غلبت على كثير من مظاهر الثقافة السودانية وصارت مظهرًا عن مقومات القومية السودانية في ذلك الوقت . وبهذه الصفة عرف النوبيون (وهو اسم يطلقه العرب دون دقة على سكان الممالك الثلاث ) عند العرب . وكانت لهم كنيسة خاصة بهم في القدي . ولاغربة ان وصلت الممالك الثلاث بالمسيحية وصارت تلك الصفة صفة ملازمة لاسماها : مملكة النوبة المسيحية او مملكة علوة المسيحية . (١٤)

وكان لمملكتي النوبة وعلوة كثير من الاتصالات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية مع الممالك المسيحية الاخرى والدول الإسلامية على حد السواء ، وقد ظلت المسيحية تكون جزءًا هامًا من الكيان السوداني حتى القرن الخامس عشر حيث انتهى الكيان السياسي لها في المملكتين عندما اندحرت امام التوغل الاسلامي .

### الهجرات النوبية

اخذ العرب المسلمون بدءًا من انعقد الثالث من الهجرة النبوية الشريفة ينسابون من مصر وعبر البحر الاحمر الى نفس المنطقة . وفي بطن

استمر بضعة قرون أدت تلك الهجرة الى خلق درجة كبيرة من التجانس الثقافي والاجتماعي والوجداني حتى صارت تلك البلاد جزءاً من العام العربي الاسلامي يتحدث جل أبنائها العربية ويدينون بالاسلام .

وكانت بلاد النوبة والسبجة قد تأثرت ببعض الهجرات العربية الوافدة من جزيرة العرب قبل ظهور الاسلام، الا أن أثر تلك الهجرات كان ضئيلاً إذ لم تترك بصمات واضحة على التكوين البشري لسكان تلك الديار، وازدادت تلك الهجرة أهمية بظهور الاسلام الذي أعطاهم التوجه الديني والدعم السياسي ، وقد أخذت تلك الهجرات حورا متعددة بعضها بقصد التجارة او التعدين او طلبا للحرى او هروبا من ضغوط الحكومات القاشية على امر مصر.

وفى بدء الامر وقف المسلمون على ابواب النوبة والسبجة، ثم اشتبكوا بهم ليعضوا حداً لهجاتهم المتكررة على ديار المسلمين فى مصر، وسارت الجيوش العربية حتى بلغت دنقلا، ولكنها قوبلت بمقاومة شديدة من النوبيين وكان نتيجة ذلك الغزو (٦٥١-٦٥٢م) أن دوح المسلمون مملكة النوبة المسيحية ولكن دون أن يقضوا على سلطانها قضاها تماماً وعقد عبد الله بن سعد بن ابن سرج مع ملكهم معاهدة نظمت العلاقات بين العرب والنوبة فى شئون السلم والتجارة، وظلت هذه المعاهدة التى عرفت بعهد النوبة او معاهدة البيظ تمثل الركن الاساسى فى العلاقات بين المسلمين والنوبيين لفترة تقارب الستة قرون. وفى فترة سريانها تعربت المؤثرات الاسلامية وتدفق التجار العرب فى هدلى أدى فى نهاية الامر الى تغيير مسار بلاد النوبة السياسى والاجتماعى والدينى .

وتمكن المسلمون أيضا من عقد سلسلة من المعاهدات المعاشلة لعهد النوبة مع السبجة مكنتهم من التوغل فى ديارهم واستغلال مناجم الذهب والزمرد فى الصحراء الشرقية .

فى حنى هذه الاتفاقيات، ونتيجة لقرار المعتم بخرمان المقاتلين العرب من العطاء وابعادهم من الجيش تدفق العرب فى أعداد كبيرة بلغت الذروة فى العهد المملوكى، وأنفتح المهاجرون على المجموعات الوطنية معايشة واختلاطا واستغلوا نظام الوراثة عن طريق الام الذى كان متفشيا فى السودان فبسطوا نفوذهم تدريجيا على اجزاء كبيرة من البلاد .



كانت اماره عبد الحميد بن عبد الله العمري اول مظهر لغلبة النفوذ المصري في الصحراء الشرقية ، وأعقبتهها قبيلة ربيعة التي صاهرت البجة كما صاهر فرع منها النوبة في ارض المصريين واصبحوا قوة محلية يعتد بها، وتمكن ابنائها من ماهرة البيت المالكة في دنقلا ممهدين لانفسهم باعتلاء عرش النوبة بعد ان اضعفته حملات المماليك في القرن الثالث عشر والرابع عشر.

كانت تلك الحملات من أهم العوامل التي أضعفت السياج السياسي لنظام الحكم في بلاد النوبة المسيحية ومهدت لغلبة العرب الذين استطاع روادهم من بنى الكنز، احفاد قبيلة ربيعة التي صاهرت النوبيين في المصري، من اعتلاء عرش النوبة سنة ١٢٢٣. وبذلك انتقلت السلطة داخل الاسرة النوبية الحاكمة من فرع نوبي يدين بالمسيحية الى فرع مستعرب يدين بالاسلام، وبسقوط مملكة النوبة المسيحية زال الكيان السياسي القوي الذي كان يقف لعدة قرون دون توغل العرب في أعداد كبيرة عن طريق وادي النيل.

صادف هذا الحدث قمة الصراع الدائر بين العرب والمماليك في مصر فتدفق العرب في مجموعات غفيرة عبر الصحراء الشرقية التي كانت مسرحا لنشاط عربي اقتصادي كبير وموطنا للذين قدموا لتلك الجهات (أما من مصر أو عبر البحر الأحمر) حيث تزوجوا مع البجة ونشروا الإسلام وكثيرا من مظاهر الثقافة العربية وعلى رأسها فنسب ونظام الوراثة . وصارت تلك الجماعات حتى بلغت البطانة وارض الجزيرة ثم كردفان ودارفور. وهناك التقت بموجة اخرى كانت قد تابعت شاطئ النيل الغربي الى دنقلا فكردفان ودارفور حتى بلغت مملكة كانم - برنو في اواخر القرن الرابع عشر .

استقر هؤلاء المهاجرون وجلبهم عن البدو في سهول أواسط السودان الفنية بالمراعي وانفتحوا على الوطنيين من نوبيين وبجة "وزنج" وغيرهم مكررين تجربة التلاحم التي بدأتها ربيعة في بلاد البجة والمصري منذ مئات السنوات .

وعندما بلغ العرب المناطق الجنوبية من كردفان ودارفور اضطروا بسبب غزارة الأمطار لتتحلى من ابلهم واعتمدوا على البقر في ترحالهم ومن ثم عرفوا بعرب البقارة . ولكن ذبابة التمس التي تؤذى البقر

حرمت البحارة من التوغل جنوب بحر الغزال وبحر العرب ومنطقة السود .  
هناك توقفت المؤثرات العربية الإسلامية . ولم تستطع تخطى ذلك الحاجز  
إلا في العهد التركي المصري .

كان لتلك الهجرات أثر كبير في القضاء على مملكة علوة  
المسيحية . فلما كثر عدد العرب في الجزيرة وحول مدينة سوبا ،  
وازدادوا منعة وقوة بظهور التكوينات القبلية الكبيرة وحدهم عبدالله  
جماع القاسمي وقضى على مملكة علوة في منتصف القرن الخامس عشر . ومع  
أن سقوط علوة كان نتيجة جهد عربي إلا أن مدة تفرد العرب والعبدلاب  
(أحفاد عبدالله جماع ) بالمنطقة لم يدم طويلا إذ سرعان ما نازح  
العبدلاب جماعة من البدو السود عرفوا باسم الفونج . ولا يعرف أصل الفونج  
البعيد لكن الراجح أنهم شعب أسود قدم من أعالي النيل الأزرق وتمثل

الثقافة العربية الإسلامية . وربما كانوا سلالة أب عربي وأم سودانية .  
ومهما يكن أصل الفونج المهم أن ظهورهم في التاريخ ارتبط إلى درجة  
كبيرة بانتشار المؤثرات الإسلامية العربية في تلك المنطقة . وتعدن  
الفونج سنة 1804 من بسط نفوذهم على العبدلاب وعلى رعاياهم من العرب  
والمجموعات المستعربة وغيرهم من الوطنيين حتى الشلال الثالث . وبكلمات  
أخرى سيطروا على كل المنطقة التي كانت تحت إدارة مملكتي المقر  
وعلوة . وشملت سلطنة الفونج الإسلامية أجزاء كبيرة من كردفان وبلاد  
البحرة .

### ج/الممالك الإسلامية

بقيام مملكة الفونج والتي عرفت باسم السلطنة الزرقاء (أي  
السودانية) يبدأ الميلاد الحقيقي لغلبة الثقافة العربية الإسلامية . فعلى  
سلطنة الفونج الإسلامية التي أنشأها عمارة دونقي تمازج العنصران  
العربي والسوداني - الأفريقي وتكاملا ثقافيا في بوتقة الحضارة  
الإسلامية . ونجد خير دليل على أنصهار الشعبين وتكامل الثقافتين في  
أسم مؤسس دولة الفونج ، فعمارة رمز العروبة ودونقي رمز الأفريقية .  
وقد تكررت هذه الظاهرة عند قيام سلطنة الفور في غرب السودان بقيادة  
سليمان سولونقي (أي الأحمر أو العربي ) وفي مملكة ثقلي بزعامة فيلي  
(أي الأحمر ) أبو جريدة .

ويعزى انتشار الإسلام بين الوطنيين وهم خليط من المسيحيين والوشنيين إلى تسرب القبائل العربية في أعداد كبيرة وإلى توغل التجار عبر صلات الصين . ولكن عملية التحول إلى الدين الإسلامي كانت بطيئة والسبب في ذلك أن الديانة المسيحية لم تندثر بسقوط الكيان السياسي لمملكتي النوبة وعلوة . بل بقيت المسيحية في بعض مظاهرها حتى وقت متأخر . ورغم أنتصار الإسلام في آخر الأمر فمن المرجح أن الإسلام والمسيحية ظلا يعيشان جنباً إلى جنب ردحا من الزمن . والواقع أن نشر الإسلام لم يحاصبه عنف من جانب المسلمين بل جاء في جو من الأخاء والتسامح في السه والوطن بعيداً عن جو الحروب والبغض ومازالت صفة التسامح والأخاء تغلب على السودانيين في تصرفاتهم العامة وحياتهم السياسية حتى يومنا هذا .

وأتم انتشار الإسلام بالتدرج فقد دخل العرب المسلمون مزودين بالقيم الإسلامية واختلطوا بالسكان الوطنيين ماهرة ثم توالدوا معهم وتغيرت طبيعة المجتمع لشعب تغلب عليه العقيدة الإسلامية والثقافة العربية (من لغة وعادة وتمثل للنسب) ويحمل في أحشائه كثيراً من السمات الأفريقية ممثلة في سحته وعاداته وممارساته وفنونه . حدث هذا في وقت كانت المسيحية في السودان قد أصابها شح من الخعف والضمور .

غير أن انتشار التعاليم الإسلامية قبل قيام المعالك الإسلامية كان أسمياً في كثير من مظاهره . فقد اهتم الرواد الأوائل وجلهم ممن شقصهم المعرفة الدقيقة بالفقه الإسلامي بنشر المبادئ العامة للدين . فلما استقر الوضع السياسي . وكثر عدد الوافدين من العلماء ورجال الطرق الصوفية بتشجيع من الملوك والزعماء . وكثر عدد السودانيين ممن نالوا تعليمها رفيعاً خارج البلاد زاد الاهتمام بنشر العلم . وقد وجد الصوف قبولاً من عامة الناس أكثر من الفقه . بل أن كثيراً من العلماء جمعوا بين علمي الظاهر والباطن وصاروا من اتباع الطرق الصوفية . ولم يقف حب رجال الطرق الصوفية على العامة . بل شاركهم في ذلك الملوك .

بهذا التلاحق بين النهجين الفقهي والعرفي وضعت النواة الأولى للخصائص المميزة للثقافة الدينية في السودان . ولعل انتشار القصاب والامرحة وما جاء في طبقات ابن خلد الله خير دليل على هذا التمييز عملياً .

وكان للطرق الصوفية دور كبير في أضعاف روح العصبيّة والولاء القبلي ، التي غلبت على المجتمع ، وذلك بتشجيع الاخاء والتعاون بين مريدي الطريقة الواحدة الذين كثيراً ما ينتمون لأكثر من قبيلة أو شعب كان أولئك من العرب أو السودانيين المستعربين أو غيرهم ممن اعتنقوا الإسلام . وقد أسهمت الطرق الصوفية أيضاً في غياب حكومات مركزية قوية على تقوية الأطر الاجتماعية والدينية التي تؤلف بين الناس في إطار القيم الإسلامية التي تساوى بين الناس . كما كان نفوذ بعض مشايخ الطرق من القوة بحيث يساعد في انتشار الأمن و الطمأنينة بين المسافرين في دائرة نفوذهم التقليدية . وكانوا فوق ذلك موضع تجلة واحترام بين القبائل والحكام .

وما أن تم النصر للدين الاسلامي وأحرزت عملية الاستعرا ب تقدماً ملحوظاً في الجزء الشمالي من سلطنة الفونج وهو الجزء الخاضع لنفوذ ملوك المبدلاب والذي يمتاز بمضمون حضاري غريق ، حتى تهيأ لهذه المنظمة ان تحتل موضع المدارة للإشعاع الاسلامي والحضاري لباقي أقاليم السودان . فبعد ان تهيأت لهذا الاقليم القيادة الدينية والزعماء السياسية حتى بدأت هجرة العلماء ورجال الطرق الصوفية للمناطق حديثة العهد بالإسلام أو الواقعة على أطراف دار الإسلام ، وكان هؤلاء العلماء من المحن والندائقة والركابية والشايقية والجعليين . وتدل هذه الهجرة ان البلاد قد بلغت درجة رفيعة من النخج تمكنها من الايفاء باحتياجات الأقاليم الاخرى . كما ان بعض المدارس بلغت مكانة علمية مرموقة حتى صارت ملتقى للطلاب من داخل البلاد وخارجها مثل دار عليح في اواسط بلاد السودان .

ومثلما كانت المسيحية عامل توحيد بين النوبيين ، بل مظهراً من مظاهر القومية عندهم فان الإسلام صار أهم مقومات القومية إذ جمع بين كثير من السودانيين على اختلاف أصولهم العرقية .

اسهم انتشار اللغة العربية والثقافة العربية والنظام القبلي الذي لازم الهجرة العربية في دعم الاتجاه الموحد ، الذي أرسى الإسلام دعائمه وقوته الطرق الصوفية ، كما دعم عملية ربط العرب بغيرهم من الشعوب الوطنية . وقد تمثلت بعض المجموعات الوطنية الثقافية العربية تمثلاً كاملاً واختلطت بالعرب اختلاطاً تاماً حتى لم يعد ثمة فرق بين عربي

اللغات الوطنية في الاطراف فان اللغة العربية , لغة الدين الاسلامي , كانت متداولة كلغة تخاطب بين شعوب السودان المختلفة . وقد أدى هذا التحول الاجتماعي والثقافي والديني والذي استمر بضعه قرون الى خلق نوع من الترابط والتماسك بين قبائل السودان وشعوبه وبماكله المختلفة كما اسهم في بذر مقومات وحدة وطنية وثقافية وبداية لميلورة القومية السودانية وهي تدخل مرحلة الوحدة السياسية , وبهذا التطور حارت البلاد امتدادا للعالم العربي الاسلامي ولكنها تتميز عن سواها من دول المنطقة وتختلف عنها ببعض الخصائص الاجتماعية والثقافية (١٤) .

### المرحلة الحديثة

#### (أ) العهد التركي

في عام ١٨٢١ انهارت سلطنة الفونج الاسلامية امام الجيش التركي المصري المصلح بعتاد بناري . وكان ذلك الغزو يمثل أول أنتهاك لحرمة البلاد وفرض حكم أجنبي عليها منذ آماذ بعيدة . فالسودان بأرضه الشاسعة وصحرائه الكبيرة وغاباته الوعرة والسدود الشاسعة في جنوبه كان حصنا طبيعيا فد تلكه المخاطر . فبسبب تلك العوائق (ربما لفقره) لم ينجح في غزوه عسكريا إلا الفراعنة والاحباش في عهد مروى ثم الجعليك في القرن الثالث عشر , ولم تتعد تلك الغزوات اطراف البلاد . أما الفتح التركي المصري فقد توغل الى قلب البلاد وظل يحكمها ستيب عاما . ورقم نجاحه في كسر شوكة المصارفة التي بدأت بالشايفية ثم الجعليين , فان قاعليتها لم تخف , وظلت المصارفة تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة مما شهد فيها الإحساس الوطني وايقظ روح البطولة والاعتداد بالنفس . وقد بلغت تلك الظاهرة قمته في ثورة الامام المهدي .

وهما كانت النتائج السلبية للفتح التركي المصري فقد تميز ببعض النتائج الإيجابية . ففي البدء لم يحقق الفتح هدفه الرئيسي وهما الحصول على الرقيق لاتخاذه جندا أوأكتشاف الذهب اولتمويل العمليات الحربية - وهي اهداف لاختلف في مفهومها عن الاهداف التي دفعت الفراعنه للتوغل تجاريا في يام .

ففي العهد التركي المصري اتسعت رقعة السودان الجغرافية , شملت سلطنة تغلى وكردفان , وديار البجة بما فيها كسلا وسواكن

(والتي كانت تخضع للإدارة العثمانية مباشرة) ثم فتحت دارفور في عام ١٨٢٤ . وهذه المناطق قد بلغتها المؤثرات العربية الإسلامية منذ زمن بعيد . وأما الإضافة الكبرى فهي ضم الأقاليم السودانية الواقعة جنوب خط عري ١١ شمال الذي توقفت عنده المؤثرات الإسلامية نحو ثلاثة قرون . وقد بدأ التوغل في الجنوب بعصبيات الكشوف الجغرافية التي أسهمت فيها السفن البخارية والأسلحة النارية . وبهذا التوسع في قلب القارة الأفريقية شملت البلاد جزاً ثم يتأثر بالتطورات التي شهدتها البلاد منذ عهد نيته ومروى ، فوق أنتمائه إلى خليط ثقافية متعددة وأعراق متباينة . ومهما كانت نتائج هذا التوسع على المستقبل البعيد للأمة السودانية ، فإن العهد الجديد يصنع هذا قد عصى ظهر السودان من المعطام الاستعمارية المحدقة به ، وفتح ذلك الأقليم للمؤثرات الخارجية خاصة الواحدة من الشمال .

وتبع هذا التوسع توحيد الكيان السياسي الذي ضم تلك الممالك والأقاليم تحت إدارة مركزية موحدة تدير شئون البلاد من الخرطوم . وقد عرف هذا الكيان السياسي ذو الحدود الجغرافية المعلومة بالسودان منذ أواسط القرن التاسع عشر . وقد ابتدئ العهد الجديد نمطاً إدارياً يختلف عن النظام القديم وذلك بتقسيم البلاد إلى مديريات .

كان هذا النظام امتداداً لما جرى في مصر . فقد أدخلت الحكومة بعض التقنيات المستوردة من أوروبا مثل التلغراف والسفن التجارية والأسلحة النارية . وقد ساعد بعض هذه التقنيات في تحسين نظام المواصلات مما أدى إلى استتباب الأمن في الأقاليم النائية . وقد أدخل نظام جديد للقضاء الشرعي والإفتاء يختلف عن النظام المعمول به في عهد الخوارج .

أدى فتح الأقليم الجنوبي للتجارة إلى توسع اتباع الدولة العثمانية والأوربيين للبحث عن المعاج ، وكان لتوغلهم هذا أثران سيئان: أولها تفتيت المجتمعات القبلية في الجنوب وشانيتها أوسع نطاق تجارة الرقيق وما أحدثته ترسباتها من مرارة .

بعضهم قد وفد إليها قسرا لاطوعا . وفي مدينة ام درمان ابلغ دليله  
وكان من بين قادة المهديّة من قدم من جنوب السودان - ولاغراة اذ الهب  
ما حققت الثورة من انتصارات رائعة الحماس الوطني .

ورغم بعض الوهن الذي اصاب الثورة بعد وفاة الامام المهدي والذي  
تمثل في الصراع بين " اولاد العرب واولاد البحر " وهو يعكس مراعاة  
حضارية بين منطقة النيل ذات المضمون السياسي العميق ومنطقة الغرب ،  
فان الثورة قد نجحت في مخاطبة وجدان السودانيّين، ووجدت بينهم ضد  
الحكم الاجنبي ، وعمقت فيهم مفهوم الامة التي تأبى الضيم وتتمسك بقيم  
الاسلام وكان في ذلك كله بلورة للقومية .

ومع أن ما حققته في السودان كان أنجازا أدى الى خلق دولة  
مستقلة موحدة على تعاليم الاسلام ونهج المهديّة داخل حدود معلومة  
فان مدى هذا النجاح كان عظيما في الخارج . فقد كان نجاح دولة  
المهديّة وانطلاقها من السودان بمثابة اعلان كبير عن هذا البلد المغفور  
الذي تأصلت فيه الثقافة العربيّة الاسلاميّة حتى أنجبت من يسعى لتجديد  
الدين وبعثه على اساس عالمي . (١٩)

ولاشك أن الثورة المهديّة ، بما حققت من انتصارات عظام وماصعب  
ذلك من طغيان كانت معلما هاما في تاريخ الامة السودانيّة واصافة  
هامة في نسيج الاحساس القومي . ولكن قوى الاستعمار ماكانت لتترك  
هذا الشعب العظيم دون ان شرّاد ثورته . ففي معركة كررى انتهت دولة  
المهديّة ، وسقط الالف الابطال بعد ان صنعوا التاريخ ورووا تراب هذه  
الأرض بدمائهم . وقد أحسن تشرشل وصف تلك اللحظات بقوله : "وحيث  
سقط العدو (الاصار) لم تكن هناك مراسم للدفن او الموسيقى  
ولا الاحتفالات التي تمجد عظمة الرجولة الصامدة ، وكلهم كانوا أشجع من  
مشي على وجه الارض ، دهموا ولم يقهروا . بقوة الآلة " (٢٠) .

ولعل الخليفة عبد الله كان يعبر بذات روح العمود عندما  
تساقطت قبة الامام من ضربات مدفعية كتشنر اذ هتف قائلا "لا حول ولا  
قوة الا بالله هدموا القبة ، ولم يخافوا الله " . ولكن سرعان ما أستدركه  
قائلا : "القبة بنيناها من طين وسنبنيها من طين ، الم معدن الامة باق  
وماكانت كررى الا اول الطريق في محاربة المستعمر " (٢١)

## ج/العهد الثنائي

كان أرتفاع علمى مصر وبريطانيا على سارية قصر الحاكم العام فى الخرطوم ايذاناً ببداً مرحلة جديدة فى تاريخ البلاد . وكانت حكومة العهد الثنائي (الانجليزية فعلاً المصرية اسماء) فى نظر عامة السودانيين امتداداً للعهد التركى المصرى ولذا عرفت بالتركية الثانية . وقد قاومها الناس فى اول الامر مثل ما قاوموا الاحتلال الأول . ولكن مقاومتهم لم تطل . فسرعان مانجح الانجليز فى احتواً مقاومة الانصار وفى بذر شعور مناوى لشريكهم المصرى . ونجحوا ايضاً فى استقطاب الزعماء الدينيين وقادة القبائل لتأييدهم وقد ظهر ذلك فى سفر هولاء حيث عبر بعض هذا النفر عن سخطهم على اتفاقية الحكم الثنائي التى لم يكونوا طرفاً فيها . وذكروا ان السودان "وطن قومية مستقلة" الا انه يفتقد الثروة والتعليم والوحدة والقيادة (٢٢). وعلى هاتين الفئتين اعتمدت الادارة البريطانية فى تحقيق بعض اهدافها .

ولكن جماعة اخرى ، هى فئة المتعلمين ، خاصة ممن نالوا تعليماً اوروبياً حديثاً فى كلية غردون (والمدرسة الحربية) وقفوا بمنأى عن الفئتين . وكان هولاء المتعلمون هم طليعة الخريجين الذين انشأوا مؤتمر خريجين . بهذه الفئة ارتبطت نشأة الحركة الوطنية السودانية فى مطلع العشرينيات وربما جاءت متأثرة ببعض افكار الثورة العربية التى أعلنت فى ١٩١٦ . وعلى الأرجح كانت انعكاساً للمثل الحى الذى ضربته الثورة المصرية فى صراعها ضد الاستعمار البريطانى الجاثم على مصر . ومنذ البداً تبلورت الحركة الوطنية السودانية فى محورين اساسيين : فكرة تدعو الى وحدة وادى النيل والخرى استقلال السودان تحت شعار السودان للسودانيين (فى تعاون مع بريطانيا ) .

ولتعدّل تفصيل منشأ كل فكرة فى هذه الورقة يكفي ان نضرب بعض الامثلة . ففي سنة ١٩٢٠ كتب حسين شريف محرر جريدة الحضارة التى يمتلكها الصادة على الميرغنى ، عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندى اربعة مقالات بعنوان (السودان ومصر أو المسألة السودانية) رفع فيها (شعار السودان للسودانيين) وأكد فيها أن استقلال السودان ليس مرتبطاً باستقلال مصر ، ودعا الى تخليص السودان من الحكم المصرى والابقاء على اقدار الشريكين حتى يقف على قدميه كدولة مستقلة .



ونذكر ان من حق السودان بوسطه أمة أعادة النظر في وضعه الدولى فى مؤتمر لمصرى . (٢٣)

اما وحدة وادى النيل ، مع ايمان البعض بها ايماناً عقائدياً ، إلا ان الرجاء انما كانت شعاراً سياسياً رفع ككتيك مرحلى يبنى على التعاون مع أفعال الشريكين للتخلص من العدو الأكبر . وفى الغالب لم تتبلور هذه الفكرة عند الاغلبية خارج دائرة التعليق العاطفى بأدب مصر وفكرها وثقافتها (٢٤) .

وقد ظهرت بوادر الوعى الوطنى بجلأ فى تنظيمات وطنية تغلب عليها السرية . ولعل اولها هى جمعية الاتحاد السودانى التى اسسها فى عام ١٩٢٠ خمسة من المتعلمين اربعة منهم من خريجي كلية غردون . وكانوا جميعاً ممن يهتمون بالثقافة والادب والفكر . وقد زادت الجمعية العمل السياسى والادبى الا ان نشاطها السياسى تبلور فى هجوم مكثف على الاستعمار ومن تعاون معه من السودانيين خاصة من الزعماء الدينيين وشيوخ القبائل .

وفى عام ١٩٢٢ اسس مبيد حاج الامين احد مؤسسى جمعية الاتحاد السودانى جمعية اللواء الابيض وهو تنظيم اكثر ثورية يدعو الى خدمة المثل الوطنية فى السودان ويرفض فكرة فعل السودان عن مصر . وقد طرحت جمعية اللواء الابيض شعار استقلال السودان فى اطار وحدة وادى النيل واحتج على عدم تمثيل الشعب السودانى فى المفاوضات الانجليزية المصرية . (٢٥) وكان من اهم اعضاء هذه الجمعية الضابط على عبداللطيف الذى ينتمى الى قبيلة الدينكا وقد سجن على لعام فى سنة ١٩٢٢ بسبب اعداده رسالة للنشر بعنوان "مطالب الامة السودانية" دعا فيها ان تكون حكومة السودان للسودانيين وطالب بنهاية الحكم الاجنبى فى لهجة ثورية . ويرى سليمان كشه عنه انه اعترض على عبارة تمف الشعب السودانى بانه شعب عربى كريم وطالب بتغييرها الى شعب سودانى كريم لغير انه بعد خروجه من السجن انخرط فى جمعية اللواء الابيض المناهضة عن شعار وحدة وادى النيل ، وقاد ثورة ١٩٢٤ .

واشتد أوار الحركة الوطنية المتلازم مع حركة اللواء الابيض فى النصف الثانى من عام ١٩٢٤ لمأثرى القادة التقليديون يمارسون هذا الاتجاه وامهروا وشيخة للحاكم العام يصبرون فيها عن ولائهم له

ولحكومته . وكان رد الشارع عنيفا فخرجت المظاهرات تشدد بوشيقة القادة واعتقل كثير من قادة الحركة الوطنية وكان من بينهم على عبداللطيف ثم خرج طلاب المدرسة الحربية الحكومية لإداء التحية العسكرية على شرف المجاهد على عبداللطيف وتدخلت الحكومة واجبرت الطلاب على تسليم اسلحتهم وتوالت الاحداث وازدادت تعاقما ولم تتدخل فرق الجيش المصري المراقبة في البلاد لنصرة الثوار كما كان يتوقع دماء وحدة وادي النيل . وفي ١٩٢٤/١١/٢٤ أجبر المصريون ، عسكريون ومدنيون ، على الانحساب من السودان وقدم زعماء ثورة ١٩٢٤ للمحاكمة وأنفرد البريطانيون بحكم البلاد . (٢٧)

ورغم ان البريطانيين قد نجحوا في أبعاد نفوذ مصر سياسيا وعسكريا الا ان نفوذها الثقافي ظل كبيرا وفي تعاقم . فمن مصر العربية الاسلامية مركز الشغل الفكري في الشرق العربي الاسلامي انفتح السودانيون على تجربة البعث الاسلامي العربي الجديد ومنها تعلموا وسائل العمل السياسي الحديث . (٢٨)

وظل المثقفون يتابعون تطورات الاحداث في البلاد العربية والاسلامية وكانوا يقرأون نشاجها الفكري والثقافي .

وكانت ردود فعل المثقفين السودانيين الذين رفعوا شعار وحدة وداي النيل من تجربة حركة اللوا الأبيض واحداث نوفمبر ١٩٢٤ متباينة . فمنهم من أتهم المصريين بالخدر لانحسابهم من المعركة واتخاذهم موقفا سلبيا منها ، ومنهم من ظل على مشاليته في انتظار مناخ افضل ، تسنده مصر ، حتى يحقق هدفه . ولعل تقارير المحابر التي تؤرخ لفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٠ كانت تشير الى هذه الفئة اذ جاء فيها ان جل قطاع المثقفين رغم ما أصابه من خيبة أمل وتفككه كان في حالة ترقب حذر وبغض للإدارة الاستعمارية التي اجهضت الثورة ، ولكنه ظل وفيما لمصر أملا في مساندتها له حتى يحقق جلا المستعمر . (٢٩) ولعل التطور الاساس في منامط هذا القطاع هو الاهتمام المتزايد بالانتاج الادبي والتعبير به عن مكونات الذاتية السودانية والكشف عن خصائصها القومية .

ولعل خير ما يفسر "الاشكالية" التي وقعت فيها الحركة الوطنية السودانية بعد موقف مصر السلبي منها ، الطرح الواضي الذي قدمه محمد

أبو القاسم حاج حمد محمد ومع اختلاف مع بعض تفاصيل أطروحاته  
فماكتفى بذكر ملامحها العامة لوجهاتها .

ألمحت في مقدمة هذا البحث أن الشرق العربي حاول أن يستميل  
مصر إلى دعوة القومية العربية ولكن مصر وقفت بمنأى عنه . فمصر  
ذات النزعة القومية الواضحة والمتمثلة في شعار مصر للمصريين لم تتحس  
للائتصاف العربي المطروح عبر فكرة القومية العربية في إطارها الكبير .  
ولكن مصر ذات المواقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز كانت تسمى جادة  
للتوسع في اتجاه السودان (البحر الأحمر) حيث تنداح على ضفاف النيل  
في عمقها الطبيعي . وكان قادة مصر يتخذون من روابط الدين واللغة  
والتاريخ مع أبناء جنوب الوادي متكئا لتحقيق هدفهم ولكن السودان  
الذي اتخذ من مصر قبلته الثقافية وغافلته الفكرية على العالم العربي  
الاسلامي ، بل وعلى كل حضارات العالم منذ مئات السنين كان يتكر  
عليها أن تنفذ للسودان عبر شعار "وحدة وادي النيل " الذي اعتمدت  
فيه مصر على "حقها الشرعي" الذي اكتسبته بالفتح وأصرت على التمسك  
به حماية لمصالحها الحيوية . ويبدو وكأن مصر كانت تفعل ذلك بعيدا  
عن تيار التضامن العربي الاسلامي الذي يجمع بين البلدين ثقافة وعقيدة  
وتاريخيا ورباطا قوميا .

ولعل هذا المنحنى لم يكن جديدا في العلائق المصرية السودانية .  
فالامام المهدي لما أعلن ثورته على الحكم التركي المصري ، كان يستهدف  
الحكم التركي المصري الذي كان يسعى لإقامة امبراطورية بمساندة بعض  
الاوربيين لتثبيت اقدامه في البلاد والاستغلال خيراتها وعليه لم ير  
الامام المهدي فيه توجهها اسلاميا ، بل صخا للقيم الاسلامية .

ولم يكن هناك شمة تكافؤ في النظرة الوجدانية بين الحكومة  
المصرية ، احدى طرفي العهد الثنائي ، وجمعية اللوائ الابيني . وكانت  
الجمعية في بعض ممارساتها امتدادا لتيار موال لمصر الاسلامية  
العربية تمثل في بعض العناصر التي عارضت الثورة المهدية (٣٠) . وكان  
المصريون ، على عكس جمعية اللوائ الابيني ، يهودون معركتهم ضد  
المستعمر من طريق المفاوضات .

وكانت محطة التجارب ان ظهر وكأن مصر ذات النزعة التوسعية  
وذات التوجه القومي القطري لم تتخل عن مخططاتها (٣١) فرجحت كفة من

كانوا يهاجمون مصر ، والداعمين لتقوية النزعة القطرية في السودان ذي الصبق التاريخي ، القائلين بشعار السودان للسودانيين .

وساء جماعة من الخريجين ماوصل اليه حال الامة السودانية من تشتت وتباين الاراء فرفعوا شعار القومية كمخرج . وسعوا لخلق وعي قومي يحدد روى المستقبل ويحتوي التعزق القبلي والتناحر الطائفي والتخلف الفكري . واقترحوا الحلول لبعض تلك الادواء . واتخذ هذا التطر من الادب منهجا للاصلاح الاجتماعي ووسيلة لتحقيق الوحدة القومية . فناقشوا قضايا الذاتية السودانية والادب القومي السوداني والثقافة السودانية وكانت هذه القضايا في مبدأ الامر مجرد تعبيرات أدبية ولكنها سرعان ما اكتسبت مضمونا سياسيا .

ورجعه هؤلاء الكتاب عناية فائقة الى تاريخ الامة ودعوا الى اعادة كتابه وتنقيحه . وغربلته معالحق به من الفرضي .

وكان التمدى لهذه القضايا الفكرية هو بداية لتأميل ما هو سوداني بالكشف عن مكنونه . ولشكل أن الوعي بالذات هو المنطلق الاساس لكل عمل قمين بالبقاء . وسأدلل على بعض ما أوردته من موضوعات بأسلوب رواد الحركة الأدبية لأبين منحي تفكيرهم .

كتب عرفات محمد عبد الله ، مؤسس مجلة الفجر وممن رفعوا راية القومية داعيا للتكاتف القومي . "القومية تدعونا الى الاتحاد والى الانتلالي فيما يكون دعامة قومية لشعب دارج في سلم الحياة . ولكن ترانا في تفرق عظيم ... ونختلف في ابسط الامور ونركب هام بعضنا كأننا من اجناس متباينة . رحماك ربى على امة ثلاثت في الحمومة" (٢٢) وجرى احمد يوسف هاشم أن العصبية القبلية شر ساعدت به البلاد ، ويكتب عن تأثيرها في الكيان القبلي . "وليس من شك في أن اعظم صافقدهاء بسبب العصبية القبلية السر الرهيب والقوة الفعالة التي تحفز كل امة للاحتفاظ بكياناتها والشعور بقوميتها . فلولا تمكتيح الحياة العربية بعصبيتها القبلية كل مافي البلاد ، ولو تحدثت معها غاية واحدة هي الوطنية السودانية ، لما كنا اليوم في المؤخرة . " (٢٣) وقد ترجمت هذه الدعوة الى واقع ملموس عندما امتنع طلاب كلية غردون عن ذكر اسماء قبائلهم ردا على سؤال عن هويتهم وأجابوا بأنهم سودانيون .

أما عن الثقافة السودانية والأدب السوداني فكتب أحمد يوسف هاشم "ولعل أرفع ما تسمى إليه نفوسنا ثقافة وأدب قومي خاص ، نطبعهما بطابعنا ونميزهما بكل ما في حياتنا من معيزات حتى لفحات الهجير ، ونحرف بهما في كل زمن ومكان ويلدة وقطر" (٣٤) . ويرى محمد إبراهيم النور "أن لكل أمة وإن اشتركت مع غيرها في اللغة والدين والجنس طابع خاص يمتاز به أديبها وأسايب تفكيرها وطابعها الخاص بها" . (٣٥)

وكان محمد أحمد المحجوب من أشد المعتمدين دعوة إلى الثقافة السودانية وحولها قال في مناظرة عقدت بنادي الخريجين في أم درمان في ٢٣ مارس ١٩٢٥ مع المحقق المصري حسن صبحي "ليس أدنى إلى السرور والابتهاج من سماع لفظة الثقافة تضاف إلى السودان فتكسبنا معنى الحياة ، أضي لأشعر بنشوة روحية حين أعرض للدفاع عن وجوب قيام ثقافتنا السودانية بذاتها منفصلة عن الثقافة المصرية لأن في ذلك اصرح اعتراف بأننا قد مرنا أمة لها مكانها تحت الشمس وصرنا منبع فجل . ولا أحسنى سأتى بجديد إذا ضاديت بأن الشعب السوداني يجب أن تكون له ثقافة الخاصة به فذلك شيء في عداد البديهيات ، لأننا ما سمعنا بشعب يطمع في أن تندمج ثقافته الخاصة في ثقافة أمة أخرى إلا إذا كان شعبا ضعيفا غير شاعر بحقه في الوجود" (٣٦)

ويبدو لي أن المحجوب ورفاقه هؤلاء قد غلب عليهم الفكر الأوربي في عملية الكشف عن الذات إذ كان توجههم علمانيا إلى حد ما بعيدا عن المكوّنات الإسلامية لها . وربما كان ما اشارته الإدارة البريطانية من تخوف من بعث إسلامي جديد وتعمد ديني سببا في هذا الممتنع .

ألا أن محمد أحمد محجوب مع إبقائه على ذاتية السودان المتميزة غير من موقفه قليلا في عام ١٩٤٦ عندما وضع السودان داخل إطار حضاري أشمل يتكئ على الإسلام والعروبة فيقول : "المثل الأعلى للحركة الفكرية في هذه البلاد أن تكون حركة فكرية تحترم شعائر الدين الإسلامي الحنيف وتعمل على هداه وأن تكون عربية المظهر في لغتها وثقافتها وأخلاق أهلها متسامية بكل ذلك نحو إبداع أدب قومي صحيح .. وتنقلب فيما بعد هذه الحركة الأدبية إلى حركة سياسية تؤدي إلى استقلال هذه البلاد سياسيا واجتماعيا وفكريا" (٣٧)

ورأى بعض الكتاب ان دعوة "القومية" لاتظهر من طرفي وقد قصد بها تحطيم فكرة وحدة وادي النيل . وقد عبر الشاعر محمد سعيد العباسي عن ذلك بقوله :

وماتريدون من قومية هي في

رائي السراب على القيعان رقراق

لاتخذعوا ان في طيات ما أبتكروا

معنى بغيضا وتشيتا وارهاقا (٢٨)

ومع ان الاهتمام بانشاء أدب قومي قد يبدو وكأنه تحصيل حاصل اذ ان الآثار القومية في أدب أي امة امر حتمي وضروري . وعليه فان ادب أي شاعر سوداني تربي في السودان وعاش في مجتمع سوداني انما يحمل الآثار القومية السودانية في شأياها علم بذلك ام لا . يعلم (٢٩)

ومما تكن آثار تلك الحركة الفكرية في تعميق الوعي القومي . فلا شك انها قد اسهمت في بلورة ذلك الوعي .

وحتى مطلع الأربعينات لم ينفذ دعاة القومية السودانية جديدا على الفكر السياسي والأدبي الذي ملاء الصحف والمجلات الأدبية في العقدين الماضيين . وكان الجانب العملي المتمثل في النضال السياسي اغلب على الساحة . فنتيجة للنضال السياسي المكثف الذي أسهمت فيه قطاعات كبيرة من الشعب السوداني بغض النظر عن معتقداتها الفكرية واتجاهاتها الحزبية استقلالية كانت ام وحدوية تحقق الاستقلال في عام ١٩٥٦ . وما أنجز هو نتيجة وعى بالذات . والاستقلال في جوهره تأكيد شخصية السودان القومية في ابعادها السياسية واستهلال لكينونة المعيرة في الأسرة العالمية .

تمركز انتاج رواد الحركة الأدبية في الكشف عن مقومات "عجز" شمالي من السودان حيث تهيمن الثقافة العربية الإسلامية . ولم يتعرض الكتاب الى التطورات التي امتت بجنوب السودان الا نادرا (٢٠) . ومرد ذلك ان الجنوب كان قد عزل عزلا تاما عن مجريات الأحداث في الشمال . وعليه كانت مساهمة الجنوبيين في التعبير عن وجدان الامة السودانية محدودة تماما . كما كانت مشاركتهم في بناء الامة السودانية ضئيلة حتى نهاية الأربعينات .

## مشكلة الجنوب

المحت الى ان عوامل جغرافية حالت دون تسرب الاسلام والثقافة العربية الى جنوب السودان ، وعندما ازيلت بعض تلك العوامل بتهيئة سبل الاتصال بين الجنوب والشمال في العهد التركي المصري تسربت المؤثرات الاسلاميه العربية على يد التجار والموظفين بين بعض القبائل الصغيرة في بحر الغزال ، ولكنها لم تنجح في التوغل بين القبائل الكبرى كالدينكا والشلك الانادرا .

وما ان بدأ العهد الثنائي حتى اخيقت عوامل سياسية وأدارية . فقد تصد الاستعمار منذ البدء ان يحكم جنوب السودان ككيان منفصل يتم تطويره حضاريا في محور ثقافته الأفريقية (الزنجية) ، مع تشجيع نشر اللغة الانجليزية حتى تصبح لغة التخاطب . واعدت الادارة البريطانية الى تبني سياسة المناطق المقفلة فحجبت المؤثرات العربية الاسلامية : كالدين واللفة والزي . وعمقت هذه السياسة التباين الثقافي والعرقى بين المنطقتين . فالجنوب يستوى معظم سكانه الى قبائل نيلية ونيلية حامية وسودانية . ويتحدثون بما لا يقل عن العائة لغة وجلهم من اتباع ديانات محلية وقلة منهم تدين بالاسلام والمسيحية . وكانت المسيحية قد شقت طريقها الى الجنوب في العهد التركي المصري على يد المبشرين . وبينما حجت المؤثرات الاسلاميه في العهد الاستعماري سمح البريطانيون للمبشرين المسيحيين بالدعوة لدينهم بين الوطنيين مما ادى لخلق اقلية مسيحية متعلمة واشتهرت هذه السياسة الانفصالية حتى عام ١٩٤٧م عندما اعلن مؤتمر جوبا ان لا مكان بين مستقبل الجنوب والشمال جغرافيا واقتصاديا . وبكلمات اخرى فان مستقبل الجنوب المعترنج مرتبط بمستقبل الشمال المستعرب ، ودعا مؤتمر جوبا الى تحسين سبل الاتصال وتشجيع التبادل التجاري بين المنطقتين وتوحيد مناهج التعليم كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية .

وكان نتيجة سياسة التجزئة التي مارستها الادارة البريطانية نحو خمسين عاما ان تلگا تطور الجنوب اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا مما زاد من الفجوة والجفوة بين الاقليمين . فلولا قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب ابان تلك الفترة لأسفرت عملية الاتصال ولحدث نوع

من التلاحم دون اكراه على نطق ما حدث بين العرب والسكان الوطنيين في الشمال . ونتيجة لانعدام التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تفجر الموقف منذ بد "جلا" الجيوش الاجنبية . ففي ١٨/٨/١٩٥٥ تعرض الجنود الجنوبيون . واعتبر كثير من المثقفين الجنوبيين . وجلهم من خريجي المدارس التبشيرية الجنوب "الافريقى" امة مختلفة عن امة السودانيون العرب في الشمال . ولم يقبلوا بمبدأ مركزية الدولة الوطنية ونادوا بكيان خاص بهم . وتردى الموقف الى حرب اهلية ظلت تعكر جو العلاقات بين الشمال والجنوب قرابة السبعة عشر عاما .

وحاولت الحكومة العسكرية (٥٨-١٩٦٤) تكثيف نشر الثقافة العربية الاسلامية كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية . ثم لجأت لمقاومة التمرد بعمليات عسكرية اكثر غرابة ولكن دون جدوى . وجاء الحل السياسي في اطار اعلان ٩ يوليو ١٩٦٩ وتمخض عن ذلك الاعلان الذى أقر مبدأ الوحدة والتنوع أتفاق اديس ابابا في ٢٦/٢/١٩٧٢ ثم أعلن الحكم الاقليمى للجنوب في ٣/٣/١٩٧٢ .

بهذا الحل بدأت مرحلة جديدة في بناء امة السودانية بشقيها العربى والافريقى (او المستعرب والمترنح) ان جاز هذا التعبير . ومع ان جنوب السودان افريقى عرقا وثقافة . فان سكان الشمال ليسوا عربا خلصا . فالشماليون شعب هجين تغلب عليه الثقافة العربية . وقد وعى سودانيو الشمال هذه الحقيقة منذ امد . فهم يعتزون بانهم عرب وافارقة دون قلق او تناقض . بل ان سواد بشرتهم . وهم اكثر العرب افارقة يجعلهم اقرب الى التكوين الثقافي والنفسى لآخوانهم في الجنوب (٤١) . وظهرت هذه الحقيقة جلية واضحة عندما خرجت اجيال من السودانيون تطلب العلم في اوربا وامريكا وسائر البلاد العربية . وقد ذهبوا لشدة الشبه بينهم وبين الأمريكيين السود ومواطنى جزر الهند الغربية وكثير من الافارقة . ولاحظوا في نفس الوقت سايطمتهم عن بعض العرب شكلا ومخبرا (اوشخصية) . هذه المؤثرات النفسية التى جعلت بعض من يبالفون في مراحة عروبتهم يراجعون موقفهم . (٤٢)

ولعل مرجع هذا الاحساس المتطرف في الانتماء للعرب دون سواهم من جهة . ثم التمسك بالحفارة الاسلامية العربية من جهة اخرى كان محاولة لايجاد سند حضارى يتكئون عليه بعد ان ان هزم الاستعمار



البريطاني ثورتهم - ثورة الامام المهدي - واغتصب بلادهم . اما وقد  
وعى السودانيون المستعربون حقيقة اشتعائهم بين محوري العموية  
والافريقية فلم يبق هناك ما يقدح في جذور الامة السودانية التي ينتمون  
اليها حضاريا وثقافيا او يقلل من قدر الارض التي تأويهم او يضعف  
التكوين السياسي الذي يظلمهم . فالسودان بوضعه المتميز وثقافته  
المتعددة كان وما زال بوتقة تفاعل وتلاقح وتأثير . وهذه هي علامة  
التجربة السودانية التي بدأت في نبتا ومرت وامتدت عبر النيل  
ورواده حتى صافحت جوبا . (٤٢)

وقد افصح بعض الشعراء عن مدلول هذا التجانس المرقى والتوافق  
الثقافي شعرا عربيا . (٤٣) ويعكس شعر محمد المهدي المعجذب تلك الوحدة  
المناسبة في كيان الامة بقوله :

تراثي اعداف وريش ونخلة

اعانقها والغاب من حولنا يشدو (٤٤)  
عندى من الرنج اعراق معاندة

وان تشدق في انشادي العـرب  
وفي قصيدته "فكر معى ملوال " اودع صلاح احمد ابراهيم مجمل  
سجل العلائق بين الشمال والجنوب ، واوضح فيها تعقد الهوية السودانية  
والتحديات التي تواجه الامة في هذه المرحلة (٤٥) .

ونقتطف منها الابيات الآتية :

وقبل ان تنكرنى اسمع قعة الجنوب والشمال  
حكاية العدا ؟ والاخا ؟ من قدم  
العربي حامل السوط المثل للجمال  
حل على بادية السودان كالخريف بالسنة و الكتاب  
يحمل في رحاله طموحه ولوحه وتعرتين في جراب  
وشجر الانساب

لافتة في تلقى ، في التربة الخضراء ، في كاكا وتيجان الاقمار والعلباب  
تطحت حقيقة شعرا ؟ في أحشا ؟ كل أم ولد منهم من بنات جـــــدك  
الاكبر مما بخرته نطف الاعراب

فكان منها الطور والظونج ، وكل سحنة لماعة ، رسمة غليظة :

وتعمر فعلفل در على أيهاب

حقيقة كبيرة ، غارية كالليل ، كالتمساح كالمنيف فوق كسلا طليطة الجواب  
كذاب الذى يقول فى السودان : اننى الصريح ، اننى النقى العرق اننى  
المحضى ، اجل كذاب .

منوال صوت " رابع " يقول بلسانى رابع زينة جاشيك ، وفهد جورك الاباة ،  
شبل هنحك

عبد الفضيل " تصاح جزائر النيل ، وقلب وطنى الجامد - سامسوال  
أبن عمك .

وكبريا " هذا الشعب ، عينه ، لسانه ، فميره ، " على العظيم " فلذة  
قولك .

فكر معى معى ملوال اى مجد سول نشيد مصر ، على ضفاف النيل  
اى مجد ، لوصفت نياتنا الأثنين

ولتجنب النكسات لابد من دفع صيغ التفاعل التى تقوى السياج

الوطنى وتدعم بنا " الامة فى تدرج دون مبالغة او قسر ، اذ ان  
تحقيق هذا الهدف يحتاج الى جهود كبيرة تستند على خطة واعية تأخذ  
فى اعتبارها ان الاقليميين يواجهان مصيرا مشتركا . وهذا ما تؤكده  
حتمية التاريخ وما يعبر عنه وفائق ادبى اباء ، ففى اطار السودان  
الموحد كفلت تلك الاتفاقية للجنوب حرية التحرك سياسيا واقتصاديا  
وثقافيا . كما ان دستور الدائم قد تضمن من المبادئ الاساسية  
ما يكفل مرونة التخطيط ، فالمادة الاولى تبين فى جلاء ان السودان جز  
من كيانين العربى والافريقى وبينما تقرر المادة السادسة عشر ان  
الاسلام هو دين الاغلبية تعترف ايضا بالمسيحية وكريم المعتقدات  
الروحانية

## خاتمة

يتضح من هذا العرض التاريخى الموجز ان تجربة التكوين القومى  
للامة السودانية قد بدأت منذ آلاف السنين وقد وضعت نواتها الاولى فى  
عهد كوتى ، وارسيت مكوناتها الثقافية والعقائدية الاساسية فى عهد  
الممالك الاسلامية ، واتسعت رقعتها تدريجيا حتى بلغت اوجها فى العهد  
التركى العبرى ، وتفاعلت عناصرها الثقافية والعرقية فى الثورة المهدية

التي اعطتها مكانا متميزا في الأسرة العالمية ، وتقوى مودها في فترة  
مابعد الاستقلال .

ورغم وجود بعض مظاهر التباين العرقي والتنوع الثقافي فان الامة  
السودانية - وهي جزء من الكيانين الافريقي والعربي - قد خطت خطوات  
كبيرة في تركيز المقومات الاساسية للانتماء القومي ، ولكن درجة  
التفاعل بين هذه المقومات لم تكتبل بعد على طول البلاد وعرضها .  
ولعل انعدام بعض مظاهر الاحساس بين بعض المواطنين بالكيان القومي  
الذي ربط بين جزيئياتها نسيج فريد عبر مسيرة السودان التاريخية  
سبب في ذلك . ولاشك ان السودان باستقطابه لكل هذه الاعراق  
المتباينة والثقافات المتنوعة في بوتقة واحدة ويمتلك من حيوية  
قادر على تخطي كل مايواجهه من تحديات لاكمال بناء الامة .

## الهوامش

- (١) انظر: E. Kaneuka : Nationalism , London 1967
- (٢) الصادق المهدي: احاديث الغربية : من الثورة والاسلام والعروبة ، دار القضايا ، ١٩٧٦ ص ٦٦-٦٩
- (٣) الياس صباح : ساطع الحمري المفكر والداعية والنموذج . المستقبل العربي رقم ١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٨٣ - ٨٤ -
- (٤) مدثر عبد الرحيم : الاسلام والقومية في الشرق الاوسط ، مجلة حوار العدد السادس سبتمبر ١٩٦٣ ص ٧٣ .
- (٥) احمد مدني الدجاني : ملاحظات حول انشاء الفكر القومي وتطور المستقبل العربي ، العدد ١٨ أغسطس ١٩٨٠ م ص ١٢٨ - ١٣٠
- (٦) المصدر السابق ص ١٢٩
- (٧) عبد العزيز الدوري : حول التكوين التاريخي للامة العربية ، المستقبل العربي رقم ١١ يناير ١٩٨١ ص ٣٧ - ٤١
- (٨) احسان عباي انور عبد الملك ، عبدالقادر زيادية ووميض نظمي : الاسلام والشهفة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ ص ١٣٢ - ١٤٢
- (٩) احسان عباي وآخرون : المصدر السابق ص ١٤٢
- (١٠) الصادق المهدي : مرجع سابق ص ١٢
- (١١) احمد محمد صالح : المسألة القومية : مجلة الفجر السودانية عدد ٣ مجلد (١) ١٩٣٤ ص ١١٣ - ١١٤
- (١٢) يوسف فضل حسن : دراسات في تاريخ السودان (جزء اول) الخرطوم ١٩٧٥ ص ١١ - ١٥
- (١٣) نفس المصدر ص ١٦ - ١٧
- (١٤) يوسف فضل حسن : مقدمة في تاريخ العمالك الإسلامية في السودان شرقي الخرطوم ١٩٧٣
- (١٥) مكنى شبيكة : تاريخ دول وادي النيل . دار الثقافة : بيروت ١٩٦٥ ص ٦٤٠
- (١٦) محمد ابراهيم ابوسليم : منشورات المهدي ١٩٦٩ ص ٤٨
- (١٧) المصدر السابق ص ٧١

- (١٨) نفس المصدر ص ١١٧
- (١٩) نفس المصدر ص ٣٢٤
- (٢٠) الصادق المهدي : يسألونك عن المسدية بيروت ١٩٧٥ ص ٢٣٨
- (٢١) عصمت حسن زلفو : كبرى (نقلا عن تشرشل) الخرطوم ١٩٧٣ ص ٥٥
- (٢٢) نفس المصدر ص ٤٠٢
- (٢٣) جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ بيروت ص ٨٨
- (٢٤) السيد حسين شريف : باكورة الوعي بالذات ، سلسلة مقالات كتبت في جريدة الحضارة ١٩١٩ - ١٩٧٠ الخرطوم ١٩٨١
- (٢٥) محمد ابوالقاسم حاج حمد : السودان المأرق التاريخي وآفاق المستقبل بيروت ١٩٨٠ ص ٢٧٤
- (٢٦) نفس المصدر ص ١٢٨ - ١٣٩
- (٢٧) نفس المصدر ص ١٤١ - ١٤٦
- (٢٨) جعفر محمد علي بخيت مصدر سابق ص ١١٦
- (٢٩) محبوب محمد صالح : الصحافة السودانية في نصف قرن الخرطوم ١٩٧١ ص ١١٥
- (٣٠) محمد ابو القاسم حاج حمد ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ ،
- (٣١) لم تتخل مصر عن حقها المكتسب في السودان الا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، انظر محمد فائق : عبدالناصر والثورة الافريقية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٧ ،
- (٣٢) عرفات محمد عبدالله : مجلة الفجر عدد ٦ ، مجلد ١ ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥٥ ،
- (٣٣) احمد يوسف هاشم : مجلة الفجر ، عدد ٩ مجلد ١ ، ١٩٣٤ ص ٢٩٢ ،
- (٣٤) نفس المصدر ، ص ٣٨٩ ،
- (٣٥) محمد ابراهيم النور : الادب القومي ، مجلة الفجر ، عدد ٤ ، مجلد ١ ، ١٩٣٤ ، ص ١٦٤ ،
- (٣٦) محمد احمد المحجوب : مجلة الفكر ، عدد ١٨ ، مجلد ١ ، ١٩٣٥ ص ٨٥٧ ،
- (٣٧) محمد احمد المحجوب : نحو الغد ، الخرطوم ، ١٩٧٠ ص ٢٢٦ ،
- (٣٨) عبدالمجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان ، (الطبعة الثانية) ١٩٦٧ ، ص ٢٤٦ ،
- (٣٩) نفس المصدر ، ص ٢٤٨ ،

- (٤٠) كتب محمد احمد المحجوب (الفجر، عدد ١٢، مجلد ١، ص ٥٢٠) "وواجب الشباب ان ينادوا بمحو القبائل وان يقولوا اننا سودانيون لا فرق بين اسودنا وابيضنا ولا فرق بين ساكن الشمال وساكن الجنوب " .
- (٤١) يوسف فضل حسن: دراسات في تاريخ السودان، ص ٢١ - ٢٣ .
- (٤٢) F.M. Deng : Dynamics of Identification, (٤٢)  
Khartoum, 1973. p. 67
- (٤٣) يوسف فضل: دراسات في تاريخ السودان، ص ٢٢ .
- (٤٤) Mohamed Abdulhaq : Conflict and Identity, (٤٤)  
Khartoum, 1976, p. 27
- (٤٥) محمد المهدي المجذوب: نار المحاذيب، الخرطوم، ١٩٦٩، ص ٢٨٧ .
- (٤٦) صلاح احمد ابراهيم: غصة الهياض، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٣ - ٤٦ .

## الفصل الثالث

### المواطنة والوحدة الوطنية

د. بشير عمر محمد فضل الله

#### المواطنة والإقامة

أنا سجد في المجتمعات المتحضرة ، أن عضوية الدولة تقوم على عنصرين أساسيين هما عنصر المواطنة وعنصر الإقامة . فالأول رابطة شخصية والثاني رابطة مكانية بين الفرد والدولة . هذا بالطبع إذا عرفنا الدولة على أنها كيان بشري ذو ميزات قانونية وجغرافية وثقافية وسياسية واجتماعية محددة . المواطنة إذا هي العضوية الدائمة في المجتمع السياسي ، بينما أن الإقامة هي اسم لعضوية مؤقتة . الدولة إذا تتكون - في المقام الأول - من كل أولئك الذين بفضل هذه العلاقة الشخصية والدائمة يعتبرون مواطنيها ورعاياها . أما في المقام الثاني ، فالدولة تتكون من كل أولئك - الذين في الوقت الحاضر ، يقيمون في داخل حدودها السياسية والجغرافية . أنه من مصلحة المجموعتين أن توجد الدولة وأنه من مصلحتهما أن يدينا بقدر من الولاء لها طالما أنها تقوم بأداء وظائفها في حماية القوانين وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ان الأهمية العملية للتمييز بين شكلى عضوية الدولة نجدها في الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون ( أو قسم من المواطنين دون آخر ) والرعايا . فالمواطنة هي اسم للحقوق التي لا يتمتع بها الغرباء والأجانب . فالمواطنون هم أعضاء كاملون أو هكذا يجب أن يكونوا - بينما الغرباء والأجانب عادة يكونون من مستوى اقل فبما يتعلق بمسار الحق لقانونى .

#### المواطنة والحقوق الاقتصادية

يبدو جليا مما سبق أن ضرورة التمييز بين أشكال عضوية الدولة وصيغة الانتماء اليها تحتمه ضرورة التمييز بين تلك الفئات لهما يخص بالامتيازات والحقوق والخدمات التي تقدمها الدولة . وترجم أغلب دول

العالم هذا التفريق - على المستوى النظري - في دساتيرها والقوانين الأخرى التي تصيغ حياة الناس بمفئة عامة . أما على المستوى الفعلي ، فالعبرة أولا في مدى عدالة وتطبيق تلك القوانين . وجد مورا كثيرة متعددة لهذا القصور لعدم الحياد في تطبيق القانون في بلدان العالم الثالث مما ينتج عنه هضم حقوق المواطن فيها الى درجة تترك في نفوس الناس كثيرا من الاحساس بالظلم والغضب والغبن . وأبرز أوجه عدم العدالة هذه نجدها عادة في الظلم السياسي وتقييد الحريات العامة . وفي الظلم الاقتصادي متمثلا في عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وخروب العمالة والاستهلاك وحق الاستثمار وامتلاك الارض والسكن والتمتع بالخدمات العامة مثل الماء والكهرباء والتعليم والصحة ألخ وكذلك في الظلم الاجتماعي في صورة تمييز بين الأفراد والجماعات في الوطى الواحد .

ومع الشعور بالظلم والغبن يتصاعد الاحساس القومي وتشراخي حبال الوحدة الوطنية .

فاذا أخذنا السودان مثالا لاحتبار حقوق المواطنة على المستويين النظري والفعلي ، نجد أن دستور البلاد الدائم والقوانين الأخرى مثل قانون الجنسية السودانية لسنة ١٩٥٧ م (المعدل سنة ١٩٧٥) وكذلك قانون حواجات السفر والهجرة لسنة ١٩٦٠ (المعدل سنة ١٩٧٥) تحوى كثيرا من المسائل التي تبين حقوق المواطن وتنظيم علاقته بالآخرين وبالدولة وتبين واجباته وما يترتب عليه تجاه تلك القوانين . دعونا نسوق بعض الامثلة لتلك القوانين .

تقول المادة ٢ في الباب الأول للدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية أن السيادة في جمهورية السودان الديمقراطية للشعب ويمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية الدستورية . تجسد هذه المادة نظريا قعة السيادة في البلاد في يد المواطنين تقديرا وتقديسا لحق المواطنة المسمى ، لكننا اذا نظرنا الى المواقع الفعلي لممارسة هذه المادة في السودان اليوم ، نجد مونا شاسعا بين النظرية والتطبيق .

والمادة (٥) من نفس الباب تقول يمارس الشعب حقوقه الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات شعبية منتخبة وعن طريق الاستفتاء وفق



ما يحدده القانون . فلكى يحس المواطن العادى من أفراد الشعب أنه يمارس حقوقه الديمقراطية تلك فعلا فلا بد أن تكون مشاركته فى تلك المجالس والمؤسسات مشاركة فاعلة . لكن المتجول فى عقول أغلب هؤلاء المواطنين لا يجد القشاعة بجدوى المشاركة : اما لتصور فى التمثيل فى تلك المجالس واما لعجزها فى التعبير عن طموحاته مما ينتج عنه احجام يكون فى بعض الاحيان كبيرا . ومثل هذا الاحجام يطفىء سار الحماس القومى والوحدة الوطنية نسبة لما قد يشعر به بعض الافراد أو الجماعات من أن فلان قد لحق بهم فى هذا الخصوص .

ولعل أنسب مجال يمكن فى إطاره مناقشة هذه النقطة التى نحن بصدده ابرازها هو المجال الاقتصادى . تقول المادة ٢٠ فى الفصل الثانى من الدستور ان الاقتصاد السودانى يقوم على الاسس الاشتراكية تحقيقا للكفاية والانتاج والعدالة فى التوزيع بما يكفل العيش الكريم لكافة المواطنين وبما يمنع أى شكل من اشكال الاستغلال والظلم" . وهذه المادة شاملة وسليمة فى مضمونها النظرى . ولكن ماذا عن الممارسة الفعلية ؟ ان عدالة التوزيع التى تتحدث عنها المادة تعنى توزيع الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج ومن بعدها مكونات الإنتاج نفسه من سلع استهلاكية واخرى إنتاجية . ونستطيع ان نسوق عدة أمثلة توضح أن هذا ليس هو الحال . فعلى مستوى المدينة مثلا نجد ان هنالك تباينا كبيرا فى فرص العمالة وفى مستوى الدخل وفى استهلاك الخدمات وفى سهولة الحصول على المواصلات وفى توزيع المواد والسلع الاستهلاكية . هذا التباين ليس مصدره التفاوت فى الكفاية ومستوى الاستحقاق بقدر ما أن مصدره فى كثير من الاحيان هو عجز جهاز الدولة فى تحقيق العدالة الاقتصادية المنشودة . أما اذا شئنا ان نقارن الريث بالمدينة فاننا نجد أن التباين يزداد وتتعدد صورته . فمتوسط دخل الفرد فى المدينة (١٩٨٠) هو حوالى ١٩٢ جنيهها سودانيا بينما هو فى الريث حوالى ٢٢ جنيهها سودانيا فقط . أما الحديث عن منع اشكال الاستغلال والظلم الاقتصادى ، فاننا نجد أن هنالك كثيرا من الممارسات فى الريث التى تنجاس صلاحه تطبيق هذه المادة . فهى مشاريع الزراعة الآلية فى منطقة الخضار فى شرق السودان وفى منطقة هبيلة فى جنوب كردوفان يمارس

أصحاب هذه المشاريع - والذين غالباً ما يمثلون تكديسات رأس المال في مدن السودان الكبرى - أنواعاً عدة من الظلم الاقتصادي - فاللاجور التي يدفعونها للعمال متدنية وليست لها علاقة بحجم العمل . ولا يقدم أصحاب رؤوس الأموال أية خدمات تذكر لأولئك العمال مما يعوض ضعف الأجر . ولحق هذا فان هؤلاء الرأسماليين لا يدفعون كل الضرائب المستحقة للدولة مما يعتبر تعويقاً لعصار الاقتصاد السوداني . كما ان الدولة لم تول القطاع الرعوى العناية الكافية علماً بان هذا القطاع يضم حوالي ١٣٪ (١) من أهل السودان ويشترك في الدخل القومي في إطار القطاع الزراعي لتقليدي مشاركة تصل أحياناً الى ٤٠٪ (٢) .

لما كانت الأموال العامة هي نتاج ما يدفعه مواطنون لحكوماتهم سواء كان عن طريق الضرائب أو عن طريق المشاركة في مصادر الدخل الأخرى ، أمليين بذلك أن توظف تلك الأموال في مجالات الانتاج والتنمية أو تقديم الخدمات ، فان ضرورة توظيفها توظيفاً عادلاً يصبح من ملومات الدولة الحديثة .

تقول المادة ٢٥ من الفصل الثاني للدستور الدائم "للاموال العامة حرمة والحفاظ عليها وحمايتها واجب على كل مواطن ، وتوظف الأموال العامة لرفاهية الشعب " . ولعل المتضمن في ما آلت اليه العلاقة بين الفرد والأموال العامة تحيية الخيبة . فلم تعد للاموال العامة حرمتها كما تصبو المادة سائلة الذكر وأصبح الأصل في التعامل معها هو اهلاكها واستغلالها استغلالاً شخصياً ومحاولة الانفراد بها عن الجماعة متى كان ذلك ممكناً . ولقد بدأت هذه الظاهرة البشعة وسط القاشعين على أمر الأموال العامة أولاً ، ثم انتقلت تدريجياً الى جبهة المواطنين عندما شعر الآخرون أن حقهم الدستوري والطبيعي في تلك الأموال صار يستغله الأفراد في مواقع السلطة والجماعة المميزة من قبل أولئك الأفراد ... فما كان ينتظر أن يكون لكل المواطنين صار حكراً لـ "بعض" قليل منهم (٢) .

أما المادة ٢٦ من نفس الفصل فاتها تقرر أن "العمل حق وواجب وشرف وعلى كل مواطن قادر أن يؤديه بأمانة تامة وعلى الدولة أن تسعى لتوفيره " بالرغم من أن الإرقام الموجودة في سجلات مصلحة العمل بالخرطوم لا تمكس الحجم الحقيقي للطلب على العمل بتخصصات الأشخاص

المختلفة (العمال ، خريجو المدارس والجامعات ، والتخصصات العليا) إلا اننا نجد أنه من مجمل العدد الذي يتقدم لعملة العمل شأنها تفتح على تشغيل نسب تتراوح بين ١٧-٢٢٪ في المتوسط .

لقد تفتت في الآونة الأخيرة البطالة بين خريجي الجامعات . وينتج عن هذا الوضع ضرران . الأول يتمثل في التأثير السلبي على إنتاج الأهلى من عدم تشغيل التخصصات المنتجة مثل خريجي الزراعة والهندسة ونحو ذلك . والثانى نفسى يتعكس على الخريجين أنفسهم مما قد يحدو ببعضهم للهجرة خارج البلاد ويحدو بالمعنى الآخر الى البطالة على الوطن الذى فشل فى استيعابهم عمليا بعد فترة الإعداد والتدريب .

### الحريات والحقوق والواجبات

تمثل الحريات العامة ومدى تمتع الفعلى بممارستها ثانياً أهم الاعتبارات فى رفاهية المواطنين بعد الحقوق الاقتصادية . ومثلما أن المأكل والعشرب والملبس والسكن أنشطة ضرورية لحياة الناس ، فإن حرية الرأى وحرية التنقل وحرية العقيدة وحرية المشاركة فى الحياة العامة وما الى ذلك من حريات لاتقل أهمية فى صياغة الكيان البشرى . فليس بالحيز وحده يحيا الانسان ، ويحترم دستور السودان (الدائم) (فى روحه العامة) ، هذه الحريات ويورد عدة مواد فى آباب الثالث تؤمن عليها وتعمل أوجهها ومزاياها . فالمادة ٣٨ نقرأ أن "الناس فى جمهورية السودان الديمقراطية متساوون أمام القضاء والسودانيون متساوون فى الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو العنصر أو الموطن المحلى أو الجنى أو اللغة أو الدين" . والمادة ٤٦ تقرر أنه "يكتفل للمواطنين حق المشاركة فى الحياة العامة وترشيح أنفسهم لتولى الوظائف والمناصب العامة وفقاً لإحكام الدستور والقانون كما تقرر المادة ٤٨ أن "حرية الرأى متغولة ولكل سودانى الحق فى التعبير عن رأيه ونشره بالكتابة والخطابة وغير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون" .

هذا وعلى الرغم من وجود الكثير من النصوص الدستورية والقانونية التى تؤكد على الحريات العامة فإن الواقع يقول بخلاف ذلك .

وإذا أخذنا جانب آخر لميلاً بمجال ممارسة الحريات ، إلا وهو حيازة الجنسية السودانية والأوراق الثبوتية الأخرى من جوازات السفر والبطاقات الشخصية، ومدى الاستفادة منها في التمتع بحقوق المواطنة نجد أن السواد الأعظم من السودانيين في السابق لا يحمل هذه الهويات وأن الذين يحملونها لا يستغلونها الاستفادة الأعظم ، ولعل السبب في قلة العدد مربوط بالصعوبة النسبية للحصول على هذه الأوراق الثبوتية مما جعل الكثير من السودانيين يصرّون النظر عن استخراجها كلية ولا يلجأون إليها إلا في حالات الضرورة القصوى .

ومن سوء الطالع أن أحماة مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية والبطاقة الشخصية قاموا تماماً فيما يخص بالسرّد التاريخي الرقعي المنتظم للحجم المستخرج من هذه الأوراق . ثم أن العدد اليسير المتوفر يحرص في ركائز وعمومية لتفيد باحث في هذه الجوانب كثيراً (٢) على أنه وكما يوضح الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) فقد بدأ في السنوات الأخيرة انقباض هائل - نسبياً - على استخراج الجنسية وتأثيره الخروج ويعزى ذلك إلى انتباه المواطنين إلى الاستفادة من الأوراق الثبوتية لممارسة حقوقهم كمواطنين وذلك في المجالات الآتية :

(١) لغرض الهجرة إلى خارج السودان : لاستخراج وثيقة الجنسية بشكل الخطوة الأولى والإسبابة لاستخراج جواز السفر والذي يتيح للمواطن السوداني إمكانية السفر إلى الخارج إما من أجل الاغتراب للعمل بالخارج لأسباب غالباً ما تكون اقتصادية بحثاً أو لغرض الدراسة الأكاديمية أو الاجازات أو الحج ونحو ذلك .

**جدول رقم (١)**  
**عدد الجنسيات المستخرجة للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠**

السنة	عدد الجنسيات
١٩٧٦	٦٢ر٦٢٩
١٩٧٧	٥٧ر٧٦٢
١٩٧٨	٨٥ر٢٨٩
١٩٧٩	٨٠ر١٥٤
١٩٨٠	٨١ر٣٦

المصدر: الجوازات والهجرة والجنسية - الخرطوم.

**جدول رقم (٢)**  
**مينة بعدد تأشيرات الخروج بالنسبة للسودانيين**  
**للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠**

السنة	عدد تأشيرات الخروج
١٩٧٥	٣٤ر٥٥٥
١٩٧٦	٤٧ر٦٠٧
١٩٧٧	٥٦ر٥٥٧
١٩٧٨	١٣٩ر٩٤٥
١٩٧٩	١٠١ر٢٨٣
١٩٨٠	٢١٣ر١٣٢

المصدر: مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية  
قسم البحوث القانونية - الخرطوم.

بنفع. هو يشعر أن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي تشتري صباح كل يوم جديد هو يرى أن الفئات الطفيلية تنمو باضطراب، هو يلهث وراء امتلاك قطعة أرض، مؤس عليها سكنا، واستقرار أطفاله في بلاد تقول الجغرافيا أن مساحتها مليون ميل مربع أو أدنى من ذلك بقليل، وهو يكاد يتسأل من فرط غيبه، لماذا تنبغ في الناس رغبة الأوطان على أية حال. وليس في التساؤل الأخير نكران لحب قدس كريم يدري أنه يحفظه في حناياه ويفخيه بدمه، ولكنه تعبر عن العسرة حول ما آلت إليه الأمور.

#### خاتمة

- (١) أن الشخصية السودانية هي وليدة الظروف التاريخية والجغرافية والحضارية التي مر بها المجتمع السوداني منذ أقدم العصور.
- (٢) هي إطار مفهوم الدولة الحديثة والحاجة إلى التنظيم السياسي تكون الدساتير والقوانين التي تحيى حياة الناس بصفة عامة الهيكل العام الذي يعطى الأمة شكلها والمواطن شخصيته. على أن تطبيق القوانين بطريقة تكفل العدالة والمساواة هي التي تولد في المواطنين احترام ذلك القانون واحترام السلطة التي تشرف على تطبيقه، وغسوق ذلك تؤكد فيهم الشعور بالقومية والوحدة الوطنية.
- (٣) المواطنة هي رابطة شحصة بين الفرد والدولة. وهو اسم لعضوية دائمة في المجتمع السياسي فهي تعنى كامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غير ما تفصير ولا نقصان، وهي لذلك اسم للحقوق التي لا يمتنع بها الغرباء أو الأجانب.
- (٤) هي تساوى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الخدمات يشعر المواطن بحقه الكامل في المواطنة، أما إذا شعر بأن ظلما قد لحق به، أو أن تمييزا يمارس ضده فإن ذلك الشعور يفضال وكنتيجة لذلك ينصف ولاؤه واحساسه القومي والوطني.
- (٥) في مجال ممارسة الحريات العامة، والتي تعثل الركيزة الثانية في حياة المواطنين بعد الفرص الاقتصادية، فإن الشعور بالظلم أو الفبن أو التمييز أو هضم الحقوق، تكون له نتائج سلبية فيما يختص بالعلاقة التي تربط المواطن بالدولة، وكما أوضحنا سابقا فأننا نجد

## الهوامش

- (١) الإحصاء السكاني للسودان - مصلحة الإحصاء - الخرطوم
- (٢) الإحصاءات الزراعية - قسم الاقتصادى الزراعى - وزارة الزراعة  
والغرف الاقتصادية للسنوات ١٩٧٠م - ١٩٨٠م
- (٣) لعل امدق تصوير يمكن أن يطلق على هذه الحالة المؤلمة في  
التمامل مع المال العام من قبل المواطنين هو المثل الشعبى القائل  
"داركوك كان خربت شيل ليك فيها عود"
- (٤) انظر: محمد العوفى جلال الدين ، الهجرة الخارجية في السودان، مجلس  
الابحاث الاقتصادية والاجتماعية - المجلس القومى للبحوث ١٩٧٩م

## الفصل الرابع

### اللامركزية والوحدة الوطنية

دكتور العجب أحمد الطريفي

#### أطار نظري

أن من أهم الظواهر التي اتسم بها تطور التنظيم الإداري في الدولة الحديثة اتجاه معظم الدول نحو الأخذ في تنظيمها الإداري ، بدرجات متفاوتة ، بالنظام اللامركزي . فإذا كان التنظيم الإداري ، عند بدء ظهور فكرة الدولة ، قائم على أساس من المركزية المشددة فإنه مع اتساع مجال النشاط الإداري للدول المعاصرة لم يعد ممكناً أن يقوم تنظيمها الإداري على أساس النظام المركزي وحده . إذ أن تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الإدارة على نحو يحتم اللجوء إلى النظام اللامركزي ، لما يحققه هذا الأخير من مزايا ملموسة ، أصبح التنظيم الإداري للدولة المعاصرة يقوم على أساس المزج بين صورتين المركزية واللامركزية ، ينسب تختلف من دولة إلى دولة بحسب ظروف كل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية .

#### تعريف اللامركزية

تعرف الدراسة التي قامت بها الأمم حول "اللامركزية للتنمية القومية والمحلية" والمصادرة في ١٩٦٢ اللامركزية " بأنها نقل السلطة بعيداً عن العاصمة القومية عن طريق التفويض إلى الإدارات الميدانية أو عن طريق التحويل للسلطات والمجالس المحلية . " (١)

من هذا التعريف يتضح لنا أن هنالك نوعين من اللامركزية

أ/ لامركزية تفويضية

ب/ لامركزية تحويلية .

إن المقصود باللامركزية التفويضية أن تفوض الحكومة المركزية مندوباً عنها في الأقاليم أو المديرية أو المركز ليقوم بتنفيذ توجيهاتها وتعليماتها ، ويتفاوت قدر التفويض حسب وضعية الموظف المفوض إليه .



أما في حالة اللامركزية التحويلية فإن الدولة تتنازل عن طريق قانون خاص عن بعض سلطاتها لمجلس محلي أو اقليمي ، وفي كلا النمطين لابد من تحديد رقعة الأرض التي تمارس فيها السلطات الممنوحة .

### مزايا وفوائد اللامركزية :-

ان للامركزية التفويضية مزايا عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي :- (٢)

- ١/ توفير الخدمات للمواطنين في مناطقهم والربط بين سياسات الحكومة القومية والاحتياجات المحلية .
- ٢/ الالتفات الحميم بمشاكل المواطنين مما يساعد على رسم الخطط الواقعية لحل هذه المشكلات .
- ٣/ الاقتصاد في الموارد البشرية والمواد والمعدات .
- ٤/ الربط بين العاصمة القومية والسلطات المحلية عن طريق تبادل المعلومات مما يجعل القرار على المستوى المركزي واللامركزي مؤسس على المعلومات المتكاملة الصحيحة .
- ٥/ حماية اهل الريف من الاستغلال وتقديم العون اللازم في حالة الكوارث والطوارئ .

٦/ تنمية وتطوير الحكم المحلي .

أما فوائد اللامركزية التحويلية فيمكن ان نوجزها في الآتي: (٣)

- ١/ تمكن من توسيع نطاق ممارسة الديمقراطية ، حيث يشترك أهل الاقليم في دراسة مشكلاته وايجاد طرق لحلها ، وبالتالي يشتركون في حكم أنفسهم بأنفسهم .

- ٢/ تعزيز القرارات محليا وفقا لمصالح الاقليم أو المنطقة .

- ٣/ تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والقومية وذلك عن طريق

- أ/ ادراك المواطن لمسؤولياته المتعلقة بحل المشكلات المحلية ، ونحمل بعض الاعباء في هذا المدد .

- ب/ اسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية وما يصاحب ذلك من تنمية رغبته في المحافظة عليها وميانتها احسانا منه لانها من منعه .

٤/ شعور العاملين بالاهمية الناصح من تحمل مسؤولية البت وممارسة حرية التصرف .

٥/ الشعور بالرضا المعتمد من السلطة المخولة للرؤساء .

٦/ تنمية القدرات والمهارات القيادية باتاحة الفرصة للتدريب على تحمل المسؤولية ، والاعداد لتولى المناصب القيادية .

الى جانب المزايا الواردة أعلاه فان للامركزية بعض نقاط الضعف التي يجب على الدارس الوقوف عندها ، منها : (٤)

١/ زيادة الأعباء المالية .

٢/ النقص في الفنيين والمتخصصين ، الى جانب ضعف الموجودين منهم على المستوى المحلي عموما .

٣/ أضعاف السلطة المركزية بالحياد عن السياسة العامة للدولة .

٤/ أضعاف التنسيق على النطاق القومي .

٥/ الميل الى تنطيط المشروعات المراقبة غير المدروسة نتيجة للمغوط المحلية .

وعلى الرغم من التحفظات هذه ، فان الاتجاه نحو الحكم اللامركزي صاير مستمرا ومتزايدا . وقد شهد العقدان الاخيران المزيد من تطبيق النظام اللامركزي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، وذلك للفوائد الجمّة لهذا النمط من الحكم .

### اللامركزية في السودان

لقد عرف السودان اشكالا من الحكم اللامركزي منذ مملكة الفونج ، مروراً بالحكم التركي ودولة المهديّة ، وأوضحنا في الصفحات السابقة ان ليس هنالك حكم مركزي مطلق ، كما انه لا يوجد حكم لامركزي مطلق ، وان الموحود في العالم مزج بين المركزية واللامركزية مع تفاوت درجة تمركزية واللامركزية من دولة لأخرى .

في عام ١٨٩٨ قضت جيوش الاحتلال البريطاني على حكومة الخليفة عبد الله الوطنية ومن ثم دخلت البلاد مرحلة جديدة في الادارة تختلف اختلافا واضحا عن نمط الحكم السابق الذي كان يقوم على هدي الكتاب والسنة . وقد كان النظام في بدءه يتسم بالكثير من المركزية متخذا

من اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٨٩٩ أساسا لإدارة البلاد . وقد ركزت تلك الاتفاقية السلطات القضائية والتشريعية والإدارية والعسكرية في يد حاكم عام السودان . وقام اللورد كاتشر أول حاكم عام للسودان بتقسيم البلاد إلى مديريات ومراكز على رأس كل منها حاكم بريطاني عسكري في بادئ الأمر ، وأخيرا مدني . كما عين عددا من الضباط المصريين في وظائف المأمير وسواب المأمير وجعل شتات القبائل ، وعين لها العشائخ والعمد والبناتار الذين منحوا بعض السلطات التي كانت تنحصر في بادئ الأمر في حفظ النظام وتحصيل الضرائب .

### السودان والحكم غير المباشر

إن نظام الحكم غير المباشر نظام اتبعته السياسة البريطانية في إدارة مستعمراتها . وهو النظام الذي يؤثر بواسطته النفوذ الأوروبي على المواطنين بطريق غير مباشر عن طريق رؤسائهم ، وليس مباشرة عن طريق الضباط الأوروبيين .

لم يكن السودان أول بلد يطبق فيه نظام الحكم غير المباشر أو نظام الإدارة الأهلية كما كان يعرف . فقد طبق البريطانيون هذا النظام في الهند ومنها نقلوه إلى أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكانت نيجيريا أول مستعمرة بريطانية يطبق فيها هذا النظام على يد اللورد لوكارد .

لقد كان الحكم البريطاني في بدايته حكما مباشرا . وفي عام ١٩٢١ زار السودان اللورد ملنر الذي أسندت إليه مهمة دراسة أسباب ثورة الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩ . وقد تناولت هذه الدراسة - فيما تناولت - أحوال الإدارة في السودان . وقد جاء في هذا الصدد أن السودان بلد واسع المساحات ومختلف السكان لا يلحظه الحكم المركزي المباشر وإنما تلاعبه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة للقيام بالأمور الإدارية البسيطة التي تحتاجها البلاد في حالتها الراهنة من التقدم ، لأن ذلك يقلل نفقاتها ويضمن كفايتها" (٥) .

## قانون ادارة المديرية لسنة ١٩٦٠

كونت حكومة الفريق عبود في عام ١٩٥٩ لجنة برئاسة السيد محمد احمد ابورنات رئيس القضاة في تلك الفترة لدراسة تنسيق العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية . تقدمت هذه اللجنة بتقريرها الذي كان من نتاجه مدور قانون ادارة المديرية لعام ١٩٦٠ والذي اوصى بالغاء منصب مدير المديرية ومطش المركز ، وخلق ثلاث وحدات على مستوى المديرية هي :-

(أ) ممثل الحكومة

(ب) المجلس التنفيذي

(ج) مجلس المديرية

لقد كان ممثل الحكومة (والذي كان من القادة العسكريين) رئيسا لجميع العاملين بالمديرية ، ويقوم بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية بالمديرية . أما المجلس التنفيذي فيتكون بأمر تأسيس يصدره مجلس الوزراء ، وتضم عضويته جميع رؤساء الوحدات الحكومية بالمديرية ويكون ، اعضاءه بحكم مناصبهم اعضاء في مجلس المديرية ، ويقوم بالاعباء التنفيذية واعداد الميزانية وتقديمها لمجلس المديرية ليجازتها .

امامجلس المديرية فهو المنوط به رسم السياسة العامة في المديرية ، كما يقوم باصدار التشريعات بأوامر محلية ، ويتكون المجلس بأمر تأسيس يصدره مجلس الوزراء وتشمل عضويته :-

أ/ رؤساء الوحدات الحكومية بالمديرية ، وهم اعضاء بحكم

مناصبهم

ب/ اعضاء تنتخبهم المجالس المحلية من بين اعضاءها

ج/ اعضاء معينون من ذوي الخبرة والكفاءة بالمديرية

استمر وضع مجالس المديرية حتى اندلاع ثورة اكتوبر ١٩٦٤ حيث

الغى منصب ممثل الحكومة ، ومنصب رئيس المجلس التنفيذي للمديرية واعيد منصب مدير المديرية ، والذي اصبح بحكم منصبه رئيسا للمجلس التنفيذي .

## نظام الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١

بعد أنقلاب مايو صدر قانون الحكم الشعبي لسنة ١٩٧١ الذي ألغى قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١ . والسماح الرئيسية لنظام الحكم الشعبي المحلي كما جاء في هذا القانون يمكن إيجازها في الآتي :-

١/ إنشاء المجالس المحلية على شكل هرمي قمتة مجلس شعبي تنفيذي المديرية وتليه مجالس المناطق والمدن والارياف والاحياء والقرى والفرقان والاسواق ومناطق الصناعات .

٢/ منح المجلس الشعبي التنفيذي الشخصية الاعتبارية دون غيره من المجالس الدنيا كمجالس المناطق والمدن والارياف وخلافها . والتي صارت تابعة للمجلس الشعبي التنفيذي ، وفقدت الميزانية والجهاز الإداري والفني الكفء .

٣/ يشكل المجلس الشعبي التنفيذي من (أ) ممثلين قوى الشعب العاملة (ب) ممثلين الإدارات والوحدات الحكومية المختلفة العاملين في المديرية .

٤/ يعين رئيس الجمهورية محافظ المديرية من ذوي القدرة الإدارية والوهو السياسي الملتزم بأهداف مايو ، ويكون مسئولاً لدى رئيس الجمهورية عن طريق وزير الحكومة المحلية عن الإدارة الرشيدة وعن تنفيذ سياسة الحكومة بالمديرية . يرأس المحافظ المجلس الشعبي التنفيذي بحكم منصبه .

٥/ تتكون المجالس الشعبية المحلية حسب الطريقة التي تحددها اللوائح التي يصدرها الوزير ، على أن يختار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالانتخاب من بين أعضاء المنظمات الممثلة لقوى الشعب ، وأن يكون ربع أعضائها من النساء . وتضم هذه المجالس أيضا العاملين في المرافق الحكومية المحلية .

٦/ رفع عددية وحدات الحكم الشعبي من ١٦ مجلسا محليا في عهد ما قبل مايو الى ٥٦٠٠ وحدة انتشرت على مستوى الاميا والقرى والطرقان والاسواق والمناطق الصناعية . ويرى البعض وعلى رأسهم الدكتور جعفر بخيت أن في هذا توسيع لقاعدة الديمقراطية والمشاركة في الحكم .

ان اللجنة المخضرة لدراسة ومراجعة الحكم الشعبى المحلى التى كونها مجلس الشعب أيدت الكثير من الاستقادات والملاحظات حول قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١ (٨) .

لقد اكدت هذه اللجنة على تقريرها أن بعض النصوص فى القانون تميل الى الإخلال بطريقة أو أخرى بمبدأ الديمقراطية . بجانب ذلك حددت اللجنة أوجه القصور فى مؤسسات الحكم الشعبى عامة .

لقد استندت اللجنة المادة ٦ (٦) التى تعطى المحافظ حق تعطيل أى قرار يصدره المجلس الشعبى التنفيذى اذا رأى أنه لايتفق مع المصالح العام أو السياسة العامة للدولة أو يهدد الأمن أو يجانب حقوق المواطنين برفع تقرير بذلك لمجلس الوزراء عن طريق وزير الحكومة المحلية ، فاذا لم يبلغ القرار فى ظرف شهرين أصبح القرار نهائيا .

وترى اللجنة أنه لايستقيم عقلًا ان يتخذ المجلس الشعبى التنفيذى قرارا لايتفق والمصالح العام أو السياسة العامة للدولة وقد جاء أعضاءه عن طريق ضوابط تنظيمية معينة تضمن ولا هم للنظام .

ان اللجنة ترى أن هذه المادة تسلب الكثير من حق المجلس التنفيذى فى ممارسة صلاحياته الواردة فى المادة (١١) من القانون وأومت بتعديلها . كما تعرضت هذه الدراسة لمسألة تعيين رئيس المجلس الشعبى المحلى بواسطة الوزير المختص . ومن رأى اللجنة ان عملية التعيين هذه تكون بمثابة وصاية وفيد على ارادة المجالس فى اختيار رؤسائها بالطريقة الديمقراطية .

بجانب هذا لقد وقعت اللجنة عند المادة ٢٨ (٢) من القانون والشئ شئ على أنه "يجوز للوزير ان يوجه المجلس الشعبى التنفيذى بامداد أمر محلى فى مدة معينة لغرض معين . وعلى المجلس الشعبى التنفيذى الالتزام بذلك التوجيه" .

لقد اجمعت الآراء على نقد هذه المادة على أساس أنها تدخل لا مبرر له فى ملاحيات المجالس الشعبية التنفيذية ذات الشخصية الاعتبارية كما أنها تحمل من المعانى ما يتعارض مع فلسفة الحكم الشعبى المحلى الامر الذى يدعونا الى الاقتراح بالفائها (٩)

فيما يختص بتمثيل العنصر النسائى فى المجالس الشعبية بنسبة ٢٥٪ تؤكد اللجنة أن التقاليد والعادات الاجتماعية المتعمكة فى كثير من مناطق السودان وقفت عائقا دون تطبيق هذا النص على الوجه المطلوب ولهذا تعتقد اللجنة "أن يكون النص على تمثيل العنصر النسائى أكثر

مرونة ، وبدون تحديد نسبة مدخولة معينة مراعاة لدرجة الوعي في كل منطقة وتمشيا مع أوضاع ساعدة لا فكاك منها في بعض اجزاء القطر" (١٠) .

اما فيما يتعلق بتعليم السلطة للجماهير في قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١ فان اللجنة تقرر أن السلطة الفعلية لم تنزل الى المجالس الشعبية ، وان المجالس التنفيذية كانت متشبعة بالسلطة في عواصم المديرية . وكما سبق أن أوضحنا فإن المجالس الشعبية المحلية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولهذا السبب فهي ليست مؤهلة قانونيا ليكون لها سلطات وملاحيات تمارسها وحدات تملك حق التصرف واتخاذ القرار .

ان المجالس المحلية عموما لم تملك المقومات التي تجعل منها مؤسسات فعالة في التنمية المحلية وتقديم الخدمات . فهي لا تملك الكوادر المؤهلة ولا الميزانيات ولا المبنى الملائمة ولا المعدات والمهمات وقد جاء ذلك نتاجا طبيعيا للزيادة الهائلة في عدد المجالس الشعبية اذ من المستحيل توفير المقومات الضرورية لهذا العدد الهائل من المجالس .

#### قانون الحكم الشعبي المحلي ١٩٨١

يصدر هذا القانون تم الغاء قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١ ، في اعتقاد البعض أن هذا القانون تلافي بعض المثالب والنواقص التي حالت بمؤسسات الحكم الشعبي دون القيام بدورها كاملا في المشاركة الشعبية والتنمية المحلية .

ان من السمات الاساسية للقانون الجديد هو الغاء المجالس الشعبية التنفيذية وقيام مجالس مناطق ذات شخصية اعتبارية وذات صفة تعاقدية مستديمة ، ولها ان تقاضى وتقاضى كما لها سلطة التعاقد وتملك الاراضي . كما لهذه المجالس استقلالها المالي . والبعض يرى ، في أعطاء الشخصية الاعتبارية لمجالس المناطق رجوع لقانون الحكم المحلي ١٩٥١ .

#### اسباب ومبررات الحكم الاقليمي

تركزت الاسباب الدافعية لقيام حكم اقليمي في السودان فيما يلي

(١٢)

٥/ أن الحكم الاقليمي فيه أضعاف لعوامل التوحيد مما قد ينمكس  
سلبا على مسيرة الوحدة الوطنية في بلد واسع متعدد الاعراف  
والعناصر كوطننا \* .

### قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠

لقد اقتضى قيام الحكم الاقليمي تعديلات أساسية في الدستور  
الدائم للبلاد لكي يشمل الحكم الاقليمي والحكم الشعبي المحلي في ظل الحكم  
الاقليمي ، وينقسم الباب السابع من الدستور المعدل الى فصيلين ، الفصل  
الأول من الحكم الاقليمي والثاني عن الحكم الشعبي المحلي .  
تنص المادة ١٨٢ أ من الدستور على انشاء الاقاليم وشحدد عددها  
بخمسة اقاليم هي :-

١/ الاقليم الشمالي ٢/ الاقليم الشرقي ٣/ الاقليم الأوسط  
٤/ اقليم كردفان ٥/ اقليم دارفور . والقانون هو الذي يحدد حدود  
الاقاليم وعواصمها . وقد أقر الدستور على مبدأ وحدة السودان بحيث  
لا يكون في قيام الحكم الاقليمي مساى بوحدة البلاد ، واقتصاده القومى  
أو بحرية حركة المواطنين والخدمات والملح عبر القطر ، أو بأداء  
الحكومة القومية لأعمال في مجال السيادة التي يحددها القانون، كما أقر  
الدستور مبدأ سمو التشريعات القومية على التشريع الاقليمي في حالة  
وجود تعارض بين التشريعين . وما حذير بالذكر أن النص لا يذهب الى  
الحد الذي يلغى التشريع الاقليمي ، وإنما يبطل الجزء الذي يتعارض مع  
التشريع القومى . يرى بعض القانونيين أهمية مبدأ سمو التشريعات  
القومية لأنه ضمان لوحدة القانون الذي يجب أن يسود كل القطر ، كما أن  
فيه ضمان بعدم تعزيق القطر (١٥) .

### اختصاصات الحكومة القومية

يحدد قانون الحكم الاقليم لسنة ١٩٨٠ اختصاصات الحكومة القومية  
والتي لايجوز للحكومة الاقليمية المساس بأى منها وهي :-  
أ/ الدفاع الوطنى والامن القومى .  
ب/ الشؤون الخارجية والتشبيك الدولى  
ج/ الجنسية والهجرة والجوازات وشؤون الاجانب



- ٢/ تطوير استخدام الموارد المالية المقررة قانونيا أو المأذون بها من السلطة القومية
- ٣/ تطوير نظام الحكم الشعبى المحلى والإشراف على قيام مؤسساته
- ٤/ الإشراف على قوات الشرطة والسجون والمطافئ وإدارة المؤسسات الجزائية بالأقليم
- ٥/ تنظيم وإدارة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإعلامية بالأقليم
- ٦/ رعاية المنظمات الاجتماعية والخيرية ورعاية الشئون الدينية بالأقليم
- ٧/ تنظيم التجارة والتموين والتعاون والصناعة بالأقليم .
- ٨/ استغلال المياد بالأقليم
- ٩/ تنظيم ورعاية الزراعة والمراعى والثروة الحيوانية بالأقاليم
- ١٠/ تنظيم وإنشاء وسائل الاتصال والنقل ومرافقها بالأقليم
- ١١/ ترشيد الاستخدام ورعاية الخدمة العامة وإدارة القوى العاملة
- ١٢/ تخطيط المدن والقرى والتصرف فى الأراضى التابعة للأقليم
- ١٣/ تطوير السياحة بالأقليم

### **السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية**

ينولى السلطة التنفيذية فى الإقليم الحاكم معاونه عدد من الوزراء<sup>١</sup> الأقليميين . يعين رئيس الجمهورية حاكم الإقليم فى الفترة الإنتقالية وبعد انتهاء الفترة الإنتقالية يعين رئيس الجمهورية حاكم الإقليم من بين ثلاثة مرشحين ينتخبهم اجتماع مشترك لمجلس الشعب الإقليمى والموا<sup>٢</sup> تمر الإقليمى للاتحاد الإشتراكي .

ينص قانون الحكم الإقليمى لسنة ١٩٨٠ على إنشاء مجلس شعبى إقليمى فى كل إقليم يحدد قانون الانتخابات عدد أعضائه وطريقة انتخابهم ومدته أربع سنوات ، ويحدد القانون كيفية التعامل بين المجلس والحاكم ،

يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء فى مجلس الشعب الإقليمى لا يتجاوز ١٠% من أعضاء المجلس لتمثيل الكفاءات وذوى الخبرة صاعدا الوزراء<sup>٣</sup> الإقليميين.

## الموارد المالية

تشمل مصادر الإيرادات الإقليمية مايلي :-

- ١/ الإيرادات المتحمل عليها من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية الإقليمية
- ٢/ الأموال التي تعتمد عليها الحكومة القومية لصالح الإقليم
- ٣/ القروض والمعونات
- ٤/ الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يعرضها الإقليم ولايجوز للإقليم، إلا بإذن مسبق من الحكومة القومية فرض أو جباية الضرائب أو الرسوم الاتية :-
  - أ/ الضرائب على الصادر والوارد
  - ب/ ضرائب الإنتاج
  - ج/ ضريبة الأرباح الرأسمالية
  - د/ استقطاعات المعاش وفوائد ما بعد الخدمة
  - هـ/ أية ضرائب أو رسوم على أية عمليات تجارية أو خدمات أو استثمارات قومية أو أي موظفين تابعين للمنطقة القومية
  - و/ لايجوز فرض أية ضرائب أو رسوم على البضائع أو الخدمات العابرة للإقليم

## تحليل وتقييم

تحدثنا في مستهل هذا البحث بأن معظم دول العالم (المتقدمة والنامية) أتجهت نحو اللامركزية (بدرجات متفاوتة) بالنظام اللامركزي في الإدارة، وذلك لما يحققه هذا النظام من مزايا ومحاسن ملموسة، وتطرقنا إلى أنماط وأساليب الحكم اللامركزي المختلفة وبيننا فوائد لها ومشالبها، بعد هذا المدخل النظري المقارن تناولنا تجربة اللامركزية في السودان مركزين على أنماطها وأشكالها والمعاب والمعوقات التي واجهت مسيرة الحكم اللامركزي منذ بداية الحكم البريطاني وحتى قيام الحكم الإقليمي

وأود الآن أن اتطرق للمعاب والمعوقات التي تمرقل مسيرة الحكم اللامركزي وأن أتقدم ببعض الأسس والمقترحات التي أرى أنها ضرورية لقيام حكم لامركزي متين تزدهر في ظلالة الوحدة الوطنية التي ننسدها جميعا .

لقد كانت هنالك محاولات لقيام نوع من الحكم اللامركزي في السودان منذ الاستقلال ، وقد طالب جنوب السودان بالحكم الذاتي الاقليمي في فترة تقرير المصير ، وفي منتصف الستينات قامت بعض الجهات والاحزاب التي رفعت شعار الحكم اللامركزي وضرورتها القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق ، ولعل جبهة نهضة دارفور واتحاد جبال النوبة ومؤتمر البجة من الجهات التي نادى بأعطاء الاقاليم المزيد من المشاركة في حكم وأدارة شئونها .

وقد كانت هناك محاولات ودراسات تقدمت بها اللجنة الفنية لمشروع دستور جمهورية السودان في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ، وقد حال الصراع الحزبي والشقاق الطائفي في تلك الفترة دون الوصول الى صيغة مناسبة للحكم الاقليمي .

لقد قابلت الجماهير في معظم الاقاليم اعلان الحكم الاقليمي بترحاب وحماس شديدين ، ولاسيما في اقاليم دارفور وكردفان والشرقي، وتجلي ترحاب الاقاليم في شكل العون المعنوي والمالي الذي اعطته جماهير الاقاليم للحكم الاقليمي في مرحلة التأسيس ، كما تجلى هذا التأييد في الاقبال الكبير على انتخابات مجالس الشعب الاقليمية والذي فاق في بعض المناطق الاقبال على انتخابات مجلس الشعب القومي .

أن المقابلات التي عقدناها مع بعض المواطنين والممثلين في بعض الاقاليم تؤكد ان هناك اعتقادا قويا بأن الحكم الاقليمي هو أحد ركائز الوحدة الوطنية والتنمية الاقليمية والريفية ، وهو يؤكد ان تبني الوحدة القومية على الاعتراف بالتباين بين اقاليم ومناطق السودان ، ويؤكد حق ابناء الاقليم في تطوير ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم في إطار السودان الموحد .

بجانب ذلك فان بعض ابناء دارفور وكردفان - الذين اجرينا معهم مقابلات بغرض هذا البحث - يؤكدون ان الحكم الاقليمي اتاح لابناء الاقليم الفرصة للتعرف على مشاكلهم وقضاياهم والتعدي لحلها ، كما ولدت قيادات جديدة في المجالات التشريعية والتنفيذية والسياسية .

وقد ذكر احدهم ان من فوائد الحكم الاقليمي انتفا النظرية التي كانت سائدة من قبل والتي مؤداها ان هنالك "سيطرة" على الاقاليم من "الخروم"، وجملة القول فان هناك اعتقادا راسخا باهمية وضرورة الحكم

## المصادر

- U.N. , Decentralization for National and Local Development (New York, 1962 ) P. 3. (١)
- (٢) نفس المرجع ص ٤ .
- Henry Maddick, Decentralization for Development, (٣)  
(Report of study carried out under  
The Auspices of the International  
Political Science Association (N.Y.  
Feb. 1961) P. 58.
- (٤) دكتور/ عبد الكريم درويش : أصول الإدارة العامة (القاهرة  
ودكتور/ ليلى تكل ( مكتبة الإنجلوا العربية ) ١٩٧٤ م .  
ص ٢٨٩ - ٢٩٠
- Report of the Special Commission to Egypt No. 1 (٥)  
Cnd 1131 (Egypt, 1921) P. 39
- (٦) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر  
Al-Agab A. Al-Teralfi,  
"Native Administration in the  
Sudan: Its Origins and Devel-  
opment" Sudan Journal of Economic and Soci-  
al Studies, Vol. 4, 1982.
- A.H. Marshal, Report on Local Government in the (٧)  
Sudan (Khartoum : MC-Corquadie &  
Co. (Sudan) 1949 ) pp. 14 - 19 .
- (٨) أنظر: تقرير اللجنة المختارة لدراسة ومراجعة المحكم الشعبي  
( المخطوم مايو ١٩٧٦ م ) صفحات ١٦ - ٢٩ .
- (٩) نفس المصدر ص ١٢ .
- (١٠) نفس المصدر ص ٢٠ - ٢١ .
- (١١) دراسة حول دعم اللامركزية (المخطوم : رئاسة الجمهورية ماري  
١٩٧٦ م ) ص ٢٨ - ٢٧ .

## العمل الخامس

### السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية

بروفيسور محمد هاشم موسى

#### ٨٠ مقدمة

ان الشعور القومي في المستعمرات جاء رد فعل للاستعمار الأوربي خاصة الاستيطاني والعنصري . فالدول الإفريقية بحدودها الحالية إنما هي نتاج للمراعات والتصويات بين الدول الاستعمارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكما هو معروف فانه رغم أهمية الإنتماآت العرقية والثقافية والدينية في إفريقيا ، إلا أن القبيلة ظلت هي وحدة الحياة الاجتماعية ومحور الولاء الفردي في معظم أنحاء القارة . أما الشعور القومي المرتبط بولاء لوحد جغرافية رسم المستعمر حدودها فقد جاء متأخرا عن كل مشاعر الإنتماا الأخرى . لهذا فان الزعامات التي تعلمت الحكم من المستعمر وجدت نفسها امام تحد عظيم ، أذ كان عليها صهر المجموعات ذات الولاءات المتفرقة (والمتناظرة في كثير من الأحيان) الموجودة داخل حدود بلادها في امة موحدة ولاؤها الأول للوطن بأكمله . وهكذا وجد قادة الشعوب الإفريقية المستقلة أنفسهم في وضع مغاير تماما للوضع الذي واجهه قادة الشعوب الأوربية في القرن السابق . فبينما كان علي الأخيرين تجميع شعوب ذات اصناس قومي موحد في اطار دولة ووطن واحد ، فكان علي السابقين صهر مجموعات تعيش في قطر واحد وتحت ظل حكومة واحدة في قومية واحدة .

وبما زاد التحدي الذي واجهه زعماء إفريقيا المتحررة تعليدا تكريس الاستعمار للخلافات العرقية والدينية والثقافية داخل كل قطر عملا بالمبدأ الاستعماري المعروف "فرق تفرق" . وكان من أهم اسلحة الاستعمار في تطبيق هذا المبدأ خلق الفوارق والمراعات الاقتصادية بين العناصر المكونة لمكان القطر المعين . فهو كثيرا ما حصر التنمية في مناطق وفئات معينة داخل القطر المستعمر ، وكثيرا ما اهلل القليات

الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي . وفي بعض هذه الدول لا يتجسم هذا الشعور بالغبين في اكثر من صدامات واحتكاكات وقتية مثل التي شهدتها بلجيكا بسبب الخلاف حول اللغة وفي حالات اخرى وصل الامر الى حد تكوين احزاب للاقلييات تدعو لتحسين احوالها بالاسلوب الديمقراطي مثل الحزب الاسكتلندي الوطني والحزب الويلزي الوطني في بريطانيا . ولكن في دول اخرى تفجرت الخلافات في شكل حروب اهلية ومحاولات انفصالية من قبل الاقلييات كما حدث في زائير ونيجيريا والعراق وقبرص والعديد من الدول . وفي البلاد التي تسمى فيها الاقلييات لحماية مآثرها مصالحها اما بالتظاهرات او السبل الدستورية او السلاح غالبا ما تقتصر الطواجل العرقية او الدينية او الثقافية بفوارق التصادية قديمة او طارئة . والاقليات عادة ترى نفسها مفضية الحقوق الاقتصادية . ففي بعض الاحيان تكون المنطقة التي تقطنها او تتمركز فيها الاقلية منطقة ثرية الموارد او مهمة او مستنزفة اقتصاديا الشيء الذي يجعل الاقلية تستأثر بنصيب والفر من الثروة القومية لا يتناسب مع تعدادها فيظهر التمايز المعيش بين افراد الاقلية وافراد الاقلية . وفي بعض الاحيان يكون في المنطقة التي تقطنها او تتمركز فيها الاقلية ثروة معروفة ظلت الاغلبية تستأثر بمعظمها حارمة سكان المنطقة من خيراتها . واما ان يتم اكتشاف ثروة حديثة في منطقة اقلية فيرى سكان المنطقة انهم احق بها . وان وجود هذه الثروة يعطيهم المقومات والمركز الاقتصادي لاقامة دولة مستقلة لهم او حتى الحيابة على حكم ذاتي في اطار الدولة الموحدة . وفي احيان اخرى تكون الاقلية هي الاوفر حظا من الثروة والنفوذ الاقتصادي فترى ان تستتبع ذلك بنفوذ سياسي لا يؤهلها له حجمها السكاني .

والامثلة المعاصرة لهذه الحالات عديدة . فالايبو في نيجيريا والاكرا في العراق كانوا يحصون بنسبهم لا يجدون نصيبا عادلا من ثروات مناطقهم الطبيعية . فتركز النفط والمعادن في المنطقة الشرقية من نيجيريا كان اساس النزاعات التي عاشتها نيجيريا في اواسط الستينات . فسكان المنطقة من قبيلة الايبو المسيحيين كانوا يأتفون من هيمنة قبائل الهوسا والفلاتة في الاقاليم الشمالية المسلمة على الحكومة المركزية التي تعتمد كثيرا على مواردهم النفطية . ووصل الامر الى ان

واضح من هذه النماذج أن العوامل الاقتصادية تضافرت مع الاختلافات الدينية أو الثقافية أو القبلية لتجعل اقلية معينة ترى في الانفصال وسيلة لتحسين ظروفها المعيشية بالاستقلال بشروطها بدلا من مقاسمتها مع الغلبة تعتبرها متسلطة ومفتمة لخيراتها .

### بـ الآثار الايجابية

ان النماذج التي اوردناها عاليه توضح كيف يمكن أن يؤدي التمايز أو الاستنزاف الاقتصادي الى صراعات تهدد بتمزيق الشعوب وتفككها بتوليد الشعور بالغبن والرغبة في الانفصال بين الاقليات . وبالطبع فان دور العوامل الاقتصادية ليس دائما سلبيا كما يمكن النماذج التي ذكرت . بل ان العوامل الاقتصادية يمكن ان تلعب دورا ايجابيا في بناء الامة الواحدة واصناف الآثار السلبية للاختلافات العنصرية أو العرقية أو الثقافية .

فبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد يمكن ان يؤدي الى ربط اجزاء القطر اقتصاديا وانعاش الأماكن المختلفة نسبيا واسعة الناحية والرخاء الى الحد الذي يزيل أو يخفف التمايز الاقتصادي بين المناطق والفئات وما يولده من مرارة واحسن . ومن جانب آخر فان نمو وسائل الانتقال والاتصال وغيرها من الهياكل الأساسية يوحد الحشود ويجهل التمايز والانقسام بين قطاعات الشعب المختلفة . فتتخطى الحواجز التي تقيدها المسافات واختلاف اللغات والمادات والحضارات والنمو، ويشهد الجو لبناء القومية الواحدة .

ان مساهمة العوامل الاقتصادية في خلق التماسك القومي الموحد ربما اتخذت صورة مغايرة . فالتبادل السلعي بين مناطق القطر المختلفة يلعب نفس الدور الذي يلعبه التبادل العالمي في دفع عجلة التنمية في كل الدول المشاركة فيه ومع التبادل السلعي تتأكد الروابط ويشتد التمايز بين انحاء القطر الواحد مثل ما يحدث على نطاق العالم نتيجة للتجارة الدولية .

والتبادل السلعي من اولى خطوات التكامل بين مناطق القطر . إذ يتولد منها اعتماد المناطق المختلفة على بعضها البعض في توريد واستيراد احتياجاتها وربما انتقل التكامل الاقتصادي

في منطقة بانتيو، فإن تجربة السودان حتى نهاية العقد الماضي من القرن الحادي مختلف تماماً عن النماذج التي أوردناها من نيجيريا والعراق وزائير .

إن المشكلة في السودان تكمن أساساً في تركيز النمو في أواسط البلاد مع حرمان أطرافها من التطور الاقتصادي ما عدا ما يصلها من فيض - أو زلزال - النمو في الوسط . وبالطبع فإن هناك حواشٍ مستمرة بل جدلاً محتدماً حول مبررات ومخاوف تركيز الاستثمارات في أواسط البلاد . وما إذا كان من الأجدي توزيع الاستثمار على كل المناطق، أو تركيزه حيث العائد أعلى مع توزيع هذا العائد على نحو مناسب بين سكان القطر عن طريق السياسة المالية، وهل أمكن بالفعل توزيع العائد على هذا النحو أم أن أطراف القطر ظلمت كما يقول أهلها أم أن أواسط القطر دخلت أكثر مما يجب كما يدعى سكانها .

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي في نفس الوقت الإجابة عن التساؤل المحوري في هذا البحث والذي يدور حول ما إذا كانت التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذا القرن عاملاً في تعزيز أو تقويض وحدتنا الوطنية . ولكيما نجيب على هذا التساؤل لابد لنا من استعراض التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في بلادنا، والعوامل التي أدت إليها، وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية لوثيقة الملة بقضية الوحدة الوطنية وبناء القومية السودانية .

### ٣/ فترة الحكم الاستعماري

#### أ/ مرحلة التطبيق

إن السياسة الاستعمارية التي طبقتها الدولة في ظل الحكم الثنائي كانت تنوخي بآدي ذي بدء الحفاظ على عدم التفاضل الاقتصادي بين الفئات والمناطق الذي وجدّه المستعمر في السودان عند إعادة الفتح في نهاية القرن الماضي . فقد كان هم الحكومة الجديدة الأول هو تطبيع الوضع في السودان بعد عقدين من الصراعات والحروب المستمرة . وكان هذا يعني إعادة دولا بالحياة والنشاط الإنتاجي إلى سيره الطبيعي . ولما كانت الزراعة هي عصب الاقتصاد السوداني كان حرص الحكومة شديداً على تنشيطها ومنحها الاستقرار المنشود حتى يستطيع المزارعون - وهم



الاعتماد على بعض الزعماء الدينيين وفتح المجال للتجار السودانيين لامتلاك العقار وتوسيع دائرة نشاطهم وكان ذلك كله بفرض خلق طبقة متميزة ترتبط مصالحها بالنظام الاستعماري القائم . (٤)

غير أن سياسة التمييز الاقتصادي التي استنتها الحكومة الاستعمارية في العشرينات كانت أوضح ما تكون في جنوب السودان . ففي عام ١٩٢٤ م صدر قانون الجوازات والترحال الذي حول المديرية الجنوبية إلى مناطق محظورة للشماليين لا يدخلونها إلا بأذن خاص . كما حرم سفر الجنوبيين إلى الشمال . وفي عام ١٩٢٤ م صدرت ما سميت بالسياسة البريطانية نحو الجنوب والتي استهدفت عزل الجنوب ليس فقط من التأثير الشمالي ولكن من كل دواعي التقدم والتطور . فعند ذلك انعم حظر على الجنوبيين لبس الزي العربي واتخاذ أسماء عربية ، وحرم على الشماليين التشهير بدينهم بل حتى الصلاة علنا وبدأ التضييق على التجار الشماليين وإحلال تجار العرب وشوام مسيحيين محلهم مع تقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ للأوساليات المسيحية . وقد كان الهدف من هذه السياسة تعميق الفوارق العرقية والحضارية والدينية بين الشمال والجنوب بتكريسها وأعطائها بعدا اقتصاديا جديدا . لذلك لم يكن من المستغرب أن تنمو بين الكثير من مثقفي الأقليم الجنوبي مخاوف شديدة من تسلط الشمال المختلف عن الجنوب عرقيا ودينيا وثقافيا والمتقدم عليه اقتصاديا .

### ج/ قطاع القسطن :-

غير أن التمايز الاقتصادي على المعيد الجغرافي لم يكن فقط بين الشمال والجنوب ولكنه كان داخل الشمال نفسه لا يقل حدة عن ما كان عليه بين الشمال والجنوب . ومرة أخرى كان التمايز نتيجة للسياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي بعد تجاوز مرحلة إعادة الاستقرار والعلام إلى البلاد . فبعد أن استتب الأمن في السودان بدأت الحكومة في التفكير في استغلال ثروات البلاد الطبيعية . وكان من الطبيعي أن تنجبه أنظار المستعمر إلى المناطق التي يمكن أن تكون مصدر المواد الخام للصناعات ، وعلى رأسها صناعة المنسوجات القطنية . وقد كانت الجزيرة سهولها التي تغطيها مليون فدان والقابلة للرى من النيلين الأبيض

## ٤/ الحكم الوطني وسياسة رأي الومع أ/ استمرار سياسة التمييز

كان من المتوقع ان تراجع السياسة الاستعمارية للتنمية بعد الاستقلال تحسبا ضد آثارها السالبة على وحدة البلاد وتماسكها . ولكن شيئا من هذا لم يحدث . بل استمر التركيز على منطقة الوسط في انشاء المشاريع الانمائية . وكان اكبر الانجازات الانمائية بعد الاستقلال هو تنفيذ امتداد مشروع المناقل لمشروع الجزيرة الذي اضاف ٨٠٠ الف فداناً ليماعد حجم المشروع تقريبا . هذا في الوقت الذي ادى فيه ارتفاع اسعار القطن في بداية الخمسينات الى اقامة مشاريع القطن الخاصة على النيل الأبيض والنيل الأزرق في مساحة بلغت ايضا ٨٠٠ الف فداناً . وقد كان اصدار قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المعقدة لعام ١٩٥٦ ايدانا بقيام مشروعات صناعية عديدة تركزت بصورة واضحة في العاصمة .

وحيثما شرعت الحكومة العسكرية (١٩٥٨ - ١٩٦٤) في تنفيذ الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٦٢/٦١ - ١٩٧١/٧٠ جعلت من سياسة التركيز على المناطق الأكثر تطورا وتحديثا مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية . فقد جاء في شرح سياسة الاستثمار المتبعة في الخطة ان من الاجدى التركيز على تنمية ماضي بالقطاع الحديث (والذي يتكون اساسا من مشاريع الري والصناعات التحويلية والبنيات الأساسية المتركزة بصورة واضحة في اواسط البلاد) ولو على حساب القطاع التقليدي . وقد برر ذلك بأن القطاع الحديث يملك فرص النمو السريع لانه اكثر تطورا واكثر جها في وسائل العواملات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنيات الهيكلية . وأنه اذا نما يوفرقدرا اكبر من المدخرات يمكن استثمارها لتنمية الاقتصاد القومي بأسره في مراحل مقبلة . (٥) ومع ان استثمارات الحكومة في الزراعة اتجهت اساسا الى منطقة الوسط باستكمال امتداد المناقل وانشاء مشروع خشم القربة الا ان توزيع الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعة كان اول محاولة جادة لتنمية اطراف البلاد الاقل تطورا . فكان قيام مصنع تعليب الفاكهة في كريمة وواو ومصنع البصل والكرثون في كسلا وارومة ومصنع تحفيف الالبان في بايسوسة . غير ان هذه الاستثمارات لم تتعد ٢٣ مليون جنيها او ٠.٦٪ من جملة استثمارات الخطة البالغة ٥٦٥ مليون جنيها .

التنمية بطريقة تضمن تقليص الفوارق في الدخل بين المناطق والفئات والافراد". (٩)

اما الوثيقة الثانية فهي تقرير بعثة مكتب العمل الدولي للنمو والعمالة والعدالة: استراتيجية شاملة للسودان". وقد اشارت هذه الوثيقة الى ضرورة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل اثناء السعي للتنمية مؤكدة العلة بين النمو والعدالة. وقد نبهت الوثيقة الى وجود احوال تنوع بوجود تفاوت كبير في الدخل داخل السودان بين مناطقها وبين ريفه وحضره وبين افراده. وحذرت من أن التنمية لا تؤدي بالضرورة الى تقليص هذه الفوارق في الدخل بل انها غالباً ما تزيد من حدتها بسبب قابلية الفئات التي تتمتع بمهارات وموارد افضل للتطور بسرعة اكبر من تلك التي تهتقد هذه الميزات. وقد نبهت الوثيقة الى التمايز الواضح بين الشمال والجنوب وحذرت من الاخطار السياسية للتمايز الجغرافي داخل الاقطار. (١٠)

ومما يؤسف له انه بالرغم من انه كان من المفترض ان تصبح هاتان الوثيقتان (بعد اجازة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في دورة انعقادها الثالثة لتوصيات الهيئة وقبول الحكومة لتقرير بعثة مكتب العمل الدولي) اساساً للخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاموام ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٢/٨٢ الا ان هذه الخطة جاءت مغايرة تماماً للاستراتيجية المقترحة في هاتين الوثيقتين وامتداداً للخطط السابقة القائمة على استراتيجية "رأى الرمح" في التنمية. وعموماً فان اكبر الاستثمارات خلال عقد السبعينات تركزت ايضاً في اواسط البلاد وعلى رأسها مشروع الرعد ومصانع السكر في كنانة وعسلية وغرب سار وكسرى مشروعات الطاقة والطرق.

وهكذا نرى ان الاستراتيجية التي ظلت تحكم التنمية الاقتصادية في السودان منذ العشرينات اتجهت دائماً لتركييز الاستثمارات في اواسط البلاد بحجة ان توفر المهارات والموارد الطبيعية والهيكل الأساسية فيها يضمن عائداً مجزياً يمكن تحويل قدر كبير منه الى المناطق الأقل عمراً في شكل خدمات اقتصادية واجتماعية وربما في شكل استثمارات. وبالمثل كانت هناك معارضة شديدة (حتى الستينات على اقل تقدير) لأي محاولة لتقليل الفوارق الفئوية والفردية في الدخل بحجة أن ذلك يؤدي

بأعلى متوسط دخل للفرد في السودان (٤٢ جنيها) • تليها المنطقة أ/ كسلا والخرطوم والشمالية حيث بلغ متوسط دخل الفرد ٣٣ جنيها ثم المنطقة الغربية ج/ والمتوسط ٢٧ جنيها وآخرها المنطقة د/ المديرية الجنوبية بمتوسط دخل للفرد لا يعدر ١٤ جنيها • (١١)

وقد قام ماكلفلن بإعادة تقسيم المناطق الأربعة التي حددها هارفي وكليف إلى ٩ مناطق كان أعلى متوسط لدخل الفرد بينها في العاصمة المثلثة (١٩٩ جنيها) ثم الجزيرة (١١) جنيها ثم دلتا القش وطوكر (٤٣ جنيها) ثم السهول الطينية الوسطى (٢٨ جنيها) ثم السهول الرملية في الغرب (٢٧ جنيها) ثم المديرية الشمالية (٢٢ جنيها) شبه الصحرا (٩١ جنيها) وأخيرا الجنوب (١٢ جنيها) • (١٢)

وهكذا كتفت احصاءات الدخل القومي تبائنا كبيرا بين مستويات الدخل الفردي بين مناطق السودان المختلفة حتى بلغ المتوسط في أعلاها "العاصمة المثلثة" عشرة أضعاف المتوسط في أدناها (الجنوب) • وقد أظهرت احصاءات هارفي وكليف ان تفاوت الدخل بين المناطق مرتبط ارتباطا وثيقا بتوزيع الاستثمارات بينها • ففي عام ١٩٥٦/٥٥ كان مجموع الاستثمارات ٢٦٢ مليون جنيها ذهب ٧٦٪ منها لمديريات الخرطوم وكسلا والشمالية والنيل الأزرق وحدها بينما كان نصيب المديريات الخمسة الأخرى ٢٤٪ فقط من هذه الاستثمارات • (١٣) والدلائل كلها تشير إلى ان الخرطوم والنيل الأزرق كانت هي المستأثرة بمعظم الاستثمارات وان نصيب كسلا والشمالية لم يكن أكبر بكثير من نصيب غرب البلاد وجنوبها •

وفي احصاءات هارفي وكليف أيضا يتبين لنا ان سياسة الدولة المالية حاولت ان تحمل المناطق الأغنى جزءا أكبر من اعباء الإيرادات الجارية وان تمنح المناطق الأفقر نصيبا أكبر من انفاقها في محاولة لتقريب الشقة بين هذه المناطق • فالمنطقة (ب) ذات دخل أعلى كانت مصدر ٤٦٪ من دخل الدولة ولم تتلق سوى ٨٪ من انفاقها • اما المنطقة (أ) التي تليها في متوسط الدخل فصاهمت ب ٣٩٪ من إيرادات الدولة وتلقت ٤٢٪ من انفاقها بينما كان نصيب المنطقة (ج) من الإيرادات ٢٠٪ ومن الانفاق ٢٢٪ ونصيب المنطقة الأفقر (د) من الإيرادات ٢٪ ومن الانفاق ١٨٪ • (١٤)

ومع الأسف فإن شرح الاحصاءات لا يمكننا من تقييم آثار السياسة المالية على توزيع الدخل بين المناطق ولكن يبدو من النذر المتوفر من المعلومات انه كان لها اثر ضعيف في تقليل الفوارق بين المناطق نظرا لضآلة نسبة إيرادات الدولة وانفاقها الى جملة الدخل القومي (٨٪ فقط). ولأن حوالي ثلث الانفاق الحكومي الجارى كان في صورة اجور وخدمات تركزت في عاصمة البلاد التي كانت (وما زالت) تتمتع بأعلى مستوى دخل للفرد في البلاد .

### د/ اخطار التحايز الاقتصادي

لقد تبين بعض المعلقين الى الاخطار السياسية التي بولدها التفاوت الاقتصادي بين مناطق السودان . وقد كتب رولف جستن الاقتصادي الالماني يقول أنه "في بلد كالسودان - حيث يتكون السكان من مجموعتين عرقيتين شعور الوحدة بينهما - على احسن الفروض - مازال ضعيفا، تحمل سياسة منح الاسبقية في التنمية لمراكز نمو في مناطق معينة مخاطر جمة اذا حدث ان انحصرت هذه المراكز في محيط قطاع واحد من السكان" (١٥)

وكذلك اشارت مارجريت سمبسون في عام ١٩٦٦ الى ان المراقب يلاحظ بسرعة "ان هناك فروقا ضخمة في الثروة في الخرطوم . فمن ناحية هناك الفيلات الفخمة في الامتداد الجديد والتي يقال ان تكاليف الواحدة منها قد تبلغ ٣٠ الف جنيه، ومن ناحية اخرى نجد عشش العمال الفلاند في ضواحي المدينة تقع بأعداد ضخمة من السكان وفي حالة مدقمة من الفقراء . اما في شوارع الخرطوم فان المرء يرى فيها مفارقة واضحة بين عربات المرسيديس وجماعات الشحاذين والباعة المتجولين الذين تمر هذه العربات بينهم" (١٦)

وفي يوليو ١٩٦٨ اشار المؤلف نفسه التباين الاقتصادي على صفحات الجرائد السبارة في مقال نشر بجريدة الايام بعنوان "تفاوت الدخل يهدد المجتمع السوداني" (١٧) . وقد تناولت في هذا المقال التفاوت في الدخل بين المناطق والفئات منها الى ان التفاوت الجغرافي ليس بين الشمال والشرق والغرب . كما نبهت الى وجود تفاوت كبير داخل المناطق نفسها بين فئات السكان . وقد توصل الكاتب في ذلك المقال الى ان

الفوارق تتزايد بين المناطق بعد الاستقلال بسبب سيطرة الوظائف الإدارية العليا والنشاط الاقتصادي وتركز القيادات الجديدة في المجالين في الخرطوم وظهور المصانع والشركات التجارية الاحتكارية التي تعمل على نطاق القطر ويملكها خرطوميون، وغرف أسعار عليا لمنتجات الإقليم التي تستهلكها العاصمة واتجاه خطة العشرين لزيادة دخل سكان القطاع الحديث نسبة ٢٣٪ (من ٥٣ جنيها إلى ٦٥ جنيها) وزيادة سكان القطاع التقليدي نسبة ٩١٪ فقط (من ٩١ جنيها إلى ٢٤ جنيها). كما انتقد النظرية الشائعة التي تقول بأن تركيز الثروة يساعد على النمو بزيادة المدخرات التي يمكن استثمارها . ودعا لنقد هذه النظرية والاهتمام بعدالة توزيع الثروة "قبل أن تهبط العاصفة وتقع الواقعة".

وقد أثار هذا المقال نقاشا واسعا ، ومما بلغت النظر ان بعض المشاركين في النقاش من وزارة التخطيط دافعوا بحرارة عن هذه النظرية الامر الذي يكشف مدى تغلغل فكرة استراتيجية مراكز النمو بين مخططينا في ذلك الوقت .

وفي عام ١٩٦٨/٦٧ كشف مسح ميزانية الأسر بين السكان المستقرين عن تباين كبير في دخول ونفقات الأسر في المديرية المختلفة . وان كان هذا التباين اقل مما كشفته احصائيات الدخل القومي لعام ١٩٥٦/٥٥ . فقد أوضح المسح عن تركيز كبير للدخل في الفئات ذات الدخول العليا وامتداد العشر الاغنى من السكان بـ ٢٤٪ من مجموع الدخل القومي عندما كان نصيب النصف الاقل من السكان ٢٢٪ فقط . (١٨)

وفي دراسة نشرت عام ١٩٧٩ أشار أحمد صفى الدين عوفى الى ان احصائيات الدخل القومي تكشف عن زيادة واضحة في نصيب الارباح مقارنة بنصيب الاجور والرواتب اذ تغيرت النسبة من ٣٤٪ عام ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٢٣,٣٪ عام ١٩٧٥/٧٤ . وقد حذر الكاتب من الآثار الاجتماعية والسياسية الوخيمة لتضخم ارباح طبقة رجال الاعمال على حساب العاملين .

## ١/ تمايز الاقتصادى والوحدة الوطنية

### أ/ رافضو التمايز الاقتصادى

لقد ولد التفاوت الاقتصادى احقاد اجتماعية وسياسية وجدت تعبيراً لها في حركات وتنظيمات مختلفة . فقد شهدت السنين الاولى

بعد الاستقلال ميلاد حركات الانبثاق في الجنوب وسوى في الغرب ومؤتمر  
البجة في الشرق ، وقد كشف جوزيف اودوهو ووليم دينق في كتابهما  
"مشكلة جنوب السودان" عن الجذور الاقتصادية والسياسية للخدمات بين  
الشماليين والجنوبيين (٢٠) .

وقد شهدت الستينات تفجر الخلافات بين المزارعين واصحاب المشاريع  
الخاصة في النيل الابيض والازرق بسبب شعور الفطن بين المزارعين لتأخير  
اصحاب المشاريع تنمية حساباتهم ورفضهم الاعتراف باتحاداتهم او رصد  
مال خدمات او تركيز لصالحهم . وقد تجددت الامطادات التي ادت  
في عام ١٩٥٤ لحادث عنبر جودة الشهير . وادت معارضة اصحاب المشاريع  
لزيادة نصيب المزارعين من ٤٠% الى ٤٤% اسوة بمزارعي الجزيرة  
ولصراعات جديدة انتهت بتأميم هذه المشاريع خلال الفترة من ١٩٧٠/٦٢ .  
وقد ادى التوسع في الزراعة الآلية بالجهد الخاص الي تخارب مصالح  
وامح بين اصحاب المشاريع الآلية من جهة واهالي المناطق المستصلحة من  
جهة والرعاة في تلك المناطق من جهة اخرى . فقد اوضحت دراسات قام  
بها طلاب السنين النهائية في جامعة الخرطوم ان ادخال الزراعة الآلية  
في منطقة مثل هبلا ادى لاضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة لاهالي  
المنطقة . فهناك الكثيرون الذين ابعثوا عن اراضيهم التي تمت لمشاريع  
يملكها "الجلابة" الوافدون . ولما كانت الارض هي محور العلاقات  
الاقتصادية القبلية في المنطقة فقد ادى ذلك الى اضطراب الحياة  
الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . ويستشهد الباحثون بدراسة قامت  
بها شركة ب.أ . العالمية وهي تقول ان اصحاب المشاريع الذين يسهمون  
ب ٢,٤% فقط من أيام العمل يسأثرون ب ٥٦% من عائد المشاريع  
بينما يتلقى اهل المنطقة الذين يعلمون كأجراء موسمين ٤٣% من  
العائد مقابل القيام ب ٩٦% من أيام العمل . وتقول دراسة ب.أ .  
العالمية ان اصحاب المشاريع ينقلون ٨٩% من عائدهم الى خارج المنطقة  
ولا ينفقون محليا سوى ١% من ذلك العائد . ويحتج الباحثون بأن رأس  
مال اصحاب المشاريع هو في الغالب عبارة عن قروض من البنك الزراعي  
بنفوائد زهيدة (٩%) . ولهذا فان هؤلاء الباحثين يميلون الى تشجيع  
قيام جمعيات تعاونية زراعية من اهالي المنطقة لاستغلال موارد  
مناطقهم بدلا من تركهم للجلابة لكي يستغلوا اهالي المنطقة وموارد  
تلك المناطق (٢١) .

وبالمثل فقد اشار بعض نواب الغرب في مجلس الشعب الشامي مسألة توزيع العائد من الصمغ العربي الذي يتركز انتاجه في الغرب . وقد اوضح هؤلاء النواب ان نصيب المنتج لا يتعدى ٥٣% من جملة العائد البالغ ٢٥ مليون جنيها لعام ١٩٧٥ ويذهب الباقي لرباح الشركة (شركة الصمغ) بعد دفع تكاليف التسويق والضرائب والرسوم للدولة . وتحدث النواب عن "المنتج الذي يحرق احشائه النمل ويلهب ظهره سياط الهجير" وعن "اسر معينه تحتكر تجارة الصمغ وهذه الاسر متحكمة في العملية وتمنع دخول المنتجين الحقيقيين" . وتحدثوا عن الوسطاء المحليين (وكثير منهم من غير اهالي المناطق المنتجة) الذين يقاسمون المنتج نصيبه اذ يعملون كتجار شيل او ملاك جناثن او باعة لحياء الثوب مقابل نصيب وافر من محصول المنتج .

وكثيرا ما شك اهالي المديرية الشمالية من اهمال الحكومات المتعاقبة لمديريتهم وقد عبر محافظ المديرية عن مشاعر اهليها امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي المنحل في دورة انعقادها الثالث في يناير ١٩٧٦ حينما تحدث عن تدفور الزراعة والخدمات بالمديرية التي ليس بها وسائل نقل غير النهر وليس لها شروات طبيعية سوى اراضيها التي يهددها الهدام من جهة والرحف الصحراوي من جهة اخرى ومزارعيها المدربين الذين هجروا الارض والمديرية وفربوا في الهاق الدنيا . وقد اصدرت اللجنة توصية باعطاء المديرية اولوية في خطة التنمية السادسة التي كانت في طور الاعداد آنذاك ، ولكنهم فوجئوا بان الخطة التي قدمت للمؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي في مطلع عام ١٩٧٧ لم تخمض لمديريتهم سوى ٢٠ مليون جنيها من جملة استثمارات القطاع العام البالغة ١٥٦٠ مليون جنيها اي ان نصيب المديرية كان لا يلا فقط من هذه الاستثمارات في حين ان سكانها يمثلون ٢٢% من سكان البلاد .

### ٢- إقليم الجنوب واكتشاف النفط :-

ولعل اكثر ما أثار قلق الحاديين على وحدة البلاد الاحتجاج الذي دار حول اختيار كوستي موقعا للمصفاة التي يفترض فيها النفط الذي اكتشف في منطقة بانتيو . فقد طالب معظم ممثلي الاقليم الجنوبي باقامة المصفاة في بانتيو . الا ان رئيس الجمهورية مارس سلطاته



واقتر اختيار شركة شفرين لكوستي كموتنع معفاة . وفي نفس الوقت قرر بتخصيص مائة مليون جنيهها لاستكمال مشروعات صناعية بالاقليم (مثل سكر ملوط وكناك التونج ، ومجمع منقلا ومشروع انزارا) بجانب ميزانية خاصة للتنمية بمنطقة بانتيو حيث ستزيد معفاة صغيرة متحركة طاقتها الف برميل في اليوم وطرقا ومحطة كهرباء ومصحات ومدارس . وكذلك تقرر انشاء اسطول من الناقلات والوابورات النهرية لتوزيع المواد البترولية على الاقليم الجنوبي . ومما يجب ذكره هو أن شعة خلافا نشأ بين أبناء الاقليم الجنوبي انفسهم حول كيفية استغلال النفط المكتشف داخل حدود الاقليم ، فقد اوردت "سودانا" أن بعض النواب في مجلس الشعب الاقليمي قاطعوا الجلسة التي قررت المطالبة بآقامة المعفاة الرئيسية في بانتيو (في أبريل ١٩٨١) قائلين ان النفط هو ملك الدينكا وحدهم . (٢٢)

وعموما فان اكتشاف النفط في منطقة بانتيو في الاقليم الجنوبي وابو جابرة في جنوب اقليم كردفان يضع القومية السودانية أمام تحد جديد وان كان مثل هذا مأثوفا في عدد كبير من الدول النامية كما تبين النعاذج التي اوردناها في مطلع هذا البحث . ذلك أن النفط اكتشف في مناطق من اكثر مناطق السودان فقرا واحصاءا بالحرمان من شمار التنمية التي شملت معظم القطر وهي مناطق مارالت فيها الزراعات المحلية اقوى من الشعور القومي . وهذه هي نفس الظروف التي ولدت النزاعات الانفصالية في زائير ونيجيريا والعراق وغيرها من الدول التي لم يكتمل فيها الانتماء القومي. ولحسن الحظ فان الإدارة القومية السودانية تبدو وانها تغلبت على المضاعفات الأولى لاكتشاف النفط في هذه المناطق . إلا ان التحدي سيكون عظيما عندما يتدفق النفط بكميات مغيرا ميزان القوى الاقتصادية الحالي بين مناطق البلاد .

### ج/ آثار الهجرة :-

ولعل التحدي الأكثر إلحاحا الآن هو مواجهة آثار الهجرة الداخلية والنازحة والوافدة . فهذه الهجرة النابعة من اسباب اقتصادية في المقام الأول لها أيضا ظلال وآثار اقتصادية بالغة الأهمية . فالهجرة الداخلية تتجه أساسا من مناطق الشدة في الأرياف

الى واحات الرخاء النسبي خاصة في المدن في اواسط البلاد . وتجذب الهجرة بالذات القوى العاملة في الريف التي تشكو من تعطل الانتاج وتدنى الدخول، ويتجه المهاجرون الى المدن حيث فرص الاستخدام اعظم في مجال الصناعة والبناء والخدمات وحيث الخدمات الاجتماعية اكثر توفرا . ووسائل الترفيه اشد تنوعا .

اما الهجرة النازحة فتجده اساسا الى الدول النفطية التي اجتذبت العمال المهرة وغير المهرة على السواء بجانب المهنيين والفنيين . وقد اجتذبت الدول النفطية سكان الريف والحضر على السواء ، والشباب منهم خاصة . وقد وجد الكثيرون منهم فرص الاستخدام القليل والدخول اكبر في دول النفط من ما هي في السودان حيث تضاعفت البطالة المسافرة في المدن والمقنعة في الحضر، وتعاذلت تكاليف المعيشة بأسرع ما ارتفعت الدخول .

وقد جلبت الهجرة الوافدة الى السودان - وهي اقدم الهجرات الثلاثة - ملايين القادمين من الدول المجاورة خاصة في اواسط افريقيا الهاربين من الجفاف والحروب الاهلية والبطالة المتفشية في بلادهم، وطمعهم بالاستقرار والامن والعيش الرغد في السودان . وتميزت هذه الهجرة بأنها تحول الى السودان اسرا واحيانا قبائل بأكملها معها محدود العهارات والطاقت .

وقد أدت هذه الهجرات مجتمعة الى حرمان مناطق واسعة في الريف وصناعات ومهن هامة في المدن من الايدي العاملة خاصة المدربة النادرة . كما أدت الى اخضاع امكانات السكن والخدمات والمرافق العامة في المدن الى ضغوط مرهقة، مما أدى الى ارتفاع اسعار السلع والايجارات وظهور السكن العشوائي واكتظاظ المستشفيات، وتفشى البطالة والتشرد والجرائم، وتزايد الاحتكاكات القبلية . وبدأت الفوارق في مستويات المعيشة تتفاقم وتتجسم في التمايز في الاحياء السكنية ووسائل الانتقال . واماكن والوان الترفيه، ودور التعليم والاستشفاء، وحتى في ألوان الطعام واللباس والاشاعات واماكن شرائها .

والشئ الذي يشير القلق هو ان التمايز الاقتصادي الذي ظل متطابقا مع التمايز الاجتماعي بين سكان اواسط البلاد واطرافها أصبح يتمثل في المدن خاصة خاصة البلاد التي استقبلت اعدادا ضخمة من

المهاجرين من مناطق الشدة في الوقت الذي نزح مئات الآلاف منها الى الخارج . ولهذا فان التفاوت في المستويات وانماط المعيشة في العاصمة أصبح أساسا بين الموسرين من سكانها الأصليين من مهنيين ورجال أعمال وفنيين ورجال خدمة مدنية من جهة . وبين الفقراء الذين يتكونون أساسا من النازحين خاصة من غرب وجنوب البلاد ويقيمون القوي العاملة في مجالات الصناعة والبناء والخدمات العامة والمنزلية .

#### د/ برامج الإصلاح الاقتصادي

من الواضح ان التفاوت في الدخل والسلب المعيشة - في الخرطوم خاصة والمدن عامة - تزايد في الآونة الأخيرة بسبب الوضع الاقتصادي . لقد اقتضت ظروف التدهور الاقتصادي في النصف الثاني من العقد الماضي اتخاذ اجراءات تشخيصية شديدة تحت برامج الإصلاح المالي والتركيز الاقتصادي ثم الانعاش الاقتصادي . فقد وجدت البلاد نفسها في مواجهة عجز دائم وحاد في ميزانها التجاري فاق المليار دولار في العام ، وديون خارجية مقبلة تجاوزت الخمسة مليارات دولار ، مع عجز مستمر في ميزانية القطاع العام أدى الى استدانة أكثر من مليار جنيها من النظام المصرفي ، بجانب تدهور سريع في الانتاج الزراعي والصناعي . وقد تطلبت البرامج التشخيصية تخفيض الانفاق العام الجاري والتشعوي ، وتقليص القطاع العام والعمالة فيه وإزالة كافة القيود على التجارة الداخلية والخارجية والتعامل مع النقد الاجنبي ، وتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني ورفع الرسوم والضرائب على الخدمات الحكومية مع سحب كافة الدعم السعري . ونتج عن ذلك تصاعد كبير في اسعار السلع المستوردة والفاصلة للتصدير ومدخلات الانتاج مع تجميد الرواتب والاجور والحد من الاستخدام الحكومي . وبالطبع فان من نتائج سياسة كهذه توسيع الفوارق في الدخل خاصة بين ذوي الدخل الثابتة من عمال وموظفين وذوي الدخل المرنة من رجال الأعمال والحرف والمهن الحرة . وفي نفس الوقت أدى تعطيل الخطة المداسية واستبدالها ببرنامج التركيز الاقتصادي الثلاثي باستثماراته المحدودة والمحصورة في المشروعات القائمة في حرمان المناطق الأكثر تخلفا من المشروعات التي طال انتظارها لها ومطالبتها بها حتى ضمنت في الحطة المداسية . وقد وافق هذا الحدث قيام الحكم الإقليمي بكل ما

فجره من تطلعات في مشاركة الاقاليم الفعلية ليس في السلطة فقط ولكن في الثروة - بالذات موارد الدولة - وهما مآخضات الاقاليم ترى الخرطوم قد استأثرت بهما لآمد طويل . ولكن الاتجاه لتحميل الاقاليم مسؤولية الخدمات والتنمية من مواردها الذاتية مع امتصاص الاعمال الانشائية الديوانية لمعظم الدعم المركزي للحكومات الاقليمية ربما ولد المرید من شعور الاحباط في المناطق التي ظلت تعاني من القلق والاهمال.

### خاتمة

ان استعراضنا للتطورات او السياسات الاقتصادية في البلاد خلال القرن الحالي يوحى بان هناك ادراكا متعاضدا للدور الحيوي الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في شفتين وحدة البلاد او تمزيقها . وقد اتضح لنا ان شعة تحول - من الناحية النظرية على الاقل - قد حدثت في الاستراتيجية المتبعة في التنمية . اذ حدث ابتعاد حميد عن الاستراتيجية الانحائية القائمة على تركيز الاستثمارات في المناطق ذات العائد الاكبر، والثروة في القطاعات ذات النسبة العليا من العنخرات، ثم استعمال السياسة المصالية في تحويل جزء من العائد الى المناطق والفتات الاقل حظا من الدخل . وقد بدأ المسؤولون يفهمون استراتيجية النمو العادل التي تقوم على توزيع الاستثمارات بين المناطق والثروة بين الفئات على نحو عادل لضمان مشاركة كل المناطق والفئات في الجهد الانمائي والاستمتاع بثماره .

بيد ان هذا التحول من استراتيجية التنمية المركزة الى استراتيجية التنمية الموزعة لم تنعكس الى واقع معاش بسبب تعطيل الخطط والمراجج القائمة على الاستراتيجية الجديدة الامر الذي جعل التمايز الاقتصادي بين المناطق والفئات ينمو بدلا من أن يتلاشى . وقد ادى هذا الى احتدام الشعور بالغبن بين سكان المناطق الاقل تطورا وفئات الشعب الاقل ثرا<sup>١٠</sup>، الامر الذي يهدد بلاك وحدة الامة وتماسكها بتأجيج نيران الحروب الاهلية .

ان تمتين الوحدة القومية التصاديا يستدعي اتباع سياسات اقتصادية تستهدف تضيق الفوارق في الدخل بين المناطق والفئات، والحيولة دون استغلال قطاع من قطاعات الشعب لقطاع آخر، والسعي لايجاد

تكامل حقيقى بين المناطق والقطاعات يضمن احتفاظ كل جزء بخصائصه ،  
وتكافؤ العائد مع الاسهام ، ومشاركة كل الاجزاء فى الاستمتاع بشمار  
التكامل . وفى تحقيق هذا التكامل يلعب التخطيط الاقليمى مع السياسات  
المالية دورا اساسيا وفعالاً . فالتخطيط الاقليمى يضمن شمول التنمية  
المتوازنة . وكذلك يستهدف التخطيط الاقليمى ايجاد تكامل شامل بين  
الاتصال بتطوير اقتصاديات كل منها فى تخصصات متكاملة ومتناغمة  
تعكس فى كل اقليم موقعه وامكانياته الطبيعية وقدرات سكانه ومرحلة  
نموه وخصائصه الحضارية . من خلال التنمية الاقليمية المخططة وبمساعدة  
سياسة مالية واعية يمكن التأكد من التوزيع العادل للاستثمارات بين  
مناطق القطر وقطاعات الشعب المختلفة ، بحيث يتحمل الايسر حالا اعباء  
مالية اكبر ، وينال الاقل دخلا نصيبا من العائد اوفر .

ان سياسة اقتصادية كهذه من شأنها ان تشهر المواطن فى كل  
موقع وكل قطاع انه فرد فى امة تهتمها رفاهيته وامنه واستقراره  
فتؤمن له فرص العمل والتعليم والعلاج وتطوير ظروفه المعيشية وتضمن له  
نصيبا عادلا من الثروة القومية يكفل له العيش الكريم دون ان يحرم  
الشخص المتميز والمثابر من التمييز المعقول فى الدخل على من هم اقل  
منه مواهباً وجهداً . ومجتمع يتحقق فيه كل هذا يحق له ان يباهى  
بأن افراده اصبحوا جسداً واحداً ويصح ان يسمى امة .

## المراجع

- A. B. Miskin, "Land Registration" Sudan Notes and Records, 31 - 32 (1950) p.283. (1)
- M. H. Awok, "The Evolution of Landownership in the Sudan" Middle East Economic Journal, Spring 1971 (vol. 25, No. 2). (2)
- Correspondance Respecting the Gezira Irrigation Project. Khartoum (1924) p.46. (3)
- محمد هاشم موزع الاستقلال وفساد الحكم (مطبعة مصر) الخرطوم ١٩٦٦ م ص ٩٧. (4)
- وزارة المالية والاقتصاد مكرشارية التخطيط , الخطه المشرية للنمية الاقتصادية والاجتماعية (المطبعة الحكومية - الخرطوم) ص ٤٣ (بالله الانجليزية) . (5)
- راجح الجزئين والثاني من الخطه الخمسية (وزارة التخطيط - الخرطوم ١٩٧٠) . (6)
- الاتحاد الاشتراكي : الهيئة القومية للتخطيط - وثائق الاجتماع الاول (الخرطوم ١٩٧٦ م) ص ٩١ . (7)
- المرجع السابق ص ٤٦ . (8)
- نظم المرجع ص ٢٢ . (9)
- ILO: Growth, Employment and Equity: A comprehensive Strategy for the Sudan (ILO : Geneva, 1976) p-227. (10)
- سعيد هارفي ورجح: كليف دخل السودان القومي ١٩٥٥ م - ١٩٥٦ م (مصلحة الاحصاء - الخرطوم ١٩٥٦ م) . (11)
- P. F. M. McLoughlin, "Income Distribution and Indirect Taxation: An Administrative Problem in An African Nation: A Case Study of the Sudan. Economie Internationale No. 3. 1959. (12)
- هارفي وكليف : مرجع سابق ص ٨٨ . (13)
- نظم المرجع ص ٧٠ . (14)

- Rolf Gusten, Problems of Economic Growth and Planning: The Sudan Example (Springer-verlag: Berlin 1966) p.49. (16)
- M. C. Simpson, Khartoum Food Supplies (Khartoum University, 1966) p.9. (17)
- بروفسير محمد هاشم عوض: "تفاوت الدخل يهدد المجتمع السوداني" الأيام (جريدة يومية) 1998/7/7 ص 4. (17)
- Department of Statistics, Household Budget for the Sudan, 1967/68 (Khartoum, 1971). (18)
- Dr. Ahmed Saff El Dan Awad, The Impact of Inflation on the Socio-Economic Development of the Sudan (Economic and Social Council for Research, Bulletin No. 75, (Khartoum, 1979) pp.33 - 363. (19)
- J. Oduho and W. Deng, The Problem of Southern Sudan, 1963. (20)
- Ibrahim Adam, Mechanization of Traditional Farming in Habila, (A dissertation submitted in partial fulfilment of the Requirements of B.Sc. (Econ). University of Khartoum, 1982). (21)
- "Oil ; Troubled Waters", Sudannow, June, 1981, p.19. (22)

## الفصل السادس

### الدين والوحدة الوطنية

البروفيسور عون الشريف قاسم

#### أهمية الدين في البناء الوطني

الدين عنصر أساسي في تطور المجتمع البشري . وهو بحكم وظيفته الكبرى في تشكيل وجدان الإنسان وشحن قدراته الروحية والمعنوية مقوم أساسي من مقومات البناء القومي للأمم ، التي جاشب رقعة الأرض والاقتصاد واللغة والثقافة والتاريخ المشترك . بل ان دوره في هذا المجال قد يرجح غيره من المقومات لتأثيره العميق فيها تأثيرا يجعل في كثير من الأحيان من اللغة والثقافة والتاريخ تعبيرا حقيقيا عن التطور الروحي والديني للأمم . وكل ذلك يمكن بدوره على التكوين النفسي للمواطن ، ويؤثر بطريق أو بآخر على تحديد العلاقات الاجتماعية بين المواطنين فيسهم في نهاية المطاف في بلورة الشخصية القومية للأمم . وقد اكتسب الدين بهذه القدرة الفارقة على التأثير البعيد المدى في كل مجالات الحياة الفاعلة خاصية جعلته من أكثر عناصر البناء القوي حساسية وأشدّها قدرة على الإشارة والألتهاب . إذ أنه بقدر دوره الكبير في تثبيت دعائم البناء الاجتماعي للأمم يكون تأثيره السلبي هداما لأسس هذا البناء وتدميرا لمقوماته . والتاريخ حافل بأشاره في بناء المجتمعات والقوميات وفي تحطيمها . ولعل من أعظم نماذج في بناء المجتمعات بقاء القومية اليهودية لآلاف السنين ، وظهور الأمة الإسلامية كمجموعة موحدة بعد شتات الجاهلية ، وبقاؤها على مستوى العالم فكريا وروحيا حتى بعد أن دالت دولة الاسلام منذ قرون عديدة .

ولسنا في حاجة للتدليل على ما يمكن ان يحدثه اختلاف الدين أو التفرق فيه من تمزيق للوحدة القائمة مثلما حدث للإمبراطورية الرومانية حين دخلتها المسيحية واختلفت مع ديانتها الوثنية ، ومثلما حدث بعد ذلك في أوروبا والعالم الغربي عامة حين اختلفت مذاهب المسيحية نفسها فانقسمت الدولة الرومانية إلى بيزنطية شرقية



ورومانية غربية، ثم انقسمت الغربية بعد ذلك الى أمم كاثوليكية وأخرى بروتستانتية بعد حروب دامية ما تزال نشهد بعض آثارها المدمرة في وقتنا الحاضر في أيرلندا الشمالية . وقد انتهى الخلاف بين المسلمين والهندوس في آخر الأربعينات الى قيام دولة الباكستان الإسلامية . وما الخلاف الذي اججته المطامع الاستعمارية والمهيونية بين المسلمين والمسيحيين في لبنان بعميد وعنايته بلقنة شرقى البحر الابيض وتقسيمه الى دويلات تابعة اساسها الطائفة . فنقوم دويلات للمارونيين والدروز بلبنان والنصيرية بسوريا مع قيام اخريات للشيعية والسنة . ومن ثم تخمن اسرافيل لنفسها البقاء على حساب الأمة العربية الموحدة .

وفى كل ذلك حساسية الدين كعنصر اساسى فى عملية البناء القومى ، وهى كما رأينا حساسية ذات حدين ينجم عنها أعظم الخير متى أحسن استغلالها ، وقد تكون من أعظم عوامل التدمير متى أسئ استعمالها . ولهذا السبب كثر استغلال الدين لتمزيق وحدة الأمم وتدمير كيانها فى شتى مراحل التاريخ قديما وحديثا . ومن ثم يحتاج الدين لعناية خاصة ممن يسمعون لبناء أممهم تؤكد قدرته العاقبة على حمل ما بين الناس من وشائج وتنأى به عن الاستغلال من قبل الأعداء والمتربصين لأحداث الفرقة وتمزيق الأواصر بين المواطنين .  
ومن هذا الفهم لدور الدين فى عملية البناء الوطنى انطلق لمعالجة قضية الدين والوطنية فى السودان .

### وضع السودان المميز

يمتاز السودان بموقع استراتيجى فريد مكنه من الاتحال بمعظم مراكز الاشعاع الحضارى فى العالم القديم ، ونأى به فى ذات الوقت عن التعرض المباشر لموجات الغزو الأجنبى التى كثيرا ما اقلقت حياة شعوب العالم القديم . فان وتنوعه على شاطئ البحر الأحمر ووسطيته فى أفريقيا جعلت منه حلقة وصل فاعلة بين حضارات الشمال وحضارات الجنوب فى افريقيا ، وبين حضارات الشرق الاوسط وأوروبا وبين حضارات بلقيا أجزاء القارة الافريقية . وقد أصبح بفضل ذلك بوتقة كبرى لأصناف البشر وتيارات الفكر تمتزج فى رحبته العناصر وتنصهر مع الزمن

مما كان له أعظم الأثر في خلق وضع بشري وحضارى فريد ترسب على الزمن في وجدان البشر وعقولهم مضافا على حياتهم سمات انسانية محددة تبلورت في شخصية حضارية مميزة للوطن والمواطن في السودان . فان أنسياج عناصر البشر منذ القدم في أرجائه من غرب وشمال وشرق وجنوب والتقاء الزمان الأفكار في رحبته وامتزاجها في نقاط التجمع الحضارى في وسطه حول نهر النيل قد اكتسبت أهل السودان صفات خلقية مميزة قل أن تتوفر في مناطق التباين العنصرى التى يمثل السودان نموذجا الأعظم لكثرة ما فيه من اجناس البشر واختلاف الواضع والسنتهم واساليب حياتهم . وقد نجم من هذا الاختلاط الواسع بين عناصر البشر والامتزاج الكبير بين الأفكار التى تنتقل من مراكز الحضارة في بيئاتها المختلفة الساحة واللفة . فاختلطت العناصر في عذوبة مكونة في نهاية المطاف هذا المزج العجيب الذى هو نموذج لللفة والانصهار بين البشر وان تعددت أسماء قبائله وتباعدت مواطن سكناه في جنوب البلاد أو شرقها أو غربها أو شمالها . فكلهم نتاج هذه البوتقة الحضارية الكبرى التى التقت فيها عناصر مخلقة هذا الفرد السودانى الذى يحمل في جوهه تكوينه هذه الأرضية المشتركة من المعاشي والمواصفات التى تسوى بين البشر وتآخى بينهم وتسمى الى خلق صلات الود والمحبة بينهم . وبذلك صار السودان نموذجا حيا للفعالية الوحدة بين البشر رغم اختلاف العناصر على أرضه إذ أن كل فرد فيه وان انتمى لقبيل بعينه هو في حقيقته تاريخ مجسد للفعالية اختلاط دماء البشر وتمازجها على مدى تاريخ السودان . ومن هنا كان التقارب في النظرة المأمة والسلوك الاجتماعى بين مختلف العناصر في أجزاء السودان المختلفة لا فرق في ذلك بين شمال وجنوب أو شرق وغرب ، لانهم جميعا تعرضوا لتأثيرات البوتقة المشتركة على مدى الزمان .

واذا كان هذا التمازج قد انتهى الى هذه الغاية بين عناصر البشر فانه قد انتهى الى غاية أعظم بين عناصر الفكر وألوان السلوك الاجتماعى . فان أرض السودان قد كانت منذ القدم تربة صالحة للتقاء الأفكار وتيارات الحضارة وتلاقحها . يشهد بذلك ما قام على أرضه من صروح للحضارة منذ أقدم العصور . ومن الواضح أن طبيعة هذه المنطقة المفتوحة كانت درعا واقيا ضد الانغلاق والتعصب ومن ثم اكتسبت الأفكار

أبعادا انسانية جديدة مستمدة من طبيعة الأرض والبشر . فرأينا انماطا جديدة للحضارة في العهود الفرعونية وما تلاها في جزاء مختلفة من السودان . وحين اشتد الصراع في الامبراطورية الرومانية حول المسيحية وانعكس ذلك بدوره على مراكزها في الشرق وافريقيا وجد المنطهون من قبل الامبراطور الروماني الملجأ والأمان في السودان . فقامت للمسيحية في شمال البلاد ووسطها دولتان هما مملكة المقرة ومملكة علوة الى جانب المملكة الشمالية المعروفة بنوباطيا أوالمريس والتي ضمت أجزاءا من شمال البلاد واجزاءا من جنوب مصر وكانت عاصمتها قرى . وقد دخلت المسيحية الى السودان دون حرب ووجد مبشروها على اختلاف مذاهبهم الرعاية والحماية من ملوك النوبة . ورغم أن المسيحية في السودان آنذاك كانت ديانة طبقة حاكمة الا أن أثارها في وجدان الناس كانت واضحة كما نستدل من بعض المادات والطقوس التي ارتبطت بمناسبات بعينها كالميلاد والختان وما إليها . ومن الطبيعي أن انصراف المسيحية في السودان عن مصادرها سواء في الاسكندرية أو روما بعد دخول العرب مصر وسطرتهم على البحر الاحمر قد أسهم الى حد كبير في اضعاف أثارها وحصرها أكثر في الطبقات الحاكمة . ولم تسجل مصادرها التاريخية صراعا واضحا بين المذاهب المسيحية التي انتشرت في الشمال الأوسط . وليس هناك ذكر لأضطهاد نيسى لأصحاب مذهب من قبل أصحاب مذهب آخر كما هو حال أصحاب هذه المذاهب في مناطق أخرى من الامبراطورية الرومانية آنذاك .

### الاسلام والشخصية السودانية :-

وقد دخل الاسلام السودان ايضا دون حرب أو صراع . ومن الواضح أن اتفاقية البقظ التي عقدها عبد الله بن ابي السرح مع ملك النوبة في أوائل فتوح مصر افترضت قيام مسجد في دنقلا العجوز مما يدل على أنه كانت هناك مجموعة من المسلمين سابقة على الاتفاقية التي جاءت لتؤكد الحفاظ على المسجد وحسن رعايته .

وقد كفلت هذه الاتفاقية للعرب المسلمين حرية اجتياز أراض مملكة المقرة والإنسحاب الى باطن السودان منذ العقد الرابع لظهور الاسلام مما يجعل اتصال السودان بالاسلام قديما قدم الاسلام ذاته . وقد

أبانت الدراسات عن الكيفية التي استطاع بها هؤلاء العرب المسلمون من التغلغل في مناطق السودان المختلفة ونشر دينهم وثقافتهم بين السكان الأصليين مما تمكنهم بعد حوالي التسعة قرون من التغلب على مملكة علوة متحالفين مع الفونج مثل ما فعلوا في شمال البلاد بتفليهم على مملكة المقررة قبل حوالي القرنين من ذلك التاريخ . وبقيام دولة الفونج بلغ التفاعل الواسع المدى بين الشر والثقافات الذي ظل يحدث ويضطرم طوال هذه القرون التسعة قمته وغايته . وظهر إلى الوجود تكوين بشري وحضارى جديد هو في جوهره نتاج مباشر للعروبة والإسلام في تفاعلهما مع العناصر البشرية والثقافات التي حفلت بها أرض السودان . وهذا التكوين البشرى والحضارى الذى أبرز إلى الوجود ما عرف في التاريخ بالسودان الحديث ، ومنحه ماهو عليه من سمات بشرية وحضارية وليد شرعى للإسلام الذى يصوغ البشر ويصوغ الثقافات صياغة انسانية جديدة تحافظ على خير ما في موروثات البشر على نطاقهم المحلى وترتفع بهم في ذات الوقت إلى النطاق العالمى في إطار أخوة الإسلام مما يجعل من المسلمين على نطاق الأرض أمة واحدة رغم تباين عناصرهم وثقافتهم وأوطانهم . وهذه الصياغة الانسانية التي اختص بها الإسلام دون كل الديانات والحضارات هي مناط خاتمتته التي أكمل بها الدين واتم بها على الانسانية نعمة الله ببلوغ جهد الإنسان الروحي والاجتماعي على الأرض غايته المتمثلة في نموذج إنسان الحضارة الجديد الكفيل وحده بمواجهة تحديات مجتمع الحضارة الجديد الذي تتوحد في إطاره كل الانسانية بفضل العلم والتكنولوجيا وما ينجم عنها من تطور مذهل في الصناعة والتجارة مما يجعل من حياته مجال الاختبار الحقيقي لانسانية الإنسان حيث تبلغ أزمة الإنسان غايتها بتمزقه بين ازدهار حياته المادية التي تغذي الرغبات والشهوات وتهدر في ذات الوقت علاقاته الاجتماعية والإنسانية ، وبين مقتضيات حياته الروحية والمعنوية التي تدفعه لمقاومة طغيان هذا التطور المادى على جوهر الانسانية الكامن في أصل تكوينه وبه وحده يتسامى على كل مخلوقات الله ليصبح كما اراد الله له أن يكون حين خلقه : خليفة الله في الأرض .

بهذا اختلف الاسلام عن كل دين بالمعنى التقليدى للدين كعلاقة روحية بين الفرد وخالقه وما يتمثل بذلك من قيم غايتها تنظيم حياة الفرد في اطار هذه العلاقة . واذا كان الدين بهذا المعنى التقليدى تعبيراً عن حياة البشر البسيطة في مجتمعات البداوة والزراعة البدائية فان الاسلام تعبير عن حياة البشر المعقدة في مجتمعات الصناعة والاقتصاد المتطور . ولأن هذا التطور في حياة الإنسانية الطاعم على العلم هو سبيل الإنسانية الى ان يرث الله الارض ومن عليها فقد جاء الاسلام تعبيراً عنه ليتمكن به الانسان من مواجهة تحديات مرحلة تطوره الخاتمة على الارض . وكل ذلك يقتضي صياغة جديدة للأفكار والمبشر ثلاثم مرحلة سيادة العقل البشري المؤدى في نهاية المطاف الى وحدة الإنسانية مما يستلزم تجاوز التناقضات والشنائيات في داخل نفس الانسان وفي الطبيعة في اطار توازن كوني يحقق به الانسان الانسجام داخل نفسه ، تكاملاً بين قدراته المادية والمعنوية لادراك كمال انسانيته ويحدث به الانسجام بينه وبين المجتمع توازناً بين فردية الفرد وجماعية الجماعة ، لبلوغ الانسجام الشامل بينه وبين بقية الإنسانية وبينه وبين الكون وخالق الكون .

ومن خلال مبدأ التوحيد تنحد الإنسانية من مظاهر الكون في سلوك العبودية لله خالق كل شيء . ومن خلال تطبيق هذا المبدأ على حياة الانسان مساواة بين البشر وعدلاً في علاقاتهم الاجتماعية تتحقق الوحدة بين البشر فيلتقون اخوة في الله متحابين لا فرق بينهم الا بالتقوى التي هي اسمى تعبير عن كمال انسانية الانسان .

والاسلام بهذه الكيفية تجاوز لمعنى الدين القديم ليصبح صياغة جديدة للبشر ولعلاقاتهم بالمجتمع وبالإنسانية والكون وخالق الكون . وبذلك كان أول ابيولوجية شاملة لا لتنظيم حياة البشر الروحية وبعض حياتهم الاجتماعية فحسب كما فعلت الديانات من قبله وانما لادخال معنى الدين التقليدى في حياة الناس العامة والخاصة ليصبح الدين هو الوجه الآخر للعالم وتصبح الدنيا هي وجهه الدين الآخر . فيزول بذلك الانفصام بين الدين والدنيا وتصبح القيم والمثل العليا أهدافاً اجتماعية يتعايش معها الناس في حياتهم المعادية لارتباط شعائر الدين وأحكامه بواقع الممارسة في حياة الفرد والجماعة . وبذلك ترتبط حياة

الفرد الروحية بواقع حياتهم المادية فتتوحد شخصية الإنسان لمواجهة تحديات الحياة بكل ملكاته المتكاملة ماديًا ومعنويًا . وهذا المزج بين الدين والدنيا في شخصية الفرد وفي حياة الجماعة أحدث ثورة في طبيعة الفرد وفي طبيعة الجماعة إذ اكتسب به الفرد شخصية جماعية بحكم ما ترسب في ضميره من قيم الدين وممارساته التي هي في جوهرها قيم الجماعة صارت في ذلك إلى مرتبة ( الفرد - المجتمع ) أي ( المواطن - الدولة ) الذي هو جماعة في فرد ودولة في ضمير مواطن . وبذلك تتعدل العلاقة بين الفرد والجماعة ليصبح كل فرد قائمًا بأمر الجماعة وصالحها بالزام الضمير لأخوف من القانون ولا رهبة من السلطان ، كما هو الحال في المجتمعات المنظمة التي لضمان لاجتماعيتها إلا عن طريق القانون وخوف الناس منه لطفيان فردية الأفراد وإنانيتهم أمام واجبهم الاجتماعي . ولاستبداد المصالح الخاصة بالمصلحة العامة . وبذلك تعتمد الجماعة الإسلامية في قوة تماسكها على قدرات أفرادها الذين يرعون حق الله وحق الجماعة في أنفسهم وفي غيرهم بواعز من الداخل . فتبقى الجماعة قوية بقوة أفرادها وإن انهارت الدولة وسقطت الحكومات لأن قوة الجماعة في نظام الإسلام نابعة من قوة الفرد الذي تربي على حياة الجماعة في كل عبادته ومعاملاته فقام مقام الجماعة ، وليس على الله بممتدع أن يجمع العالم في واحد . ولهذا السبب لم يتوسع الإسلام كثيرًا في الحديث عن الدولة وأجهزتها لأن الدولة فيه قائمة بقوانينها وروادعها ونظمها في ضمير المسلم متى رسي تربية إسلامية حقيقية ولا يبقى للدولة من بعد ذلك إلا القضايا الاستراتيجية الكبرى البعيدة عن حياة الناس الاجتماعية التي تنظمها علاقات الجماعة الإسلامية الكامنة في ضمير المسلمين . ومن أجل ذلك بقيت مجتمعات المسلمين على مستوى العالم قوية متماسكة بعد انهيار دولة الإسلام بقرون طويلة وتمدت في وجه الهجمة الاستعمارية في حين ذابت معظم الحضارات التقليدية الأخرى في إطار حضارة الغرب وتلاشت في معظم الأحوال مجتمعاتها التقليدية في وجه نموذج المجتمع الغربي .

وبذلك لا يصبح الإسلام دينًا بالمعنى التقليدي للدين فحسب بل يصبح إلى جانب ذلك نظامًا اجتماعيًا وفكريًا لا يصوغ حياة الأفراد وعلاقات الجماعة فحسب بل يتعداها ليتحكم في صياغة العناصر البشرية

ذاتها . فهو وقد جاء معبرا عن مرحلة وحدة بشرية لابد له من التوصل الى تحقيق هذه الوحدة بين البشر بمحاربة كل الدعوات القديمة التي تفرق بين البشر على اساس الدين أو العرق أو المركز الاجتماعي وتأكيد المساواة بين البشر . ففتح بذلك الباب واسعا لتلاقح البشر وتمازج الاجناس والاعراق في سماحة واخاء لا فرق بين اسود وابيض ولا أحمر واصفر . وفي ذلك الغاء لعنصرية اليهود التي قصرت دين الله على اليهود دون غيرهم من البشر وسمتهم شعب الله المختار ومنعتهم من الاختلاط بغيرهم من عناصر البشر مما تجسد في الصهيونية كما تمارسها اسرائيل ، كما فيها الغاء لعنصرية الرومان التي قامت عليها حضارة الغرب الراهنة التي تميز الروماني في الماضي والاوربي والغربي عامة في الحاضر على بقية البشر فتفتح المجال واسعا امام التطرف العنصري كما برز في النازية والفاشية وكما هو الحال الآن في الفعل العنصري السائد في جنوب افريقيا .

والاسلام كصيغة للبشر وللمجتمعات ليس للمسلمين وحدهم بل هو لكل الانسانية . ولابد له من التسامح والحرية ليتم بمده كل من يستظل بظله وهل دولته مسلما وغير مسلم . ولذلك كان الاسلام هو الدين الوحيد الذي أعلن في صلب تعاليمه الحرية الدينية ( لا اكراه في الدين ) و ( لكم دينكم ولي دين ) و ( ومن شاء فليؤم من ومن شاء فليكفر ) ، وكان هو ايضا الدين الوحيد الذي اعترف لمخالفه بالحق وفي البقاء ، وجعل لاهل الديانات الاخرى حماية في دمة المسلمين ليصح اسلام المسلم الا بالوفاء بها الى الدرجة التي كان فيها الخوارج يقتلون مخالفهم من المسلمين ولا يتعرضون لأهل الدمة الا بالتوقيف والاحترام .

ولهذا كان الاسلام في كل بيئة يحل بها اكثر من دين بالمعنى التقليدي للدين ، لأنه يصوغ حياة الافراد والجماعات صيغة انسانية جديدة تتلashed فيها الفروق بين البشر وتتلاقح الثقافات ليخرج الى الوجود تركيب بشري وحضاري جديد يمتزج فيه الماضي بالحاضر وتتقارب الجماعات بحكم اختلاط الدماء بين الافراد والجماعات وتتوحد النظرة بالالتقاء حول القيم الاجتماعية التي يحقق بها الاسلام توحيد البشر . فيكون الاسلام بذلك الرابطة الكبرى التي تصل بين البشر وتوحد بينهم ،

ومن أجل ذلك تحدثت في أكثر من مقام عن القومية الإسلامية التي تحقق للمجموعة المحلية التوحيد في إطار مواضعها الجغرافية والثقافية بوحدة إنسانية أكبر تصلها بغيرها من الشعوب الإسلامية التي تشترك معها في الوجدان الواحد والنظرة الإنسانية التي رسختها تعاليم الإسلام في النفوس .

ومعنى ذلك أن الإسلام لا يلغى شخصيات الشعوب ولا يحارب موروثها الإنساني ومعطيات تاريخها وحضارتها ألحين يصادم ذلك تعاليمه الأساسية في وحدانية الله ووحدة البشر وكرامة الإنسان . ولكنه بحكم خاصيته في التسامح يتعرب في كيان الجماعة في تودة ورفق يبدل وبغير دون أن يحدث هزة في حياة الجماعة فيأخذ خير ما في ماضى البشر من قيم حية وإيجابيات نافيا ما علق به من أوشاب الشرك والوثنية وجهالات القرون فيبعث في ماضى الأمة الحيوية في إطار الإسلام الفاعل . والإسلام في ذلك يختلف عن غيره من الحضارات بما فيها حضارة الغرب الراهنة التي إلتتهائش مع غيرها من الثقافات بل تسعى إلى إبادتها ما أمكن ذلك وإحلول محلها . هذا في حين أن الإسلام يبث على كل ماضى صالح من قيم الماضى وممارسات الأمم لأنه دين فطرة يقبل كل ماضى معقول وصالح من تجارب الأمم . ولا يستنكف من إقرار كل ما لا يتعارض مع الذوق العام والخلق والمنطق من الممارسات . ولذلك كان العرف مصدرا من مصادر التشريع المعترف بها منذ عهد رسول الله (ص) . وفي هذا الإطار وحده يصبح الحديث عن الإسلام السوداني أو المصري أو الإندونيسي ، لأن الإسلام كما رأينا من قبل يتفاعل مع البيئة المحلية فيتصل ماضى القوم بحاضرهم في إطار إسلامهم الفاعل لأن هذا الإسلام الفاعل قد هضم في منظوره العام كل إيجابيات الماضى وقيمته الحية ومنحها حياة جديدة في إطار الإسلام . ومن هذه الناحية تكون الشخصية الوطنية أو القومية قد وجدت أسس تعبورها في ظل إسلامها المعاش . وفي ذلك دحض لفكرة القومية الأوروبية الغبقة القائمة على العنصر والتي سعى بها المستعمرون لتزييق وحدة الأمة الإسلامية بردها إلى جاهليياتها العنصرية القديمة فنادوا بالفرعونية في مصر والساسانية في إيران والفينيقية في لبنان . وهكذا ناسين أن إسلام المسلمين في هذه الأقطار وفي غيرها من بلاد المسلمين قد هم في إطاره كل إيجابيات ماضى مصر



ومنحه بعدا انسانيا جديدا مما يضاعف من قدرته على البناء والازدهار في تفاعل مع مقتضيات العصر . بذلك لايفقد المصري (مثلا) بأسلامه ما ورثه من اجداده الاقدمين من قيم كريمة بل تجد هذه تعبيرها الأسى من خلال نظرة الاسلام الانسانية الشاملة المتسامحة مع كل ما هو انساني وخير من تراث البشر . وبالعكس ذلك يفقد المصري بتخليه عن اسلامه جوهر شخصيته التفاعلية ويفقد معه الماضى والحاضر في آن واحد .

والسودان الحديث نموذج لهذا الرابط العضوي بين الاسلام وبين فعالية الشخصية القومية . مايمتاز به أهل السودان من سمات بشرية ناجم عن ديمقراطية الاسلام في تكافؤ الأعراق مما جعل اختلاط العرب بغيرهم من المجموعات البشرية في اصلاخ السودان المختلفة نموذجا فريدا لما يجب ان تكون عليه العلاقات بين البشر في مثل هذه البيئة التي تعج بألوان البشر من حاميين وساميين وزنج . وليس من شك في ان الشئج البشري الذي امتزجت فيه الدماء بهذه الطريقة مدين بوجوده لقيم الاسلام التي تسوي بين البشر وتعمل بينهم برباط الاخوة في الله والانسانية ولاكتفى بتمازج الدماء بل تتعداه الى صياغة الشخصية البشرية صياغة يتعمل فيها ماضى الناس بحاضرهم في اطار اسلامهم كما قلنا . ومعنى ذلك أن اسلام أهل السودان في بيئاتهم المختلفة قد تفاعل مع معطيات هذه البيئات التاريخية والثقافية ومنحها بعدا انسانيا يصل بينها وبين غيرها من النماذج الوطنية على مستوى العالم . وهذه الوحدة الاسلامية العالمية من خلال التنوع الوطنى هي سر انتشار الاسلام في اوطانه المختلفة دون رماية من دولة او غزو من جيوش . والسودان ايضا نموذج لهذا التفاعل الخلاق بين قيم الاسلام ومواصفات بيئات أهل السودان في كل ابعادها الثقافية والتاريخية والبشرية الذى انتهى بتأكيد سمات انسانية مشتركة يلتقى عندها معظم أهل السودان . ماداموا مؤمنين جميعا بالله خالق الوجود . فأن الاسلام في السودان قد صاغ شخصية الفرد السوداني المسلم صياغة انسانية اخذت في منظورها الامام كل ماورثه أهل السودان من ماضيهم الضارب الجذور في اعماق التاريخ .

فالاسلام بالنسبة اليهم ليس مجرد دين ينظم علاقة الفرد منهم

بخالفه فحسب، بل هو مقوم اساس الشخصية الإنسانية وعلاقات مجتمع وانتها حصارى وتعبر عن الماضى فى كل ابعاده الممتدة لقرون طويلة قبل الاسلام . ومن هذه الناحية فان اسلام اهل السودان الذى صاغ وجودهم على هذه الهيئة هو الركن الاساسى لوحدتهم الوطنية القاشمة على وحدة الشخصية القومية المرتكزة على موروث الماضى فى اطار الاسلام المعاش . ولهذا السبب تحدث الدستور الدائم الملقى فى مادته (١٦ أ) عن الاسلام دين الغالبية الذى يهتدى المجتمع بهديه وتسعى الدولة للتعمير عن قيمه كما تفعل بالمثل للمسيحية حسب نص الفقرة (ب) من نفس المادة .

ومن هذه الناحية فأن الحديث عن ابعاد الدين من السياسة كما تبشر بذلك علمانية الغرب لا معنى له فى نظام الاسلام الذى لاتنفصل شعبة فيه عن اختها لتكامل حياة الناس فى كل ابعادها تحت ظله . فدينهم هو هادى سلوكهم الشخسى كأفراد وهو منظم علاقاتهم الاجتماعية كمجموعة وهو الماضى والحاضر والمستقبل . فمن سعى الى عزل المسلمين عن دينهم فلن ينتهى بهمزلة عن مجرد دين بل يعزلهم فى واقع الأمر عن كل مقومات حياتهم الخاصة والعامة . فى حين ان ذلك ممكن وميسور فى المجتمعات التى تدين بأى ديانة اخرى غير الاسلام لان الدين لاينظم الاجزاء بمسيرا من حياة افرادها وبخية الحياة الطاعلة تقع خارج دائرة الدين وتستمد قوايتها ومواصفاتها الاجتماعية من تراث اليونان والرومان ولتعب المسيحية الا اضعف الادوار فى نظامهم الفكرى والاجتماعى . ومن ثم سهل عليهم اقتصاصها من حياتهم العامة فبحرر وجودهم بتحررهم من سطوة الكهانة التى سعت الى السيطرة على جوانب من حياة الناس من مؤهلة للقيادة فيها لان الامور فى المسيحية موزعة بين ماهو لله وماهو لقيصر، فالانفصام عن الحياة كامن فى تعاليمها، وبذلك تكون العلمانية الغربية ردا للامور فى نصابها فى حالة المسيحية . أما فى الاسلام الذى مزج بين ماهو لله وماهو لقيصر فى تركيب عضوى ذاب فيه ماهو دين فى ماهو دنيا لازالة الازدواجية فى حياة البشر بين الفكر والعمل والعقيدة والوجدان والروح والحب ليتعامل الانسان مع الوجود كوحدة متكاملة . فالعلمانية تدمير للكائن الحى بفصل روحه عن جسده .

ولهذا السبب كانت حرب الاستعمار على الاسلام فى حياة المسلمين

أشرف من كل حرب شنوها على أي ديانة أخرى مخالفة لدينتهم . وقد أدركوا منذ البداية أنهم لن يتمكنوا من التأثير على حياة المسلمين إلا بتعميق انفصال المسلمين عن مصدر قوتهم الذي يستمدون منه مقومات وجودهم في حياتهم العامة والخاصة وهو إسلامهم الذي واجهوا به الهجمة الاستعمارية في طول العالم الإسلامي وعرضه كما يتبين من حركات الجهاد في أفريقيا وآسيا وكل بلاد المسلمين في القرن التاسع عشر . زمن ثم لأعجب أن رأينا المستعمرين بعد أن سيطروا على معظم بلاد المسلمين يغبون الخطط والمتاهج في التعليم والثقافة وكل مرافق الحياة العامة بحيث ينبت المسلمون عن فعالية إسلامهم فيثقل وجودهم بحيث لا يعدو ذلك الجانب الشخصي التعبدى الذى هو الدين بالمعنى التقليدى للدين كما هو حال كل مجتمعات الغرب . وبذلك رجع مجتمع المسلمين إلى حالة الفترة التى انفصل فيها الدين عن الدنيا وأنتى جاء الإسلام أملاً لعلاج أوضاعها . ولهذا السبب انطلعت معالم الشخصية القومية بانبتائها عن مصدر غذائها الفكرى والحضارى ووصلت جذورها بمصادر غريبة عنها فأصابها العمق وسهل على المستعمرين تشكيل حياة المسلمين بالطريقة التى تحلو للمستعمرين .

وكان من الطبيعى أن يعقب التحرر السياسى تحرر ثقافى وحضارى يسترد به المسلمون أسالة شخصيتهم القومية ويصلوها بجذور ابداعها الكامنة في حضارة الإسلام التى ساءت وجودهم على مدى الزمان . وفى ذلك استعادة لفعالية هذه الشخصية وتجديد لروحها وتنشيط لقدراتها على المطاء . وعلى الاستفادة من عطاء الآخرين . فان من لا شخصية له لا يفيد ولا يستفيد لأن حتى الأخذ عن الآخرين محتاج لمقومات خاصة والا فخلط الصالح بالصالح لانعدام المعيار الذى يقيس به المطلقى ما يعرف له من بدائل فيرفض حيث يجب الرفض ويأخذ حيث يجب الأخذ . ولكن يتيسر ذلك إلا باستعادة فعالية الشخصية القومية التى طمسها مخططات المستعمرين حين طمس وجود الإسلام الفاعل فى واقع حياتهم المعاشة . وليست الدعوة إلى أسترداد فعالية الإسلام فى حياة مسلمى السودان دعوة إلى الفرقة مادامت هذه غايتها لأنها دعوة إلى أسترداد فعالية الوحدة الوطنية الحلقية النابعة من وجدان الناس وفكرهم الموجهة بما رسخ فى ضمير من حسن اجتماعى وأخوة فى الله والإنسانية تتجاوز علاقات الدم والأرض

والجواره. ولهذا السبب وحده كان السودان الحديث وحدة انسانية لا تقل عن الوحدة الانسانية المجاورة في عصر التي ظلت لما يقرب من مائة قرن خاضعة لسلطة مركزية أو نظام اداى يفرض على الناس التوحد في حين عاش السودان طوال هذه القرون قبائل وجماعات متفرقة ولم تخضع لسلطة مركزية فعلية إلا في العصور الحديثة. وما كان يجمع بينها على تفرقها هو هذا الوجدان المشترك. هو هذه المياعة الانسانية الفاعلة التي وجدت بينها طوال قرونها الاربعة عشر الماضية. ولولا هذه المياعة المشتركة لما تمكن الفونج من بسط سلطانهم على معظم أقاليم السودان من أطراف الجنوب الى الشمال والشرق والغرب فمهدوا السبيل للحكم التركي الذي أكد وحدة البلاد الادارية المرتكزة على وحدتها الفكرية والشعورية التي برزت في منغوانها وقوتها في المهدية وفي بداية مدام أهل السودان للمستعمرين في كررى وغير كررى.

ومثل هذه الدعوة للتحرر الثقافي والحضارى ونقضى مخططات المستعمرين في التربية والحياة العامة استرجاعا لفعالية الشخصية القومية لا تحرم غير المسلمين من التعبير عن قيمهم كما نص على ذلك الدستور. والدولة ذاتها مكلفة بذلك. ومما يسهل الأمر ان المسلمين انفسهم قد استوعبوا في منظورهم معظم تراث أهل السودان بما فيه المسيحية التي تفاعلت معها حضارة الاسلام على عهد النبوة فهتمتها وضمت قيمها في اطارها حين قبل أهل النبوة الاسلام. ومن هنا كان هذا الاستقرار الدينى الذى صاحب هذا التفاعل طوال التسعة قرون التي سبقت ظهور دولة الفونج. فقد كان التفاعل سلميا لم نسمع بحرب بين المسلمين والمسيحية في دولة علوة. فخلا عن ان الاسلام كما رأينا لا يعادى المسيحية ولا اليهودية بل يمنحها حماية الله ورسوله. وإذا كان هناك من عداة فهو عداة الغربيين الذين اعتبروا المسيحية مظهرا من مظاهر قوميتهم فعادوا الشعوب غير المسيحية وحاربوا بنقص القدر ثقافتها ودياناتها وسعوا الى فرض استعمارهم العسكرى والاقتصادى والثقافى. أما أهل السودان من المسلمين فلا يكونون لأخوانهم المسيحيين إلا كل حب ومودة لأن اسلامهم لا يكتمل إلا بحماية حقوق اخوانهم من أهل الكتاب الذين أمر الله بحمايتهم. وهناك فرق بين الصليبية الاستعمارية التي هي مظهر من مظاهر عدوان الغرب على بقية العالم غير

الفرس وبين المسيحية السمحة التي هاشت في أمن واستقرار في كنف دولة  
الإسلام طوال تاريخ الإسلام ووجد المسيحيون في ظلها كل فرس الأردهار  
والتقدم كما تشهد بذلك كتب الغربيين قبل المسلمين . ولم تعرف  
علاقات المسلمين بالمسيحيين التوتر إلا حين أجمع المستعمرون نيران  
الفتنة بين الأخوة لخدمة أغراضهم الاستعمارية عملا بالحكمة  
الاستعمارية غرق تسد .

الدين كما قلنا في البداية سلاح ذو حدين . وخطره عظيم حين  
يستغل لشغال الفتنة بين الناس . وفي التجربة الاستعمارية التي نشهد  
أفا عيّلها في الشرق الأوسط على يد الصهيونية عظة لنا وعبرة .  
أن وضع السودان الذي يطرئ على البشر التسامح ويجعله شيعة من  
شيم النفوس قد أضاف إليه الإسلام بعدا وعمقا ضمان وأي ضمان ضد التعصب  
والتطرف وتمزيق الوحدة الوطنية بأسم الدين .

## جدلية الوحدة والتشتت

في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان

د. عشاري أحمد محمود

### ١/ مقدمة

إن لغة خورا جوهريا في قضايا الوحدة الوطنية في السودان ،  
ما اتحل منها مباشرة باللغة العربية وتعزيزها ، وحماية اللغات  
المحلية ودعمها ، وتعريب التعليم والإدارة والمجتمع، ومحو الأمية ،  
وما للغة من أثر دينامي فاعل في تكوينه وتشكيله كالتمايز الطبقي  
والذاتية العرقية ، والهوية الثقافية ، وبلورة الأمة .

وإذا نتعدى في هذه الدراسة لطرح قضية اللغة وتداخلها مع  
قضية الوحدة الوطنية ، فإننا لا نطمح إلى تقديم حلول للمشكلات التي  
تنشأ من ذلك التداخل بل نتوجه إلى فحص الإشكالية اللغوية  
القائمة في السودان ، واكتناها منطقها الداخلي ، تجلية لجدلية الوحدة  
والتشتت التي تنطوي عليها .

ونقسم دراستنا إلى أجزاء " نعالج في كل منها على حدة جانباً  
من جوانب هذه الإشكالية ، فبعد تقديم مرتكزات الإطار النظري الذي  
نعتمده ، نقدم تبياناً لطبيعة التشكيلة اللغوية الانتقالية التي  
توِّلف الوضع اللغوي في السودان وتخلق في جدليتها الداخلية ، أنماطاً  
من اللامساواة اللسانية - الاجتماعية . ثم نتناول عربية جنوب السودان  
ونبين عناصر الوحدة والتشتت الكامنة في توزيعها الانتشاري ، وفي  
خصوصيتها التاريخية وفي قدرتها على استيعاب التراث الشعبي  
المحلي ، وفي تغير بنيتها اللسانية في اتجاه التلاقى مع هامية  
الخرطوم . كذلك نعرض للمواقف المعادية للغة العربية من قبل  
منظمة كنيسية عالمية تعمل في جنوب السودان ، هي المعهد المسيحي  
للدراستات اللسانية ( Summer Institute of Linguistics ) . وأخيراً  
نطرح رؤيتنا حول مسألة اللغات المحلية ، محور قضايا اللغة والوحدة  
الوطنية .

## ٢ / جدلية الظاهرة اللغوية وتاريخيتها

في مشروعنا للتمدد لقضايا اللغة والوحدة الوطنية نعتمد رؤية جدلية تاريخية سنضع مرتكزاتها النظرية ومعالجتها هنا في سياق هذا البحث . وستبين لنا جدوى هذه الرؤية في توجيهنا الى رصد كوامن الوحدة والتشتت التي تنطوي عليها مسألة اللغة في السودان ، وفي معالمتنا لتفاعلات الظاهرة اللغوية مع عناصر الكل الاجتماعي الاقتصادية والسياسية ، والأيديولوجية ، وفي سعينا لتنفيذ الى دينامية التغيرات التي تخضع لها اللغة في بنيتها اللسانية الداخلية وفي علاقتها الخارجية المتصلة بالانتشار والانحسار .

وباعتماد هذه الرؤية الجدلية التاريخية ، فاننا نتجاوز الدراسات والأفكار التي تنطلق من مواقف تفهيمية مسبقة للغة العربية ، وتلك التي تنطلق من مواقف رومانسية تجاه اللغات المحلية . وكذلك نتجاوز هذه الرؤية ، بمقتضى العقولات العلمية التي تركز عليها ( الكل ، التناقضات ، التغير ، والفاعلية ) ، نتجاوز الدراسات ذات النزعة التجريبية السامية الى تقديم حلول ترفيحية لوصفات تخديرية لمشكلات اللغة الأساسية المتمثلة بقضايا الوحدة الوطنية .

ان الظاهرة اللغوية ، حين نخضعها للنظر في اطار الرؤية الجدلية التاريخية تتكشف لنا مسألة لا يمكن تناولها كمعطى ساكن تعمل فيه ، أو حوله ، اجراءات نظرية أو منهجية لا تاريخية . وسنقدم في الأجزاء التالية تبياناً لمرتكزات التناول الجدلي لتاريخ الظاهرة اللغوية في تداخلها مع قضايا الوحدة الوطنية ، وهذه المرتكزات هي :-

فاعلية المستوى النغوي كمستوى ممارسة مستقل نسبياً في منظومة مستويات الممارسة في الكل الاجتماعي ، ولصاغة التغير بالغة سوا\* كان ذلك في بنيتها الداخلية ام في العلائق الخارجية التي تدخل فيها ، ولزامة التناقضات اللغوية المتصارعة في المجتمع متعدد اللغات ، وتفاعل اللغة مع العرقية في أوضاع التداخل بين - جماعي .

## أ/ اللغة كمستوى ممارسة فاعلة :-

أن للموقع الذي تتبوأه اللغة في منظومة عناصر الكل الاجتماعي أهمية جوهرية على المستوى النظري ، من حيث اتجاهات توصيف وتفسير أشكال تحقق الظاهرة اللغوية في المجتمع ، وعلى المستوى العلمي ، من حيث دور المعلومات المستقراة من الدرس النظري في استبصار آفاق جسم قضايا اللغة ، التقنية منها والسياسية .

فاللغة ليست ، كما تذهب بعض المعالجات الماركسية غير المتعمدة جزاً ١ من البناء الفوقي مثلها مثل الأيديولوجية ، وأشكال الوعي الإنساني المختلفة محكومة ومحددة بأثر البناء التحتي (الاقتصادي) (١) وهي ليست ، كما شوحي الأفكار المستوحاة من بعض الدراسات التجريبية ، ظاهرة عاكسة للتفاعلات التي تحدث في الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أنها أي اللغة ليست وسيلة اتصال حسب ، ولكن اللغة تتمثل وجوداً مادياً فاعلاً ، ذا استقلال نسبي ، في المجتمع .

ولكن نجد هذه الفاعلية التي تنطوي عليها الظاهرة اللغوية في ذلك الكل الاجتماعي ، فأننا نستلهم مقولات نظرية لويس التوسير في مشروعه للتكملة النظرية الفلسفة الماركسية ، وهي المقولات التي تدور حول مستويات الممارسة المكونة للكل الاجتماعي ، فنقترح إدراج الظاهرة اللغوية كمستوى ممارسة لسانية لها ذات الطبيعة البنائية والفاعلية المتبادلة التي لأنواع الممارسة البشرية الأخرى المعتمدة في نظرية التوسير وهي الممارسة الاقتصادية ، والممارسة السياسية ، والممارسة الأيديولوجية ، والممارسة العلمية (٢)

وإذا تفيق هذه الدراسة عن أيراد تفاصيل نظرية التوسير فأننا نكتفي بإيراد الفكرة المحورية التي تنطوي عليها وتنطلق منها وهي القول بوجود مستويات نوعية مختلفة للممارسة البشرية (ممارسة اقتصادية ، سياسية ، وإيديولوجية ، وعلمية) مترابطة داخل وحدة المجتمع البشري . وتشترك كل ممارسة مع رصيفاتها في خصيصة انطوائها على أعمال جهد إنساني في عملية تحويل مادة خام معلومة ، إلى ناتج محدد ، بواسطة استخدام وسائل إنتاجية محددة . وتختلف



الممارسات بعضها عن البعض الآخر في طبيعة وخصوصية الجهد الانساني،  
والوسائل المستخدمة والمادة الخام والنتائج النهائية . كذلك تختلف في ان  
لكل منها تاريخا اجتماعيا مستقلا ، ووتأثر تغيير مختلفة التمارع  
عبر الزمان .

واذ تندرج أنواع الممارسات المختلفة في كل اجتماع مركب ، فان  
لكل ممارسة فاعليتها المحددة لتكوين الممارسات الاخرى ، ولتكوين  
الكل الاجتماعي المركب ذاته كما أن للممارسات الاخرى ، والكل الاجتماعي  
ايضا ، فاعلية محددة لطبيعة تلك الممارسات الاخرى من جهة ، وبينها  
وبين الكل الاجتماع من جهة أخرى ، ويكون للممارسة الاقتصادية ، في  
خاتمة المطاف ، الاثر الحاسم في تكوين الكل الاجتماعي .

ونحن حين ندرج اللغة كمستوى ممارسة له ذاتية وبنية داخلية  
واستقلالية النسبية داخل المنظومة الكلية ، فذلك لكي نجد الظاهرة  
اللفوية ، نظريا وعمليا ، في الكل الاجتماعي ، ولنعلم العلاقة الجدلية  
التي تربط اللغة بمستويات الممارسة الاجتماعية المختلفة ، كل على حدة ،  
وتلك التي تربطها بتفاعلات الكل الاجتماعي ، في كليته من جهة أخرى .  
وكذلك نسو كذا ان حل قضايا الوحدة الوطنية في السودان ، من حيث انها  
قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأيديولوجية ، لن يكتمل في  
غياب ايجاد حل لقضية اللغة المتجذرة أصلا من تفاعلات الممارسة  
الاقتصادية وفي انماط تشكل البناء السياسي وفي اسقاطات الأجهزة  
الايدولوجية في المجتمع . ومن منطلق هذا الطرح النظري لموقع اللغة في  
الكل الاجتماعي ، تسقط تلك المحاولات التبسيطية ، والسطحية ، التي تنمى  
لقضايا اللغة مجتزئة من اسبققتها الاقتصادية والسياسية والايدولوجية  
ومن أبعادها المتملة بآفاق التحول الاجتماعي .

### ٢- اللغة كظاهرة اجتماعية متغيرة ومحوكة تاريخيا

أن اللغة ظاهرة اجتماعية محكوكة تاريخيا ، ومثلها مثل الظواهر  
الاجتماعية الاخرى ، فانها تندرج تحت اثر القوانين الجدلية للتغير  
والتحول . فهي متغيرة دوما في بنيتها اللسانية الداخلية من حيث  
تباين عناصرها الصوتية ، والنحوية والمعجمية ، وتطورها في اتجاهات  
معلومة تحت أثر التماس والتداخل مع أنظمة لغوية أخرى ، وبمقتضى

التفاعل مع ممارسات الكل الاجتماعي ، الاقتصادية منها والسياسية والايديولوجية ، مما يخلق لهجات اقليمية وطبقية وعرقية ونوعية .  
كذلك نجد أن اللغة داخرة في محور التغير من حيث علاقتها الخارجية النازعة الى التناقض والتعارض في أوضاع التماس اللسان - الاجتماعي .  
وفي السودان، تتمثل هذه الخاصية في تفاعلات شيارات الانتشار (العربية) ، والانحسار (اللغة النوبية) ، والتلاشي (لغة البرقسيدي) ، والاتهام العضوي (لغة الفولاني في مايرنو) ، والتسبيك الدنيامي (العربية والدينكا في ابيي) التي تنطوي عليها العلاقات اللغوية في أوضاع التعدد اللغوي .

ان ظواهر التغير والتحول والتباين التي تسم الأوضاع اللغوية في السودان تتأصل تاريخيا في التطور غير المتكافئ المتخلف من تمفصل الريف (حيث تهيمن اللغات المحلية) بالمدينة والاقتصاد القومي (حيث تهيمن العربية) . وقد تولدت عن هذا التماثل ظواهر اجتماعية أضحت تفاعل، على وتاثر متسارعة، عمليات التغير والتحول والتطور اللغوية .  
وهذه الظواهر الاجتماعية تتمثل في النمو السكاني في المدن ، والهجرات والتزاوج بين أفراد المجموعات العرقية - اللغوية وبرلثة المزارعين ، والانتشار النسبي للتعليم بالعربية ، وانحسار الاسرة كوحدة العمل الاساسية التقليدية في القرية . ومن جهة أخرى فالحقد تحققت العناصر المختلفة المكونة للتشكيلة اللغوية الانتقالية في السودان ، بحيث أصبحت نواحي انتشار العربية وانحسار اللغات المحلية تعمل آنيا وفق المنطق الداخلي للبيئة اللغوية الانتقالية بقوة الدفع الذاتية .

ان تجذر سمات تغير الظاهرة اللغوية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمازجها مع تولد الظواهر الاجتماعية الثانوية ، وانطوائها المعنوي في المنطق الداخلي لدينامية التشكيلة اللغوية الانتقالية - كل هذا يستتبع نتائج محددة لقضايا اللغة والوحدة الوطنية المتعلقة بالمعنى الانساني الى التدخل ، عمليا أو شعوريا ، في المسار الحتمي الذي تأخذه الظاهرة اللغوية . ذلك ان السعي التخطيطي لابد أن يركز على وعي علمي بحدود امكانيات التدخل الانساني في اعادة تشكيل الظواهر اللغوية المتحققة . فاذا كانت اللغات المحلية آخذة في الانحسار يحكم التدبير التاريخي لتفاعلات البنية الاجتماعية المولدة

دوما للظروف الموضوعية العادية التي تحكم المسار لكل لغة ، فان الاعتقاد في امكان المحافظة على هذه اللغات ، في هذه الاوضاع ، يصبح ضربا من غروب خداع النفس .

كذلك نخلص من هذا الطرح الى أن أية لغة ، من حيث هي راموز مستقل بين رواميز متعددة ، لا تنطوي على حتمية علاقة سرمدية بذوات اجتماعية معلومة . ولكن يمكن ان تتغير اللغة المتحدثة من قبل مجموعة مابالانحسار أو بالتلاشي وتحل محلها لغة أخرى - وذلك هو الوضع الطبيعي بمقتضى لزامة وخاصة التحول في الظاهرة اللغوية .

### ج/ السوق اللساني والقيمة الشرائية للغة

ان اللغة ليست أداة اتصال ومعرفة فحسب ، ولكنها أيضا أداة قوة وسلطة . وقد جاءت نظرية (السوق اللساني ) التي طورها بورديو وبولتانشكي تعبيراً عن هذه الخميصة في اللغة . وإذا نحن استنقنا نصوص المقالات التي تورد مرتكرات هذه النظرية لأغراض هذه البحث عن قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان فاننا نخلص الى ان لكل لغة ، من حيث هي رميد رمزي ، قيمة شرائية نسبية في السوق اللساني الذي يكون فيه لكل قدرة لغوية معلومة (لغة ، لهجة الخ) دور رأس المال .

وينشأ السوق اللساني عندما تندغم مجموعات رطانية متباينة ، أو "قوميات" لغوية مختلفة ، في كيان سياسي واحد . اذ تنتج ، عندئذ ، علاقات قوى متميزة بين هذه المجموعات أو القوميات وفق القوة الاقتصادية ، أو الحجم السكاني ، أو المنعة السياسية لكل منها . وفيما يتعمل باللغة ، فان كل مجموعة تدخل ، ابتداءً ، رصيذاً لغوياً معلوماً (لغتها) تتساقق قيمته الشرائية بحيويتها (حجمها وقوتها السياسية والاقتصادية) ، وبقدرتها على اشتراخ ودعم دور فعلى لذلك "الرأس مال اللغوي" في اجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية (التعليمية) . ذلك أن هذه الاجهزة تنطوي في بعض مراكزها وفي أنماط معينة من أشكال تفاعلها مع عوامل أخرى على كونها مناط الحراك الاجتماعي. وهكذا تكون للغات المحلية ولغات

التخاطب العربية الخلاسية منها والمتسمة بالهجنة ، قيم شرائية دنيا مقارنة باللغات التي نالت هذا أوفر من النمذجة ، واختيرت لغات رسمية أو قومية (العربية) أو أضحت يشتد عليها الطلب والاقبال في إطار سياسات الانفتاح الاقتصادي الراهنة (الانجليزية ، الفرنسية ، الألمانية) .

من هذا المنطلق نخلص إلى أنه لا يمكن أن تكون اللغة مقيمة شرائية ذاتية بمعزل عن دور معلوم في السوق اللساني المحكوم بمقتضيات التوازنات المادية لقوى المجموعات المتعددة ، وإلى أن القيمة الشرائية للغة تتعمل مباشرة بالدور الموكل لها ، وبحيوية هذا الدور ، وبأثره في انتشارها أو انحسارها ، وعندئذ يصبح لزاما على الذين يمعنون لإنقاذ رأسمال مهدد (لغة في مرحلة الانحسار) الدخول في معركة واسعة حول أدوات إعادة انتاج الرأسمال اللغوي المهمين ذي القيمة الشرائية العليا (كالتعليم وأجهزة الإعلام الجماهير الكبرى ، على سبيل المثال) .

كذلك نخلص إلى أن حجم قضية القيم الشرائية النسبية للغات لا يكون على أساس القدرات الذاتية لهذه اللغات ، المتحققة منها أو الكامنة . أي أنه لا يمكن أن يرتكز على أساس لساني ، ولكن على أساس سياسي اجتماعي في المقام الأول . فالعراع في السوق اللساني ليس "مراعيا لغويا" ولكنه عراع بين أفراد في مواقع اجتماعية محددة حول الهيمنة على السوق اللساني والسيطرة على أدواته المختلفة .

#### د/ اللغة والعرقية في إطار العلائق البين - جماعية

إن للعرقية والعلائق البين - جماعية في السودان أثرا جوهريا في قضايا بناء الأمة نزوعا نحو الوحدة أو التكفاء إلى التشتيت ، ذلك أن قضية العلائق البين - جماعية بين العرقيات المتباينة ، التي لفظه دور فعال فيها ، هي قضية الوحدة الوطنية ذاتها ، وموضوعها ، ومحور دوراتها .

إن الدور الفعال للغة في العرقية والعلائق البين - جماعية يأتي من حيث أن اللغة أقوى عامل في الحفاظ على فرادة المجموعة العرقية ، بل أن اللغة ظاهرة تخلق بها العرقية وتتأصل في المجتمع

متعدد العرقية واللغات . وتتداخل اللغة مع العرقية من حيث أن اللغة ، بمقتضى طبيعتها كميراث ذى جذور فى بنية العرقية ذاتها ، يمكن أن تكون رمزا لتعبئة الحس العرقى - القومى عند تصاعد الصراعات البين - جماعية .

وفى إطار العلائق - البين جماعية تكون الشخصية اللازمة ، واللياقة دوماً ، باللغة هى التجاذب الجدلى بين دينامية وحدوية وفاعلية تشيئية . إذ أن ذات الطبيعة الكامنة فى الظاهرة اللغوية التى تؤهلها لتكون قوة موحدة ، من حيث فاعلية اللغة المشتركة فى تنمية حس قومى موحد ومجتمع منسجم - هذه الطبيعة تؤهل اللغة لتكون كذلك قوة مشتتة ، من حيث قابليتها الطبيعة لتشكل كمهazan لحفز المشاعر العرقية وكرمز لتأجيج الصراع البين - جماعى فى منعطفات سياسية معلومة فى المسار التاريخى للقطر متعدد العرقية واللغات .

إن السعى التاريخى للسلطات السياسية المتعاقبة فى السودان منذ الاستقلال ، إلى اتخاذ سياسة لغوية بتنمية لغة مشتركة ( العربية ) إنما ينبثق من اعتقاد ضمنى بأهمية اللغة المشتركة فى خلق وحدة وطنية وبلورة قيم اجتماعية وسلوكى نعطى . ولكن الطبيعة الجدلية للظاهرة اللغوية فى مجتمع متعدد لغات كالسودان تنطوى أنطواً ١١ عضواً على عوامل معقدة تشكل كواكب عميقة فى مسار هذا التوجه . إذ تتعرج مثل هذه السياسة اللغوية القادمة إلى الوحدة لمعارضة شرائح ذات مواقع استراتيجية فى المجموعات العرقية . وتتأتى هذه المعارضة انطلاقاً من احسان هذه الشرائح بأن لغاتها الوطنية ( المحلية ) قد همشت ، وأن قدرتها على الابداع الأدبى والثقافى قد احتبست ، وأن امكاناتها على الحراك الاجتماعى قد كبلت ، وأن هويتها الجماعية قد صودرت .

ومنددٌ تشتد حدة الصراع البين - جماعى الدائر أصلاً لعوامل قد لتكون ذات صلة باللغة ابتداءً ١٢ ، فيبدأ هذا الصراع يأخذ ابعاداً عاطفية تسعر اللغة أوارها .

### ٣/انتقالية الأوضاع اللغوية

ان السمة الجوهرية للأوضاع اللغوية في السودان هي التغير المستمر المتسارع . وتتمحور دينامية هذا التغير في الانتقال التدريجي من هيمنة اللغات المحلية (أكثر من مائة لغة) في اتجاه هيمنة اللغة العربية . واستنادا على دراسات مسحية أجريتها في أقاليم جنوب السودان وفي إقليم دارفور، ودراسة أجريت في حلفا الجديدة، وفي كسلا ومنطقة ريفي الحدود بالإقليم الشرقي (معهد الحروب الدولي للغة العربية : تحت الإعداد)، وفي منطقة الانقسام، يمكن أن نستطع من كل الوقائع التجريبية المتكثرة لهذه الأوضاع بنية انتقالية تنتظم فيها أنماط لغوية أساسية تستقطب ، في آن واحد البعدين الآنسي والتاريخي للانتقالية اللغوية .

النمط الأول : الهيمنة الكاملة للغات المحلية .

النمط الثاني: الثنائية اللغوية بين اللغات المحلية واللغة العربية .

النمط الثالث : الهيمنة الكاملة للغة العربية

ان هذه الأنماط الثلاثة المرتبة لتعكس لنا البعد التاريخي المتعاقبي للانتقالية اللغوية في السودان في تطورها عبر الزمن . فالنمط الأول ، نمط الوجود الأحادي للغات المحلية يتمثل المرحلة التاريخية الأسبق قبل دخول العرب الى السودان حاملين معهم اللغة العربية . والنمط الثالث ، نمط الوجود الأحادي للغة العربية والتلاشي الكامل أو شبه الكامل للغات المحلية ، تمثل المرحلة الأخيرة في عملية التحول اللغوي، وهي مرحلة لم نصلها بعد ، وان استشرطنا بواكير تحققها المستقبلي البعيد بشكل جثني . أما النمط الثاني، نمط الثنائية اللغوية ، فتتمثل مرحلة تاريخية انتقالية داخل منظومة البنية الانتقالية الكلية ذاتها المكونة من الأنماط الثلاثة ،وهي المرحلة الراهنة المتخلقة من تفاعلات التداخل اللغوي بين العربية واللغات المحلية .

ومن جهة أخرى تعكس الأنماط اللغوية الثلاثة البعد الآتسي للتشكيلة اللغوية الانتقالية في السودان . اذ يتزامن توزع هذه

الأنماط في السلوك اللغوي ( المعرفة اللغوية والاستخدام اللغوي) للسودان في مجبوعه , أو لاقليم أو منطقة فيه , أو مدينة , أو قرية , أو شريحة سكانية , أو أسرة , أو فرد . ذلك أن كل وحدة من هذه الواحدات (السودان , اقليم دارفور , مدينة كسلا , وقرية ياي , الشريحة العمالية بمشروع كنانة , أسرة ذات خصوصية اجتماعية محددة فرد ينتمى لأسرة محددة ) نجد انه يتشخص أنها , في سلوكها اللغوي جزء معلوم من التشكيلة اللغوية الانتقالية .

وإذا أخذنا وحدة (الأسرة ) كمثال , فأننا يمكن أن نذهب الى أن كل أسرة في السودان وفق خصائصها الديمغرافية ووضعها الاجتماعي تتمثل التشكيلة سلوكيا لغويا متساويا مع خصائصها ووضعها في إطار التشكيلة اللغوية الانتقالية . فهناك أسرة يتحدث كل أفرادها اللغة المحلية فقط , وأخرى لاتعرف غير اللغة العربية , وثالثة تتعرف بثنائية لغوية بين لغتها العربية المحلية واللغة العربية . وعلى مستوى آخر , نجد أسرا يتباين توزع الأنماط اللغوية في كل واحدة منها وفق الترتيب العمري لأفرادها , حيث يتحدث الكهول اللغة المحلية , ولايعرف الأطفال غير العربية , بينما يتحدث المراهقون اللغتين المحلية والعربية .

وتنطبق ذات الحال على الوحدات الأخرى حيث تحتل كل واحدة منها موقعا معلوما في البنية اللغوية الانتقالية يبقى ثابتا ولكن تشباين فيه مواقع الوحدات المختلفة وفق خصائصها الاجتماعية . فالأسرة التي تحتل موقعا طبقيًا متميزا تميل , الى أن يكون سلوكها اللغوي ذا توجه نحو العربية مقارنة مع الأسرة ذات الوضع الطبقي الأدنى والتي تسكن الأسرة الأولى في ذات الحيز الجغرافي . وهذا مثال توضيحي فحسب إذ أن الصورة الحقيقية أكثر تعقيدا .

ان هذا التعمير لطبيعة الأوضاع اللغوية في السودان - وهو تعمير مبني على دراسات تجريبية - ضروري حتى نبين أن السريان التاريخي للغة العربية , والذي نراه متحركا تحت بصرتنا وفق تدافع وتناقض أنماطه المتساكنة تزامنيا , ان هذا السريان ذو اتجاه دينامي للتحويل من هيمنة اللغات نحو اللغة العربية . إذ ان احتمال تناص تفاعلات عناصر البنية اللغوية الانتقالية الى نهايتها المنطقية الحاسمة

المتعمشة في الهيمنة الشاملة للغة العربية وتلاشي اللغة المحلية بصورة شبه كاملة نشهد له تحقعا جينيا في عدة مناطق في السودان (حلفا الجديدة)، وفي مجموعات عرقية معلومة (الكريش، والنجالقولي، والفيروقي، في غرب اقليم بحر الغزال)، وبالنسبة لأفراد من لطاعات سكانية محددة في مختلف المدن (أطفال مدن الفاشر، وجوبا وكلا) حيث يتصارع الإكتساب المستمر للغة العربية كلغة أم بدلا من اللغة المحلية التي ارتبطت تاريخيا بهذا الدور.

ان اقتناصنا بواقعية التصور الذي طرحناه حول تطور مسار الأوضاع في السودان في اتجاه الهيمنة الشاملة للغة العربية تنطلق من الرؤية التاريخية الجدلية لظاهرة التحول اللغوي المستمر في السودان، هي رؤية ترتكز على مفاهيم نظرية، ووقائع تجريبية، ومقولات تفسيرية محددة ندرجها فيما يلي.

أولا : ان أنتشار اللغة العربية وانحسار اللغات المحلية في السودان فعليتان مترابطتان تاريخيا ومتفاعلتان جدليا، ولا يمكن فصل احدهما عن الاخرى الا تجريدا لأغراض النمط المنهجي. وهما تستمران في التفاعل بمقتضى تآلف تناقضي. فسرمان العربية ينطوي انطوايا ١٦ فوضيا على انحسار اللغات المحلية، لأنه يتحقق بزحزحة اللغات المحلية تدريجيا من مجالات استخدامها. وتسرى هذه الزحزحة وفق ميكانيزمات التزايد الكمي لمعدلات استخدام العربية طارئة اللغات المحلية حتى يحدث، في نهاية الأمر، تغير كفي تصبح العربية بمقتضاه اللغة المهيمنة تعاما في تلك المجالات المعلومة، من هذا المنطلق تسقط التصورات لاستمرار حيوية اللغات المحلية متزامنة مع سريان اللغة العربية، كذلك يسقط كل تصور لوجود شائبة لغوية منسجمة بين العربية واللغات المحلية بحيث يكون لكل لغة دورها في المجتمع، لأن مثل هذا التصور ينطوي على اعتقاد ضمنى بان تفاعلات الانتقالية اللغوية المتحولة من هيمنة اللغات المحلية في اتجاه هيمنة العربية يمكن أن "تجمد" ذاتها في مرحلة من مراحل تطورها بحيث تكون هناك شائبة لغوية منسجمة وقادرة، لكن وضعها كهذه لايتأتى الا اذا استمرت اعادة انتاج المرحلة الشائبة بطريقة دورية لإنهاشية، واذا لم تكن عملية التغيير ذات اتجاه معلوم ابتداءيا. وهذه أوضاع



ليست من طبيعة الظواهر الاجتماعية التاريخية .

ثانيا : ان تمثل كل الانماط اللغوية التي تكون التشكيلة اللغوية الانتقالية في السلوك اللغوي للمجتمعات اللغوية المتعددة في السودان ، بفاعل ديناميكية هذه التشكيلة بحيث يتنامى سريان اللغة العربية بقوة دفع ذاتية وفق المنطق الجدلي الداخلي للبنية اللغوية الانتقالية . اذ ان هذه البنية تستبطن حركية واتجاهية كامنتين بمقتضى العلائق المتناقضة بين عناصرها (الانماط اللغوية) ، وان هذه الحركية والاتجاهية الكامنتين تعملان لصالح العربية بحكم المرتكزات المادية التي تقوم عليها البنية اللغوية الانتقالية مثلما سنبين في الجزء التالي . ولكن لابد من أن نحتريز ، في هذا التفسير الذي سقناه حول سريان العربية وفق المنطق الذاتي للبنية اللغوية الانتقالية ، من ادماج مفهوم البنية ، من حيث هي متطور مجرد ، في الوقائع اللغوية التجريبية التي استشفنا منها مفهوم البنية الانتقالية ابتداءً .

ثالثا : ان عملية سريان العربية وانحسار اللغات المحلية تتركز على أسس مادية تتمثل بأصول جذرية متعددة ، في المسار التاريخي للتحويل اللغوي في السودان . وقد ارتبطت هذه الاصول الجذرية المتعددة بخلخلة الأسس الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي كانت تدعم اللغات المحلية ، وكذلك ارتبطت بإنشاء بنى بديلة مستحدثة ، أو مخلقة من تفضل الأشكال التقليدية والمستجدة . ومن جهة أخرى فإنه قد نشأت هواهر اجتماعية تداخلت تداخلا متعمقا مع مسارعة عملية انتشار العربية وانحسار اللغات المحلية وهي الظواهر المتمثلة في نشأة المدن والهجرات من الريف وبرلة المزارعين ، والتزاوج بين المجموعات العرقية- اللغوية ، والتعليم باللغة العربية وتعقيد شبكات التواصل المباشر أو عبر وسائل الاتصال الجماهيري الكبرى . كذلك تأسست أعراف وتقاليد وتوقعات حيال اللغة العربية واللغات المحلية ارتبطت بالقيم الشرائعية المتميزة لكل من هذه اللغات وبالوعى الشعبي حول مستقبل كل منها .

ونحن اذ نركز على جذور سريان العربية ، والعوامل الاجتماعية المصاحبة ، والقيم الشرائعية المتميزة للغات في السوق اللساني ، فذلك لكس نبين منحة الأسس المادية والقيمية التي يتركز عليها سريان اللغة العربية والتي تنطوي في ذاتها ، على عوامل خلخلة وتقوية دعائم اللغات المحلية في المجتمع .

ولكن هناك نقطة احتراز نظري . أن اكتنازه الفحوى الجدلية للاهرة اللغوية يحتم علينا أن لا ننظر إلى الأوضاع اللغوية في السودان من منطلق تنبؤ آلي . ذلك أن الذي نشهده في السودان ليس سريانا تطويريا محتوما من اللغات المحلية في اتجاه الهيمنة الكاملة للغة العربية . فاحتمالات النكوص وانحسار مد سريان اللغة العربية واردة ما استمرت إعادة توليد التشكيلة اللغوية الانتقالية بأنماطها اللغوية المختلفة ، ومتى ما استجدت الظروف السياسية المواتية . إذ أن الأساس المادي اللغوي الذي يمكن أن ننطلق منه الانكفاء اللغوية في اتجاه إعادة هيمنة بعض اللغات المحلية أو الانفلات نحو لغة مشتركة بديلة موجود متمثلا في نمط الهيمنة الكاملة للغة المحلية ونمط الشنائية اللغوية الموجود في مناطق التداخل اللغوي . أما الأساس المادي الاجتماعي للانكفاء أو للانفلات فبالإمكان غلقه بأعمال إجرائية ات التخطيط اللغوي بالحرمة التي يتطلبها الموقف السياسي المستحدث (انفصال جنوب السودان) وأن تاريخ اللغة العربية في اسبانيا (ومقلية) وفارس يبين لنا أن العربية، بعد قرون من السريان المستمر، قد انحسرت بصفة نهائية أو شبه نهائية بمقتضى تقويض الأسس السياسية والأيديولوجية والبشرية التي كانت تدعم ذلك الانتشار .

ويتبين من العرض السابق أن الوحدة اللغوية بين المجموعات العرقية = اللغوية ، بل وبين الشرائح الاجتماعية المتمايزة داخل المجموعة الواحدة، لم تتحقق بعد. وإذا يكون للممارسة اللغوية زمان تاريخي خاص بها لا يتطابق مع زمان الممارسات الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية، وهو زمان يتسم ببطء نسبي مقارنة مع أزمنة تلك الممارسات ، بحيث لا يتساقط تسارع التغير اللغوي في اتجاه العربية مع سرعة بلورة الظواهر الاجتماعية التي يركز عليها ذلك التغير فإن الوحدة اللغوية لن تتحقق في المستقبل القريب . وكذلك لن تكون اللغة عاملا وحدويا بصفة مطلقة في السودان بالرغم من استمرار تناهي الشنائية اللغوية إلى واحدة لغوية في صالح العربية . ولكن ستهل الانتقالية اللغوية مناهج التجاذب الجدلي بين الوحدة والتشتت . فهي في حركتها التطورية تستبطن كوامن وحدوية من حيث توجهها العام تجاه لغة مشتركة هي

العربية . ومن جهة أخرى، فأنها في تباينها المكوني تنطوي على وقائع تشتيتية من حيث تعدد الأنماط اللغوية وتوزعها غير المتوازي على المجموعات المختلفة ومن حيث ارتكاز هذه الأنماط المتعددة على دعائم اقتصادية وسياسية وايدولوجية تخلق، بدورها، لذلك التباين اللغوي معادلات عرقية، وطبقية وديمقراطية متميزة .

وهكذا يسقط كل حديث مطلق عن الوحدة اللغوية كرافد من روافد الوحدة الوطنية في الماضي ، أوفى الحاضر، أوفى المستقبل القريب . ويصبح التركيز الانتقائي على البعد النازع الى بلورة الوحدة اللغوية المتمثل في السريان التاريخي والآني للغة العربية في اتجاه هيمنتها الكامله . ويصبح اختزالا للوقائع الراهنة، وتهميشا للعناصر التشتيتية في جدلية الانتقالية اللغوية الراهنة، وهذه العناصر التشتيتية تتمثل في التوزيع الآني اللامتوازي للأصدة اللغوية، ومايصاحب ذلك من تمايز في فرص الحراك الاجتماعي .

#### ٤/ كوامن الوحدة والانفلات في عربية جنوب السودان

أن المسألة الأساسية، والحاسمة في تقايي الوحدة الوطنية تدور حول جنوب السودان، وذلك لخصوصيته المتفردة بين الاقاليم والمناطق الأخرى في السودان : خصوصيته التاريخية من حيث جذور تطوره كوحدة جغرافية وبشرية اندغمت في الكيان السياسي الذي عرف بالسودان في فترة متأخرة نسبيا، ومن حيث مسار تطور ذلك الاندغام الذي اتسم، بمفئة أساسية، بالعنف وخصوصية اجتماعية تتمثل في أختلاف نسب، في اللغة، والعرق، والدين وثم خصوصية سياسية تتحدر من ذلك التاريخ وتتداخل مع الخصوصية الاجتماعية وتتمثل، في المرحلة الراهنة، في الحرب التي ظل يخوضها جيش تحرير السودان بقيادة جون قرنق ضد الحكومة السودانية .

أن هذه الخصوصيات التي أشرنا اليها اشارات عابرة تشكل السياق الاجتماعي التي تدور فيه قضية اللغة وتطرح ذاتها كإحدى قضايا الوحدة الوطنية. ولاغرو ان أ تحت قضية اللغة في جنوب السودان أكثر قضايا اللغة تعقيدا في السودان كله . فجنوب السودان تتحدث

فيه أكثر من خمسين لغة مختلفة من مجموع المائة لغة، أو أكثر المتحدثة في السودان، وهي المنطقة الوحيدة في السودان التي تنتشر فيها لغة عربية غلاسية ذات خصائص لغوية واجتماعية منفردة، كذلك هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغة الانجليزية وضع منفرد، كذلك هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغة الانجليزية وضع متميز من حيث المعدلات النسبية للمعرفة بها واستخدامها في مجالات الحياة اليومية والعملية، ومن حيث انها تتمتع بموضع قانوني، وفق اتفاقية أدريس لها ١٩٧٢، يجعلها اللغة الرئيسية في الاقليم الجنوبي، كذلك نجد أن جنوب السودان هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغات المحلية فيه وضع تشريعي يؤمن تدريسها في التعليم الابتدائي، تلك هي متغيرات قضية اللغة في جنوب السودان المتداخلة مع قضايا الوحدة الوطنية، وفي الأجزاء التالية نركز على عربية الجنوب وهي لسان عربي أفريقي ذو خصوصية تاريخية، واجتماعية ولسانية محددة، ونتعدى لاكتناه اشكالياتها، لنعرض لأوضاع توزيعها الآنس وجذورها الوطنية المحلية، وقدرتها الاستيعابية على حمل التراث الشعبي الجنوبي ونزوعها نحو التآلف اللساني مع عاميات شمال السودان، كل ذلك في إطار جدلية الوحدة والتشتت التي تكتنف قضايا اللغة والوحدة الوطنية.

### أ/ التوزيع الانتشاري الآتي لعربية الجنوب

ان عربية الجنوب في أشكاليها الهجين والغلاسية (ع) هي اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها (٥)، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات العرقية - اللغوية الجنوبية الخمسين (أو أكثر قليلاً)، واللغة التي تستخدم، أكثر من أية لغة جنوبية أو اقليمية أو عالمية أخرى كلغة ثانية متساكنة مع اللغة المحلية داخل حدود المجموعة العرقية - اللغوية الواحدة، واللغة الأكثر سريانا كلغة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان، كذلك هي لغة الخطاب السياسي السائدة والأوفر حظا للاستجابة والقبول لدى الجمهور متباين اللغات الذي يؤم الندوات السياسية، والذي يستمع إلى البرامج المبلوثة من إذاعة جوبا.

وعربية الجنوب هي اللغة التي يتنامى سريانها الوظيفي متنوعة بعض أنواع من التراث الشعبي الجنوبي ، ومتكيفة كأداة فعالة للأبداع الفني المتمثل في المسرح ، الشعبي منه والمدرسي ، وفي الفناء وهي اللغة التي تستخدم أحيانا كثيرة من قبل المعلمين لشرح وترجمة دلالات اللهجة العربية ، الفصحى ، لغة التعليم (٦) . ولكن ، وبالرغم من هذا التوزع الانتشاري العريض ، فإن الوحدة اللغوية لجنوب السودان لم تتحقق بعد بصورة حاسمة ، فهي مازالت في مرحلة من مراحل تحقيقها التي قد تتواصل إلى نهايتها المنطقية الحاسمة ، أو قد تعرقل وتكبح وتتحول اتجاهات مسارها . ذلك أن الشروط الموضوعية للانقلاب من المسار التطوري في اتجاه الهيمنة الشاملة للغة العربية مستبطنة في تضاعف الوضع اللغوي الشامل الذي تقع في إطاره عربية الجنوب ، فتوزع عربية الجنوب ، وإن كان توزعا انتشاريا عريضا ، إلا أنه توزع نسبي متماثل في بنية لغوية انتقالية تحمل في طياتها عناصر الانكساف والارتداد اللغوي المتمثل في الوجود المتزامن لأساط هيمنة اللغات المحلية . كذلك لا يزال هذا الانتشار لعربية الجنوب انتشارا ديمغرافيا على مستوى أغلى . أما على المستوى الرأس ، فإن هذه العربية لم تضرب جذورها بصفة معتمدة في محيط الأسرة حيث لا زالت تهيمن اللغات المحلية . كما أن قدرتها الذاتية الاستيعابية للتعبير عن التراث الشعبي والأبداع الفني لم ترتق بعد إلى آفاق التعمد اللغوي الإبلاغي بمثل ما هو عليه الحال في اللغات المحلية وفي عاميات شمال السودان .

ومن ناحية أخرى فإن المعادلات الشعرية لحقيقة التوزع الانتشاري لعربية تنزع نزوعا سائبا ينتفض من الرصيد الوجداني الذي يسجله لها ذلك التوزع إذ يبدي البعض في الجنوب فيقا شديدا <sup>١</sup> حقيقة انتشار العربية ، وينكرها البعض أو لا يعترف بحجمها ، ويتجاهلها البعض عن قصد وبهمشها في مجال الحوار حول مسألة اللغة في جنوب السودان ، وتجد الطبيعة الخلاسية والهجين لهذه العربية الأردنية والتحذير في بعض الدواشر (٧) .

ب/ الجذور الوطنية المحلية لعربية الجنوب وجدلية التقويم التاريخي  
أن الهجين والخلاسية لعربية الجنوب قد تشكلت وتبلورت في علاقة لصيقة بتطور المسار التاريخي لجنوب السودان منذ منتصف القرن

التاسع عشر ، فلقد ظهرت البدايات الأولى لهذه اللغة في الزراشب والمحطات العسكرية والمدن الصغيرة التي انشئت في مناطق عديدة من جنوب السودان آنذاك ، واستخدمت كوسيلة للتخاطب بين الأقلية المهيمنة القادمة من الشمال والأغلبية المكونة من المجموعات العرقية - اللغوية المحلية اللتين تمفصلتا في تشكيلة اجتماعية جديدة . وقد كانت دينامية المكونات الموضوعية لهذا التفاعل ، في جوهرها ، من ذات الطبيعة النوعية التي تولدت عنها اللغات الهجين والخلاسية الأخرى في العالم . وهي دينامية اندغمت فيها كل من بريطانيا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وإسبانيا ، والبرتغال ، وهولندا مع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في محيط العالم الرأسمالي ، واتصلت بالرحلات الاستكشافية الجغرافية ، والتجارة بعيدة المدى والاحتلال العسكري ، وتجارة الرقيق ، والهجرات السكانية والاستعمار . فظهرت ، في كل موقع ، بمقتضى تفاعلات ذلك التفاعل العشوائية بالتناقضات الاجتماعية ، لغة جديدة التحمت فيها البنية التركيبية ( النحو والصرف والنظام الصوتي ) للغات المجموعات المهيمنة عليها مع الموارد المعجمية ( المفردات ) للغة المجموعة المهيمنة ، خالقة راموزا لغويا هجينا ثم خلاسيا تنامي على مر الزمن ، وتولد ، وامتدت مجالات استخدامه . ويتمثل بعض ذلك في اللغات الهجين والخلاسية ذات الصلة بالإنجليزية (في غرب أفريقيا وبعض جزر الكاريبي ) وبالهوسندية (الأفريكان في جنوب أفريقيا) .

أن الخصيصة الجوهرية لهذه اللغات تكمن في أن طبيعتها الهجين والخلاسية تتخلق متساوقة وبصفة حتمية مع الخصوصية التاريخية للتشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية التي تتولد فيها ، وهي خصوصية اتملت ، في كل حالات اللغات الهجين والخلاسية ، بهيمنة أقلية ذات منعة اقتصادية أوحربية أو تجارية أو سياسية على أغلبية مكونة من مجموعات عرقية متعددة تتحدث لغات مختلفة وكانت عندئذ تعيش في استقلال نسبي بعضها عن البعض الآخر وفق أنماط انتاج بدائية أو شبه بدائية .

لقد قدمنا تبياننا للعلاقة اللازمة التي تربط اللغات الهجين والخلاسية ، أكثر من غيرها من اللغات ، بتاريخ اجتماعي قريب نسبياً وبماثل في

مخيلة الجماعات التي تتحدث هذه اللغات لكي تؤكد على الإشكالية الجدلية التي ينطوي عليها التقويم الشعوري الأيديولوجي - لا الموضوعي - لتاريخ عربية الجنوب ، فبمقتضى الظروف الموضوعية المنعطف السياسي الذي تطرح فيه الشرائح الجنوبية ، مسألة اللغة من بين مسائل خلافية أخرى يمكن تأكيد الجذور الوطنية لعربية الجنوب ومحليتها والاعتراف بها كميراث ثقافي - رمزي تفتت عنه العبقرية اللسانية الجنوبية ، فيركز عندئذ ، على أن المجموعات الجنوبية المتباينة اللغات قد خلقت هذه اللغة الجديدة خلقاً في أوضاع انتهت ثقافي صاغها العنف والتهم من قبل الأقلية المهيمنة ، فجاءت شاهداً على تواصل فاعلية القدرات الخلاقة لتلك المجموعات ، كذلك يمكن ، تبعاً لطبيعة المنعطف السياسي واتجاهات القوى الفاعلة فيه ، استلزام الكوامن التثقيفية المستنبطة في تضاميف ذلك التاريخ الاجتماعي وادلجتها ، بحيث ينظر لعربية الجنوب كركام ثقافي عربي هجين خلفته المجموعة العربية المهيمنة لأبد أن يذهب إذا كانت للجنوب مشروعية أوامكانية ، الأخذ بهوية زنجية ، لعربية اسلامية .

#### عربية الجنوب واستيعاب التراث الشعبي

إن قانون سريان عربية الجنوب وانحسار اللغات المحلية يعمل وفق التدبير الإقتصادي ، ومنطق اتجاهية البنية اللغوية الانتقالية ، وبمعزل من الرغبات الذاتية أو الوعي الشعبي ، وتشهدى هذه الفاعلية ، في أكثر موارها حدة ، في زحزحة العربية للغات المحلية ، تدريجياً ، من مجال التعبير عن التراث الشعبي المحلي المتمثل في الحكاية والنكات والأعمال الدرامية ، والأغنية الشعبية .

وأكثر أنواع التراث الشعبي الذي أضى يعبر عنه بعربية الجنوب الخلاسية هو الحكاية الشعبية مما يسجل حقيقة بالغة الأهمية تتمثل بذلك أمضى الحواجز أمام اللغات المنتشرة بصفة عامة ، والخلاسية منها بصفة خاصة . وإذ إن الحكاية الشعبية ، من حيث هي حدث إبلافي يلتحم فيها الشكل اللغوي بالمحتوى اتحاما عضويًا لا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر دون تقويض الوحدة البنيوية والفحوى الدلالية التي تنطوي عليها فسريان العربية الهجين - الخلاسية في هذا المجال التراثي يحمل في ذاته الدليل على كمن قدرة لسانية ابداعية متحققة بصورة جنينية ،

وقادرة على استيعاب التراث الشعبي المحلي والتعبير عنه .  
كذلك مكنت عربية الجنوب النكتة العرقية من تخطي الحدودية التي  
كانت تفرضها عليها اللغة المحلية . فأصبحت قادرة على الذيوع  
والانتشار عبر الحدود العرقية - اللغوية وقابلة للتحرير والتحويل  
بوساطة أية لمقاصدها البلاغية الخاصة ، وفاعلة في اقتصاص وتهذيب  
أعراض التمارع العرقى ، وفي تدعيم معرفة شعبية مشتركة .

وفي عربية الجنوب وجد الحافز الإبداعي التواقي إلى إبداع الأعمال  
الدرامية الشعبية قناة مشتركة لطرح القضايا والمشكلات التي تؤرق  
الوجدان الجماعي في جنوب السودان (الصراع بين الأجيال ، المفالة في  
احتصاص الخمور ، وغلا المهور والعزوف عن الزواج) .

إن لسريان عربية الجنوب في مجال التعبير عن التراث الشعبي المحلي  
مرتبات إيجابية لقضية الوحدة الوطنية بين المجموعات الجنوبية  
ابتداءً ، ثم بينها وبين مجموعات "شمال" السودان ، وتشمل هذه  
الإيجابية بدور التراث الشعبي في خلق هاتفة قومية موحدة وانطواء  
أنواعه على سمات متشابهة رغم استقلالية نشأته في كل مجموعة على  
حدة وكون خصائص جوهرية من التجربة الإنسانية الثقافية الشاملة فيه ،  
وامكان استخدامه كأداة عاكسة لدينامية العلاقات البين - جماعية ،  
ونزوع أنواعه إلى الانتشار والذيع عبر الحواجز العرقية اللغوية .  
وتجعل كل هذه العوامل من التعبير بلغة مشتركة عن هذا التراث الشعبي  
مدعاة إيجابية ومرفوعة ، إن لم تكن محتومة بمقتضى جدلية التحول  
التي يدور في فلكها هذا التراث الشعبي واللغات المحلية المعبرة عنه في  
أوضاع الانتقالية الاجتماعية - الاقتصادية .

وأخيراً نقدم اشارات عابرة لضبط متميز من انماط الخطاب السياسي  
في جنوب السودان وبشارك أنواع التراث الشعبي في بعد الإبداع الجمالي  
الذي يتطلب استجابة الجمهور للشكل التعبيري (اللغوي) الحامل للرسالة  
البلاغية ، سواء كانت مطوية في حكاية شعبية ، أو نكتة ، أو خطبة  
سياسية .

إن الخطاب السياسي في جنوب السودان يكون مقبولا للجمهور متعدد  
اللغات فقط إذا عبر بعربية الجنوب ، إذ إن الإنجليزية ، والعربية  
الخصص ، واللغات المحلية تعاني من محدودية في هذا المجال بحكم



محدودية توزيعها بين كل المجموعات ، ولقد ارتقت عربية الجنوب التي كان يستخدمها السيد جوزيف لاكو ، عندما كان قائدا لقوات الأنبيانا ، وبعد أن أصبح قائد القوات الأولى في قوات الشعب المسلحة - ارتقت ، في أسلوبها ، إلى آفاق تقربها من الأدب الشعبي المحلي . فقد استقطبت هذه الخطب في بنيتها العناصر الجوهرية للبعد الأدبي الدرامي في التراث الشعبي حيث تتفاعل فيها قدرات ابداعية تتوسل لحفز استجابة الجمهور وقبوله لرسالة الخطبة بكتابة قصص ، ونكات ، وضرب أمثلة محلية . ويستخدم لذلك أسلوبا مقلدا من العبقرية النبوية والمعجمية لعربية الجنوب يتسم ، في أحد مناحيه ، بإدخال مفردات وتعبيرات مفعنة في الهجعة والخلاسية مما يثير الضحك والتصفيق من الجمهور المستمع . ويضيق هذا المجال عن الخوض في الفصائص اللسانية لهذا الخطاب . ولكن نكرر ما ذهبنا إليه من أن هناك مترتيكات وحدوية ايجابية تتحدر من طواعية عربية الجنوب الخلاسية للتعبير عن التراث الشعبي في امتداداته ليشمل بعض أنواع من الخطاب السياسي +

#### د/ عربية الجنوب بين التآلف اللساني والتفتت الطبقي

ان عربية جنوب السودان تشمل على لهجات جغرافية واجتماعية تتوزع على محاور أفقية (اللهجات الجغرافية) ورأسية (اللهجات الطباقية) متعائلة في منداح لساني اجتماعي يتخلق ويتولد باستمرار في عملية التفاعل الاجتماعي في جنوب السودان وفي أوضاع التماسي اللهجي ، النسبي بين مجموعاته ومجموعات (شمال) السودان ، ففي داخل كل لهجة جغرافية نجد لهجات طبقية تتوزع على امتداد البعد الرأسى للمنداح في حلقات متعائلة متداخلة ، أبتداءً من لهجة متوغلّة في الهجعة والخلاسية تتحدثها الطبقات الدنيا في المجتمع ، وانتهاءً في الطرف الأقصى من المنداح حيث نجد اللهجة الأقل خلّاسية بمقتضى تداخلها مع عامية الخرطوم ووقومها تحت تأثير العربية الفصحى ويحكم أنها لغة الطبقات العليا في المجتمع . ولابد من الاحتراز هنا من مقبة الوقوع في تصور آلى يطابق فيه البعد الطبقي واللساني في المنداح ، وكل ما أردناه هو النفاذ إلى دينامية المنداح اللساني - الاجتماعي التي تقضي باتجاهية التغير اللغوي نحو عامية الخرطوم وفق تفاعلات البعد الطبقي التي تتركز

عليه الممارسة اللغوية ابتداءً ١٠. فالأوضاع الطبقيّة في جنوب السودان تتحول باطراد، حاملة في طيات هذا التحول تغييرات لغوية متساوقة نسبياً .

إن جدلية المنداح اللساني - الاجتماعي لعربية جنوب السودان ، في تداخله مع قضايا الوحدة اللغوية ، تكمن في أن النزوع اللساني في المنداح نحو التآلف والتلاقى اللغوي مع عامية الخرطوم ، المتمثل في إسقاط تام أو شبه تام للخصائص اللغوية الهجينة والخلاسية المحلية في لهجة معلومة ، هذا النزوع "الوحدوي" يرتكز على بنية تفتيتية في جوهرها . فذلك التآلف اللغوي يتولد من تسارع التمايز الطبقي داخل مجتمع جنوب السودان - الذي توفره امكانيات الافادة من جهاز الدولة المتنامي كأداة للحراك الاجتماعي - وهكذا ينطوي النزوع الوحدوي "للغوي" من قبل الشرائع البورجوازية في جنوب السودان نحو عامية الخرطوم على تفتيت طبقي تشتيت داخل الجنوب . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ينشأ تناقض لساني داخلي من أنماط الحديث المتباينة والمتساكنة في مجتمع جنوب السودان .

كذلك تتكشف الكوامن التفتيتية التي ينطوي عليها المنداح اللساني الاجتماعي في مجال التعليم العام . فعند الدخول إلى المدرسة الابتدائية يجد أبناء الطبقات الدنيا المتحدثون بلهجات عربية الجنوب الأكثر هجنة أنفسهم أمام حاجز لغوي سميك يتمثل في اختلاف جذري بين لغتهم الهجين - الخلاسية ولغة التعليم في المدرسة (العربية الفصحى) . فتقل فرص نجاحهم في اكتساب مهارات القراءة والكتابة والفهم والحديث بهذه اللغة الجديدة ، وتلف أكثرهم دورة الرسوب والتسرب والفشل ، وهي دورة تدفعنا عوامل أخرى غير اللغة في ذات الحين .

أما التلاميذ من أبناء الطبقات الذين أكتسبوا اللهجة الأقل هجنة ، والخلابية من الخصائص اللغوية الخلاسية ، والممتدة الخروع للتلاقى اللغوي مع عامية الخرطوم فهؤلاء أوفر حظاً في الاستعداد اللغوي لمغالبة المناهج المكتوبة باللغة الفصحى ، كما أن أوضاعهم الطبقيّة المتميزة تمينهم ، نسبياً ، على تجاوز طبقات الشكل اللغوي . نخلص من هذا العرض إلى أن جدلية الوحدة والتشتت التي تتكشف الظواهر اللغوية المتصلة بقضايا الوحدة الوطنية ، مستبطنة أيضاً في

شأنا المنداح اللغوي - الاجتماعى لـ عربية الجنوب . إذ يتشخص فى هذا المنداح ، فى آن واحد ، مسار تلاقى لغوى بين عربية الجنوب وعامية شمال السودان ، وكذلك دينامية تفتت طبقى تولد مراعات لهجة داخلية ، وتفرز أنماط مشوهة من اللامساواة التعليمية .

#### ٥/ التآمر الخارجى من المعهد الصيفى للدراسات اللسانية

بعد أن بينا ، فى الأجزاء السابقة من هذه الدراسة ، العناصر الداخلية لجدلية الوحدة والتشتت التى تكتنف مسألة اللفظ فى علاقتها بقضايا الوحدة الوطنية ، نعرض لعنصر خارجى يتمثل فى ممارسات المعهد الصيفى للدراسات اللسانية الذى ظل يعمل فى جنوب السودان منذ عام ١٩٧٤ واستنادا على رصد استمر على مدى العشرة الأعوام السابقة لأعمال هذا المعهد فى السودان وفى أقطار أخرى والتحدث مع أعضائه والقائمين على أمره فى السودان وخارجه ، وماكتب عنه فى الصحف العالمية والمجلات والدوريات والكتب ، ودراسة الأدب الذى يصدر عنه - استنادا على هذا نقدر أن المعهد بمقتضى جذوره ، وطبيعته ، وممارساته ، فى السودان وفى دول العالم الثالث الأخرى ، وشموليته بشكل بعدا تخطيطيا قاصدا للتآمر على الوحدة اللغوية لجنوب السودان من جهة ولوحدته اللغوية مع شمال السودان من جهة أخرى.

أن هذا المعهد ، الذى يعرف ذاته أحيانا "جماعة ويكليف لترجمة الإنجيل" ويغير اسمه أحيانا إلى "المعهد الصيفى للدراسات اللسانية" له فروع فى أكثر من ٢٦ دولة من الدول التى للولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية فيها ، ورؤاسته فى أمريكا ، وهو يسجل أهدافه ، فى الكتيبات والطبوعات التى ينشرها ، على أنها "دراسة للغات المجموعات البدائية فى العالم وحفظ سجل بهذه اللغات لأغراض العلوم اللسانية". وفى مكان آخر يسجل الهدف على أنه "تدريب اشخاص على اجراء تحقيقات لسانية على لغات الاقليات حيثما وجدت . وان هذا يخدم كأساس لتصميم نظام كتابى لهذه اللغات وآدابها تعليمية ، وثقافية ، وأخلاقية وروحية".

وقد اشتهر المعهد الصيفى للدراسات اللسانية ، أكثر من أية منظمة تبشيرية أخرى فى العالم ، لعلاقته الوثيقة بالمصالح الاستراتيجية

الأمريكية في العالم الثالث ، ونتيجة التهم التي وجهت إليه بأنه يتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) وكان أعضاء المعهد قد طردوا من نيجيريا والبنين ، وبعض دول أمريكا اللاتينية (كولومبيا، والأكوادور ، وبيرو) بعد أن اتهموا بالتجسس والتدخل في الأمور الداخلية لهذه الاقطار . وينفي أعضاء المعهد والقائمون على أمره كل هذه التهم .

ولقد بدأت علاقة هذا المعهد بالسودان عندما زار مديره الدكتور بندر سامويل (الرئيس السابق لجماعة ويكليف لترجمة الانجيل ) مدينة جوبا في ديسمبر ١٩٧٢ وتقدم باقتراح للحكومة الاقليمية أن تدعو معهده لإجراء مسح لغوي لجنوب السودان ، وعبر عن استعداد معهده لتقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ هذا المشروع . وبعدما عقدت اتفاقية بين الطرفين وبدأ المعهد أعمالاً في الدرس اللساني للغات الجنوب وكتابتها بالحروف اللاتينية ، وتصميم مواد لغوية تعليمية فيها وترجمة الانجيل اليها .

وان لا تتوافر لدينا أدلة مادية تشير الى تورط المعهد في التجسس الا أن هنالك دراسات تناولت بالتحديد العلائق بين هذا المعهد ووكالة المخابرات الأمريكية في دول أخرى (٨) . فنقتصر في هذا البحث عن قضايا اللغة والوحدة الوطنية على تقديم اشارات للدور التشتيتي الذي يظلم به المعهد في السودان والذي يتصل بعداه للغة العربية . ولا نتعرض هنا للمسائل الأخرى المتعلقة بتدخلات المعهد في القضايا التربوية أو لحركة الحركة التي تؤهل لها امكانياته التقنية من شبكات اتصال مستقلة ، وطاقرات ، وتوزع جغرافي لأعضائه في شتى بقاع جنوب السودان .

ان عداؤ المعهد للغة العربية ليس فقط أمراً بدهياً توحى به وتؤكدته توجهاته الدينية ابتدأاً ، وأهدافه المعلنة الرامية الى ترجمة الانجيل للغات المحلية ، وانما يتفح ذلك العداؤ في الأدب الذي يوزعه هذا المعهد في نطاق محدود تماماً .

غفي تقرير الدراسة المصحبة التي أجراها المعهد والذي ضمنه اقتراحات بسياسة لغوية تعليمية لجنوب السودان وقدمه لوزير التربية الاقليمي ، يتجاهل كاتب التقرير ،دكتور جون بندر سامويل مدير المعهد في أفريقيا ، اللغة العربية ويقلل من شأنها ويشير اليها

والإنجليزية على السواء بأنهما لغتان عالميتان تعقدان الوضع اللغوي في جنوب السودان ، ولاتعطى العربية في ذلك التقرير دوراً بين اللغات المقترحة للتعليم الابتدائي في جنوب السودان (٩)

كذلك يتضح العداوة للغة العربية في اصرار المعهد على اعتماد الحرف اللاتيني لكتابة اللغات المحلية في جنوب السودان بالرغم من اقتراح فريق التقويم الذي ابتعثته هيئة المعونة الأمريكية ، الممولة الرئيسية لمشروع المعهد في جنوب السودان ، باتخاذ الحرف العربي لكتابة هذه اللغات . وفي تقرير شمل رد المعهد على اقتراحات ذلك الفريق عن الحرف الذي تكتب به اللغات المحلية الجنوبية يسوق المعهد تبريرات لمواقفه فيذكر أن مشكلة الحرف الذي تكتب به لغات الجنوب يقع في لب مشكلة جنوب السودان ، ويقول أن الآراء والخيارات المفضلة في الشمال لا تتطابق دائماً مع تلك المعبر عنها في جنوب السودان ، وإن قرار اعتماد الحرف اللاتيني اتخذته الحكومة الإقليمية وما على المعهد إلا أمر تطبيقه ، وإن كتب اللغات المحلية التي كتبت في السابق بالحرف العربي مكدسة على الأرفف يغطيها الغبار . وينسب التقرير أقوالاً لبعض الأفراد الجنوبيين مثل "كن أرسل أبناءى الى المدرسة لأنى لا أريدكم أن يتحولوا الى عرب " . ويختم التقرير حجه حول مسألة الحرف فيقول ان الجنوبيين يربطون بين الحرف اللاتينى ولغاتهم ، وأنهم لا يريدون تغيير ذلك (١٠) .

أن هذا البحث ليفيق عن الرد على حجج المعهد وموقفه المعادى للغة العربية وللحرف العربي . ولكن النقطة الجوهرية التي يجب أن لا تنسى عن الأمين هي أن هذا المعهد ، اعتمداً على الدعم المالى الذى يلقاه من هيئة المعونة الأمريكية ومن الجمعيات الكنسية العالمية ، وعلى قدرته الفنية والتقنية ، ووجوده في الجنوب كأقوى مركز لسانى ذي طلات قارة في وزارة التربية وفي جامعة جوبا وفي الهيئات الكنسية وتوزع أعضائه كمبشرين ومعلمين وخبراء في شؤون محو الأمية والتربية . ان هذا المعهد كجهة أجنبية خلافية على مستوى عالمى يجد نفسه قادراً على ابتداء ودهم وتشبيث وتكريس السياسات اللغوية التي تتفق وأهدافه والتي تنطوى فيما تنطوى عليه ، على عداوة صريح للغة العربية .

فيتدخل هذا الوضع تداخلا سلبيا في جدلية الوحدة والتشتت التي تلتف  
قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان .

ولابد من أن نذكر هنا ان الضيق الذي يعبر عنه أحيانا في دوائر  
وزارة التربية المركزية حول هذا المعهد يتعاكس سلبا مع الإعجاب الذي  
يلقاه في بعض الدوائر في جنوب السودان التي تجهل تاريخ المعهد ووضعه  
في العالم ، وتركز على كونه ينجز مشروعا مرغوبا هو دراسة اللغات  
المحلية وكتابتها .

أما بالنسبة السلطات السياسية المركزية في الخرطوم - السابقة  
منها والحالية - التي تشك في نوايا المعهد ، فإن لها جدليتها الخاصة  
بها ، فلا هي قادرة على طرد المعهد بحكم التوازنات المتعلقة بعلاقات  
السودان الخارجية وموقع المعهد ومموليه من تلك التوازنات ولا هي راغبة  
في الاسهام في إكمال مشروع دراسة وكثافة اللغات المحلية الذي ينجزه  
المعهد ويعتبر ، في الأوساط الجنوبية المثقفة ، واجبا ملحا .

### ٨/ الرؤية الجدلية في مسألة اللغات المحلية

تحتل مسألة اللغات المحلية مركزا محوريا بين قضايا اللغة  
والوحدة الوطنية في السودان . إذ أن تعدد هذه اللغات (أكثر من مائة)  
وتوزعها الجغرافي بمعدلات كثافة نسبية في المناطق المختلفة ، وتواصل  
هيمنة بعضها في مجتمعاتها - كل هذا يؤكد ان الوحدة اللغوية ، من  
حيث هي عنصر فاعل وشرط ضروري لتأصيل الوحدة الوطنية في السودان بصفة  
متعمقة ، لم تتحقق بعد .

كما ان تداخل اللغة مع العرقية ، في بعديها الأبوي والمبراشي ،  
يجعل لهذه اللغات المحلية أهمية رمزية كبيرة في المنعطقات التاريخية  
التي تتوتر فيها العلائق البين - جماعية . فمنددث تصور الشرائع  
المثقفة عدم دعم لغاتها المحلية ، تاريخيا ، من قبل السلطات  
المهيمنة على أنه تجاهل قاصد وعمل محسوب موجه الى تدوير الذاتية  
الثقافية لمجموعاتهم ، ويأخذ هذا التصور أبعادا عاطفية تبلور  
الكوامن التشبثية القارة أصلا في المجتمعات التي تهيمن فيها المحلية ،  
لأن هذه المجتمعات ، بمقتضى التطور غير المتكافئ بين مناطق المركز  
والمحيط ، ترتفع فيها معدلات التخلف ، الفقر والامية ، وتنزع الى  
اتخاذ مشاعر معادية تجاه المجموعات المهيمنة ولغتها العربية .

وتتداخل مسألة اللغات المحلية مع إحدى قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان قضية التعريب ، تعريب التعليم والإدارة والمجتمع . وهنا تطرح اللغات المحلية ذاتها أولا كمقبة موضوعية وكمشكلة فنية أمام انجاز تعريب التعليم ، وثانيا من منطلق الوضع المستقبلي لهذه اللغات في إطار التعريب الشامل الذي ، بطبيعته ، يناقض استمرار وجودها .

لهذه العوامل تتصدر مسألة اللغات المحلية قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان وينمكس ذلك في الحوار الذي يدور حول المحافظة عليها وحمايتها من الاندثار ، ودراستها ، وتدوينها ، ودعمها بمختلف الوسائل . فينقسم المتحاورون بين التأييد والمعارضة والحياد . وإذا لا نتخذ أى واحد من هذه المواقف حيال مسألة اللغات المحلية في السودان ، فلأن الرؤية الجدلية التي طرحنا مرتكزاتها وقدمنا شهبانا منهجيا لاعتمادها في هذا البحث تنتهي بنا الى تجاوز مثل هذا الطرح الإختزالي ، وتقودنا الى أن نتوجه لأكتناه المسألة في شموليتها وفي تفاعلاتها مع الأسس الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية ، وفي دورانها في دينامية الأوضاع اللغوية وفي موقعها من آفاق التحول الاجتماعي .

فإننا لا نعتقد في حق مطلق للمجموعات العرقية في تطوير لغاتها وليس هذا من منطلق انكار ذلك الحق ابتداء . ولكن من منطلق استبصارنا لحقيقته من حيث انه حق خاز من أى محتوى فاعل ؛ ولايتعدى مقولة مجردة من وقائع الأوضاع اللغوية المتسفة بدينامية الانتقالية ذات الاتجاهية الحاسمة في صالح اللغة العربية . وهو حق لايمكن تحويله الى واقع ذي حيوية بهقتفى فاعلية العوامل التي تدعم سريان اللغة العربية وتعمل ، في ذات الحين ، على تقويض الدعائم المعادية والشعورية التي يركز عليها التواطل الحيوي للغات المحلية . ففي إطار عملية السريان التاريخي المتسارع للغة العربية والمدعوم اقتصاديا وسياسيا وأيدولوجيا ، يضحى الحديث عن تطوير اللغات المحلية حماية لها من الانحسار ومن الاندثار ضربا من التفاؤل . ولقد بينا في مكان سابق أن الشائبة اللغوية "المنسجمة" كحل وسط ، ضرب من ضروب التفاؤل غير المستند على واقع موضوعي . ونحن هنا لا نتحدث عن تدريس اللغات

على واقع موضوعي . ونحن هنا لا نتحدث عن تدريس اللغات المحلية من منطلق بداغوجي محدود . كما أننا وأن اعترفنا بالمشروعية السياسية الإيجابية لاستخدام شعار حماية اللغة المحلية كجزء من أيديولوجية جماعية للتعبئة ضد الهيمنة من قبل مجموعة سلطوية ، هي المجموعة العربية - الإسلامية في وسط السودان المتمركزة في الخرطوم ، إلا أننا ننبه إلى أن هذا الشعار ينطوي ، في جدليته ، على عنصر تشبثي يخدم ، موضوعيا ، ويصرف النظر عن النوايا ، حسا فكريا انفصاليا ، ويهمل القضايا الجوهرية المتعلقة بالتحول الاجتماعي .



## الهوامش

(1) أنظر علي سبيل المثال :

Joseph Stalin : Marxism & Linguistics. New York International Publishers, 1970.

(2) يبدو هذا جليا في الدراسات التجريبية الإحصائية التي تجري توصيفا للتساوق بين المتغيرات اللغوية والصغريات الإجتماعية كالعمر والنوع والطبقة الإجتماعية والانتماء العرقي ، الخ .... وهي الدراسات التي انتشرت بصفة خاصة في الولايات المتحدة (جامعة بوليفانيا) وكندا (جامعة مونتريال) وإنجلترا (جامعة ديرنج)

(3) أنظر :

Louis Althusser, : For Marx (Translated from the French by Ben Brewster) 2nd ed . London: New Left Books, 1977.

----- and Etienne Balibar: Reading Capital (Translated by Ben Brewster.) 2nd ed . London : Left Books, 1977.

Louis Althusser. Is it Simple to be Marxist in Philosophy ? In: Essays in Self - Criticism, pp. 163 - 207. London . New Left Books. 1975.

(4) اللغة "الهجين" هي اللغة التي لا يتحدثها شخص كلغة أم (أي لغة أولى تاريخيا) . واللغة "الهجلاسية" هي اللغة الهجين التي اكتسبت كلغة أم . ونحن في هذه الدراسة لانركز على هذا التفريق كثيرا ، وان كنا نلاحظ لكل من "الهجين" والهجلاسية "خصائص لغوية مختلفة نوعيا ، كذلك توجد بينهما اختلافات في امتداد المجالات الإستخدامية .

(٥)

بالرغم من عدم توافر معلومات احصائية حول هذه المسألة ، إلا  
ان تقريرنا بأن اللغة العربية هي اللغة الاولى في جنوب السودان من  
حيث عدد المتحدثين يستند على دراساتنا المتعددة في جنوب السودان  
واستقراؤنا لحقائق التوزيع السكاني بين المدن والقرى وواقع  
انتشار العربية النسخ في الريف . ويمكن ان نقول ان اكثر من  
٩٠٪ من سكان المدن في الإقليم الجنوبي يعرفون العربية الهجين (   
الخلاصة (او العامية؟) معرفة ما ، والمعرفة اللغوية في حد ذاتها  
يمكن النظر اليها من منطلق دينامي - فهي متنامية في اتجاه معرفة  
اكبر باللغة ، وكذلك متنامية من حيث تزايد عدد الذين يبدأون في  
اكتسابها كل يوم .

(٦)

ان هذه المعلومات حول اللغة العربية في جنوب السودان تستند  
على ملاحظات تجريبية متعددة ظهرت لنا أثناء وجودنا في مناطق  
مختلفة من جنوب السودان ، وعلى متابعة ما يحدث على الخريطة  
اللغوية هناك خلال العشر سنوات السابقة .

(٧)

ان متابعة ما يكتبه بعض الجنوبيين في  
Sudanow and Nile Mirror

وكذلك المداولات حول اللغة في مجلس الشعب الإقليمي في عام ١٩٧٤ م ،  
وتسجيلات أهريناها من إذاعة جوبا حول اللغة ، واستبيان طرحناه على  
طالبات مدرسة جوبا الثانوية العليا في عام ١٩٧٧م حول عري جوبا  
كلها تشير الى وجود مشاعر متباينة حيال عربية الجنوب واللغة  
العربية بصفة عامة . ويمكن القول ان المشاعر المعادية هي التي  
تجد طريقها للتعبير عنها اكثر مما هو عليه الحال بالنسبة  
للمشاعر الإيجابية .

## الفصل الثامن

### التعليم والوحدة الوطنية

بروفيسور محمد عمر بشير

#### مقدمة

تعالج هذه الورقة موضوع التعليم ودوره في الوحدة الوطنية في السودان . وتركز بحفا خاصة على مفهوم الوحدة والتنوع والسياسية التعليمية قبل وبعد الاستقلال وفي اطار الحكم الذاتي والاقليم . كما تعالج البرامج الدراسية خاصة اللغة والدراسات التاريخية والاجتماعية والانسانية ومساهمة هذه في عملية الوحدة الوطنية وما يسبب بناء الامة .

ولا حاجة بنا هنا بالطبع ان نكرر بأن التعليم بأنواعه المختلفة أهم المساهمات في المجتمعات النامية اذ عن طريقه ومن خلاله يتمم الكفاءات البشرية والتي لا تحدث تنمية أو تحديث بدونها . والتعليم - من الجانب الآخر - عامل رئيس في ازالة التوتر والمنازعات التي هي سمة من سمات المجتمعات النامية .

#### مصادر الدراسة

تعتمد الدراسة في المقام الاول على التقارير الرسمية وعلى الدراسات المقارنة خاصة تلك التي تبحث في قضايا التعليم والثقافة في البلدان ذات المشاكل المشابهة كما تعتمد على الملاحظة والتجربة الشخصية . (١)

ونود أن نشير في البداية الى غياب الدراسات المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتعليم في السودان . اذ أن أكثر الدراسات في هذا المجال قد عائلت الجوانب التاريخية وسياسة الاستعمار التعليمية خاصة بالنسبة لجنوب السودان .

ويعود هذا في رأينا الى أن البحث في قضايا التعليم عليه لم يحظ بالمعناية التي يستحقها وإلى غياب المراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال .

وقد يكون لهذا الوضع اسبابه في الماضي . اما الآن وقد اصبحت الاسبقية في مجال بناء الامة والوحدة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية يصبح ضروريا ان يعطى المدارس اهتماما اكبر للبحث في هذا المجال وكذلك البحث في دور المؤسسات الثقافية والاعلامية ونشر نتائج الدراسات والابحاث . ولا جدال في ان تطبيق الحكم الاقليمي يؤدي الى سياسات جديدة في التعليم وفي الممارسات التربوية الأمر الذي يدعونا الى تأكيد اهمية الدراسات والبحوث التي تعتمد على العمل الميداني وعلى المقارنة بين ما يحدث في مناطق السودان المختلفة .

### السياسة الاقتصادية والتعليمية للشائى

لقد ساهمت سياسة الحكم الشائى الاقتصادية والتعليمية بصفة خاصة في تعميق التنوع من ناحية وفي خلق عوامل التوحيد والتجانس من ناحية اخرى . لقد تركزت جميع مجهودات التنمية والاستثمار مثل خزان سنار ومشروع الجزيرة وخدمات السكة الحديد والصحة والتعليم وكل البرامج الاستثمارية (١٩٤٦-١٩٥١-١٩٥٦-١٩٥٨) في شمال السودان وخاصة في المحور المحدد والذي يبدأ من الخرطوم وينتهي بسنار مع استثناء حالات معينة تقع على طول الخط الحديدى المعتمد من هذه المنطقة الى الميناء (٢) وقد أدى هذا في النهاية الى تفاوت كبير بين اجزاء السودان المختلفة خاصة والتفاوت الذي نتج عن السياسة التعليمية لم يكن بأقل اثرا من الذي نتج عن سياسة الاستثمار الاقتصادى . ويذكر هامستون في هذا المدد ان الثمانين مدرسة اولية التي كانت قائمة في عام ١٩٣٥ كانت جميعها على طفاف النيل أو بالقرب من خط السكة حديد (٣)

وفي كلية فردون - والتي كانت قمة النظام التعليمى والمصدر الوحيد للتوظيف في دواوين الحكومة - كان أغلب طلابها في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٤٤ من مديريات الخرطوم والشمالية والنيل الأزرق (كما يوضح الجدول ١) . وعليه فأن فرص التوظيف والتعليم الثانوى لم تنتج إلا لعدد قليل جدا من أبناء هذه المناطق بالإضافة الى سوء التوزيع . ولكن على الرغم من هذا فإن المؤسسات التعليمية نجحت فيما بهد في ان تكون مكانا للتفاعل بين التلاميذ بصرف النظر عن الخلفيات العرقية والعقائدية والثقافية المختلفة . وبذلك ساهمت في عملية الشعور بالانتماء القومى

والتقوية . ونذكر هنا ان الدعوة الى استبدال الانتماء القبلى بالانتماء السودانى عند طلاب كلية غردون قد بدأ فى وقت مبكر . كما ان الدعوة لامدار قانون الجنسية السودانية يحدد من هو السودانى قد صدرت اول مصادرت من مؤتمر الخريجين الذى ضمنها فى مذكرته الشهيرة عام ١٩٤٢ +

ولم تقتصر مساهمة المتعلمين على هذا وعلى قيادة الحركة الوطنية المناهضة للحكم بل ساهموا مساهمة فعالة فى النشاط الثقافى والاجتماعى من خلال الجمعيات الطلابية والروابط الإقليمية فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية الامر الذى نشز الوعى بالذاتية والقومية السودانية . وساعدت حركة التعليم الاهلى والمهرجانات الادبية بصفة خاصة فى بلورة هذا الوعى .

#### التعليم وقضايا البناء والوحدة الوطنية : ١٩٥٦-١٩٦٩

لقد ورث السودانيون عند الاستقلال فى عام ١٩٥٦ كيانا تعليميا كثير التنوع يمكن ان يسمى تعليميا حديثا لانه يشبه التعليم الغربى ويمكن ان يسمى تقليديا لانه غير ذلك كما ان هناك تعليميا ستركز على المدارس الحكومية وآخر يتركز على المدارس الاهلية والخاصة وتعليم على النهج المصرى وآخر تابع للطوائف الدينية ومدارس تديرها الهيئات التبشيرية المسيحية . بجانب هذا كله هنالك ما يسمى بالمدارس الاكاديمية والمناصية والفنية وتعليم للشمال وتعليم للجنوب . ولكل من هذه اغراضها واهدافها وبرامجها .

ووفقا لاول احصاء للسكان فى ١٩٥٦ بلغت نسبة التعليم بين الاطفال فى سن التعليم الابتدائى ١٥% واقل من ذلك بكثير بين البنات . وبالرغم من ان الأحزاب السياسية والحركة الوطنية عامة قد رفعت شعار التحرير اولا ثم التعمير وبالرغم من أنه لم يكن للحكومات المتعاقبة برامج مفعلة الا انها ومنذ البداية وتحت ضغط الناضحين والابناء فى المدن والريف اهتمت بالتعليم اهتماما كبيرا وجعلت له الاسبقية فى الخدمات وتوسعت فى التعليم الابتدائى بالقدر الذى كانت تسمح به الموارد المحدودة . ونسبة الى ان الخدمة المدنية كانت تعاني من نقص كبير خاصة بين الفنيين والمهنيين فقد وجد التعليم الثانوى والتعليم

العالي اهتماما كبيرا . وانطلاقا من هذه النظرة وسعيًا وراء إصلاح التعليم الثانوي فقد كانت الحكومة الوطنية في هذه الفترة ثلاثة لجان للنظر في امر التعليم العام .

تكونت اللجنة الاولى في عام ١٩٥٥ من خبراء اجانب ومقرر سوداني هو المرحوم الدكتور احمد الطيب للنظر في التعليم الثانوي . وتكونت اللجنة الثانية عام ١٩٥٨ وتعرف بلجنة مكرواي للنظر في النظام التعليمي بأكمله والثالثة في عام ١٩٦٠ وتعرف بلجنة كاظم . وبلا حظ ان عضوية اللجنتين الاخيرتين كانتا من السودانيين المهتمين بشئون التعليم وانهما تكونتا بمساعدة فيونسكو . ولقد جاء في تقرير اللجنة الدولية في عام ١٩٥٥ ان السودان يواجه مشاكل غاية في الصعوبة والتعقيد من بينها مشكلة توحيد القبائل المختلفة وتذويبها في قومية واحدة و ازالة الفوارق بين الشمال والجنوب وتذويب الفوارق الاجتماعية والثقافية بين المناطق المختلفة وتوفير المساواة في الفرص والقضاء على عادات والتقاليد الرجعية او التي تتنافى مع الحياة العصرية الحديثة .

وجاء في التقرير ان للتعليم دورا بارزا وحيويا في حل هذه المشاكل خاصة مشاكل الوحدة الوطنية (٤) واقترحت اللجنة تجديد التعليم الثانوي بغرض زيادة المقدرة التعليمية والملكية الفنية لدى التلاميذ لكي يتمكنوا من المساهمة بفاعلية في المؤسسات الديمقراطية والحياة الثقافية والاجتماعية ولكي يكونوا متسامحين واسعي النظرة ومتجاوبين مع احتياجات البلاد وتطلعات المواطنين .

كما اقترحت وضع مناهج موحدة للتعليم في المرحلة الثانوية وانشاء نظام محلي لامتحانات الشهادة الثانوية السودانية بدلا من شهادة كامبردج ولندن واكسفورد وتأسيس كلية للتربية لتخريج المعلمين السودانيين المؤهلين . واوصت ان تكون اللغة العربية لغة التدريس في المدرس الثانوي .

وبالنسبة للتعليم في جنوب السودان اقترحت الاشراف على جميع المدارس هناك . وان تصبح اللغة العربية لغة التدريس في كل المراحل وذلك لكي يستطيع ابنا الجنوب الحصول على تعليم يحسن بالانتعاش فيه لبلدهم وقادرين على المساهمة في تطويره . واكدت اللجنة في

تقريرها الإلهية البسالة لمرحلة المدرسة الثانوية في بناء الوحدة الوطنية وفي عملية التقدم والدور الهام التي تساهم فيه البرامج الدراسية خاصة اللغة في البناء القومي .

أما لجنة عكراوى ولجنة كاظم فقد تقدمتا باقتراحات حول الهيكل التعليمي خاصة للمرحلة الابتدائية وحول المناهج . واقترح تقرير عكراوى بصفة خاصة ان تمتد فترة الدراسة في المدرسة الابتدائية الى ست سنوات واكد أهمية تعميم التدريس باللغة العربية في جميع أنحاء القطر وكل المراحل . وأشار التقرير الى ضرورة وضع سياسة تعليمية جديدة تؤدي الى المزيد من الوحدة بين الشمال والجنوب وتلغى على عدم المساواة بين تعليم المرأة والرجل . واهد تقرير كاظم توصيات عكراوى الا انه اختلف معه في موضوع مد فترة التعليم الابتدائي الى ست سنوات . ويصعب على امرء في غياب وثائق العمل التي اعتمدت عليها لجنة عكراوى وكاظم من معرفة الفلسفة التعليمية التي كانا يهتديان بها الا انه يمكن القول بأن التقريرين كانا يعكسان طموح السودانيين المتعلمين في ذلك الحين ، وتطلعاتهم في اصلاح التعليم عامة والثانوي خاصة وكذلك الاهتمام بموضوع الوحدة الوطنية في السودان خاصة بين الجنوب والشمال . ولم يكن خافيا ان الهيئات التبشيرية لم تكن راضية عن السياسة التعليمية التي أعلنها أول وزير سوداني في عام ١٩٤٧ بالنسبة للجنوب والتي تضمنت قرارا يقضي بان تكون اللغة العربية في النهاية اللغة الرسمية في الجنوب وفي الشمال معا وان تكون الحكومة الشريعة الأكبر مع الهيئات التبشيرية في التعليم في الجنوب .

ولم يكن خافيا ايضا ان كثيرا من المتعلمين من الجنوبيين والذين كانوا يجاهرون بمعارضتهم للغة العربية ورغبتهم في الانفصال كانوا في الثمرد عام ١٩٥٥ . كل هذا جعل الحكومات المتعاقبة بصرف النظر عن الحزب الذي تنتمي له تهتم اهتماما خاصا بقضية التعليم في الجنوب . وكان المتعلمون في الشمال يقلقون من نظرة العداء من جانب المتعلمين الجنوبيين والحديث عن تجارة الرقيق والمجاهرة من جانب الكثيرين منهم بان توجههم هو " افريقيي " وليس " العرب " وكانوا يقلقون ايضا من توجه نحو الكنيسة ونحو الغرب من جانب الجنوبيين .

ولاجدال في أن الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤ أي فترة الحكم العسكري قد تميزت بأنها كانت قاسية ومريرة بالنسبة للتعليم في الجنوب . فقد أغلقت الأغلبية المدارس وهرب كثير من المدرسين الى خارج السودان نتيجة التمرد او بسبب القهر الذي تعرض له المجتمع في الجنوب بصفة عامة . ولما أعلنت الحكومة العسكرية انها ستأخذ كل الوسائل المتاحة لتنفيذ سياسة "التعريب" والاسلمة" ازداد الصراع واصبح الموقف بالنسبة للتعليم اكثر تعقيدا . ولم يكن ممكنا في مثل هذه الاوضاع ان تنجح اللجنة التي تكونت برئاسة خبير اجنبي في اللغات من اكمال مهامها في كتابة اللهجات المحلية في الجنوب بالحروف العربية كخطوة أولى لتعليم العربية ، حسب السياسة المعلنة . ولأنهذه كثيرا من الحقيقة حين نقول بأن النظام التعليمي انهار انهيارا كاملا وانهار معه النظام الإداري .

وخلافا لما كان يجري في الجنوب نجد ان السياسة التعليمية في الشمال حاولت أن تهتدى بما جاء في تقارير اللجان السابقة من آراء "واعظ" الأغلبية العظمى تعليقا متكاملا ومستمدا من هيئة التلاميذ الاجتماعية والاقتصادية معدا ايهاهم للانخراط في نوع العمل الميسور في كل اقليم من اقاليم بلادنا الواسعة مع تهيئة فرص التعليم الأكاديمي والفنى للصفوة حتى تجد البلاد حاجتها للصناع المهرة والفنيين من كل نوع في فروع الإدارة والانتاج" (٥) .

الا ان تنفيذ هذه السياسة لم يكن دائما ميسورا نسبة لغياب الموارد وعدم الاستقرار السياسي وفي المقام الاول للرؤية الخاطئة والسائدة في ذلك الوقت بان التعليم بند من بنود الخدمات وليس استثمارا في القوى البشرية وفي عملية الانتاج في المدى البعيد . والإشارة المتكررة في عدد من التقارير الى "ازمة التعليم" كانت تعنى في الحقيقة ان التوسع الذي حدث قد أدى الى تدهور في نوعية التعليم وفي المستويات كما يراها المسؤولون . يحدث هذا في الوقت الذي لم يكن التوسع الذي تم يرضى تطلعات المناطق والأقاليم التي اُهملت في الماضي . ويوضح الجدول (٢) التوسع في عدد الطلاب في المراحل المختلفة في الفترة (١٩٥٩-١٩٧٠) . وبجانب ذلك فقد ارتفع عدد الطلاب في جامعة الخرطوم الى ٤٠٤٣ وجامعة القاهرة الفرع الى ٥٠٩٨ في عام ١٩٧٠ .



وتأسست الجامعة الإسلامية عام ١٩٦٥ . ويلاحظ أن التوسع المحدود كان أسرع في المناطق والإقاليم التي كانت أصلاً متقدمة في هذا المجال بالمقارنة مع المناطق الأخرى في الشرق والغرب والجنوب .

ولعل هذا هو واحد من الأسباب التي أدت إلى قيام الحركات السياسية ذات الطابع الإقليمي مثل مؤتمر البجة واتحاد جبال النوبة وجمعية نهضة دارفور . ويلاحظ أن البرامج السياسية للمنظمات الثلاثة تضمنت إشارات إلى التوزيع غير العادل للخدمات التعليمية في مناطقها وكما نت مطالب جميعها بإعطائها أسبقية وتكثيف الجهد التعليمي في مناطقها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدعوة لهذه التنظيمات قامت أساساً بين المتعلمين من أبناء هذه الإقاليم خاصة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية العليا .

نخلص من هذا إلى أن الفترة التي أعقبت الاستقلال تميزت بسياسة تقليدية في التعليم من حيث الكم والنوع وانها لم تخرج عن الخط التقليدي الذي ورثته . ولهذا فإن موضوع الوحدة الوطنية من زاوية التوزيع العادل للخدمات التعليمية والمناهج - خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية - لم تنل الاهتمام الكافي من جانب واضعي السياسة التربوية والتعليمية .

#### السياسة التعليمية ١٩٦٩ - ١٩٨٠

إن السمات الرئيسية في الفترة الثانية والتي تبدأ عام ١٩٦٩ يمكن تلخيصها في الآتي :-

- ١/ إعادة النظر في أهداف وأغراض التعليم .
  - ٢/ التوسع في كل المراحل التعليمية ونمو أعداد الطلاب والطالبات في كل المراحل وبصورة خاصة في تعليم البنات بنسبة أكبر من أي وقت مضى .
  - ٣/ استبدال السلم التعليمي (٤-٤-٤) والذي استمر لأكثر من خمسين عاماً لسلم جديد (٦-٣-٣) .
- وبالنسبة إلى إعادة النظر في أهداف التعليم ووظيفته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدأ هذا في عام ١٩٦٩ حين انعقد مؤتمر

الشربية القومي الذي أصبحت توصياته حجر الأساس لما يطلق عليه الثورة التعليمية والتي تأثر بها النظام التعليمي في كل مراحله والتي ارتكزت على المبادئ التالية :- (٢)

١/ التعليم حق ديمقراطي مشاع للمواطنين في المجتمع الاشتراكي الجديد وتكافأ فيه الفرص وتحقق فيه العدالة .

٢/ التعليم استثمار لطاقات الفرد وامكانيات البيئة وموارد المجتمع من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

محب هذه السياسة أدخل السلم التعليمي الجديد عام ١٩٧٠ وتنوع التعليم الثانوي العالي كما أدخلت تعديلات على المناهج وانشئت مدارس حرفية ومراكز للصناعات القومية . ونتيجة لسياسة تشجيع العون الذاتي في تشييد المدارس نما التعليم بنسبة اكبر مما كانت في الماضي . فقد بلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٢٥٠٠٠ في عام ١٩٨٠/٧٩ بالمقارنة مع ٦١١٠٠٠ في عام ١٩٧٠/٦٩ . بمعنى آخر زاد التعليم بمضاعف قدره ٢٢ مرات في فترة عشر سنوات وبجانب ذلك تم انهاء الازدواجية التي كانت متعلقة في مئات المدارس المعفوية ومدارس القرى . لقد واجه هذا المشروع الكثير من المشاكل تركزت في :

أ) عدم تأييد بعض العاملين في حقل التعليم لفلسفة وفكرة المشروع و (٢) شح الموارد المالية المتاحة .

٣) النقص في القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة .

أما فيما يتعلق بمحو الامية وتعليم الكبار فقد صدر قانون محو الامية والتعليم الوظيفي للكبار في فبراير ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٦ أنشئ جهاز سياسي متفرد تابع للاتحاد الاشتراكي المنحل سمي الجهاز المركزي لمحو الامية بفرع تشخيص العمل في مجال محو الامية وتحقيق أهداف القانون في مدة لا تتجاوز ستة أموام .

لكن الاهداف والآمال شيء والواقع شيء آخر . وان الانجازات في هذا المجال أقل بكثير من الاهداف ويوضح هذا من الجدول (٣) الذي يوضح عدد قدارسيين في مراكز محو الامية في السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٢ . وفي هذا العدد يقول الدكتور منير بشور "ان ثورة الآمال والمراحم التي تفجرت في مطلع السبعينات لم تأت في فراغ بل سبقها تاريخ طويل

عامر بالتجارب وبالمبادرات والتشجيعات على المعيديين الشعبي والرسمي في ميادين تنمية المجتمع وتعليم الكبار ونشر الثقافة الشعبية " (٨) . ويقول أيضا ان "قلب المشكلة يبدو في غلو الآمال وأفعال الإمكانيات القائمة" (٩) ويقول "ان الخطأ والاهداف مائزاة تطرح متعالية عن الواقع" (١٠) ويلاحظ ان عدد الدارسين في مراكز محو الأمية بقيت على وتيرة واحدة لمدة عشرين عاما ، كما يلاحظ انها انخفضت في العام ٧٩-٨٠ الى مستوى لم تعرفه في أي من السنوات السابقة ، وإذا أخذنا في اعتبارنا ان نسبة الأمية تبلغ ٨٠% من مجموع السكان بين العاشر والخمسين من العمر وانها أكثر كثافة في الشرق والغرب والجنوب منها في الأقاليم الأخرى وان حوالي ٤٠% من الأطفال في سن ٧-١٢ فقط يجدون فرسا في التعليم الابتدائي اتضح لنا ان هدف استراتيجية التربية في تعميم التعليم الابتدائي لن يمكن تحقيقها في نهاية القرن الحالي (١١)

#### تكافؤ الفرص في التعليم بين الأقاليم والمناطق

ان الصورة العامة لتكافؤ الفرص في التعليم بين الأقاليم يمكن

تلخيصها في الآتي :- (١٢)

١/ تبلغ نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي (٧-١٢) والذين يجدون فرسا في التعليم الابتدائي في المدن ٩٠% بالمقارنة مع ٣٠-٣٥% في الريف .

٢/ توجد معظم المدارس الثانوية العليا في المدن وأغلبها مدارس داخلية .

٣/ نسبة الفرص المكفولة للبنات في التعليم العام لا تزيد عن ٣٥% من المجموع الكلي بينما يعادل عددهن عدد الذكور في الإحصاءات السكانية . وبالنسبة للتوزيع الجغرافي يكفي ان ننقل هنا مجاء في استراتيجية التربية المعلنة "وحين ننظر للامر من ناحية التوزيع الجغرافي تبرز حقيقة ان الأقليم الجنوبي الذي يعيش فيه خمس سكان القطر لايزيد نسبة التحجيل فيه على ٢٨% في المرحلة الابتدائية و١٦% في الثانوية العامة و٤٢% في الثانوى العالي" (١٣) . وجاء أيضا :

"وإذا نظرنا الى مديريات القطر عامة وقمرنا النظر على التعليم الابتدائي باعتبار التكافؤ في فرصه أدنى وأيسر تحقيقا ظهر التباين

في التسجيل بالنسبة للأطفال في من السابعة ، إذ يتراوح بين ٨١٪ في مديرية النيل و١٦٪ في مديرية البحيرات واحتلت بقية المديرية مكانها بين ذلك بنسب متفاوتة تجعل المتوسط للقطر ٤٥٪ ١٤ .  
والجدول (٤) يوضح الحقائق أعلاه بالنسبة لاقليم السودان وفي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لعام ١٩٨٠-١٩٨٢ .

يعزى تقرير استراتيجية التربية عدم التوازن في التعليم بين الشمال والجنوب الى عدم الاستقرار الذي استمر نحواً من سبعة عشر عاماً في جنوب البلاد ولكنه لايعطى تفسيراً للتفاوت بين المديرية الأخرى .  
كما وان التقرير لا يقترح حلولاً او اجراءات تزيد عدم التوازن وعدم التكافؤ الواضح .

### المناهج الدراسية بين القومية والاقليمية

لقد اشرنا من قبل الى أن تعديل السلم التعليمي قد صاحبه محاولات لاصلاح البرامج التعليمية على ضوء الفلسفة والمبادئ التي اشار اليها ميثاق العمل الوطني والمؤتمرات التعليمية والثقافية . وبهذهنا هنا ان نناقش البرامج الدراسية في المرحلة الثانوية خاصة المواد الاجتماعية كالتاريخ والجغرافية وبرامج اللغة العربية .

والاشارة الى المدرسة الثانوية ترجع الى انها المؤسسة التعليمية الرئيسية التي تتبلور فيها شخصية الفرد من حيث تنمية القدرات العقلية والخلقية والمهارات وتنمو فيها ايضا الاتجاهات التي تدل على الولاء والانتماء والرؤية الوطنية أو الاقليمية . ولقد اشارت استراتيجية التعليم الى اهمية الربط المحكم بين التعليم والبيئات المتنوعة في السودان وعدم التقيد بالاشكال التقليدية للتعليم في المرحلة الابتدائية من ناحية وتنويع المرحلة الثانوية من ناحية أخرى .

ولقد كونت وزارة التربية بعد اعلان السلم التعليمي عدداً من اللجان الفنية بهدف وضع مقررات جديدة وتأليف كتب جديدة تتفق مع الاهداف والهيكل الجديدة ومع الاهداف التي اقترحتها استراتيجية التربية . وكمثال للمواد الجديدة التي ادخلت يمكن الاشارة الى الاتي :-

١/ التربية الوطنية والمجتمع السوداني والدراسات البيئية

٢/ الرياضيات الحديثة واللغة الفرنسية

٣٣ مواد الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والثقافة الغذائية .

ويجدر بنا ان نذكر هنا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أغراضها خاصة فيما يتعلق بخلق المفاهيم الجديدة في طلاب المدرسة الثانوية وفي توجيههم العقلي والوجداني . ويمكننا ان نقول في ضوء المناقشات التي أجريتها مع بعض اساتذة هذه المرحلة وفي ضوء نتائج الامتحانات ان المدرسة الثانوية تعاني من مشاكل عديدة من بينها تدهور المستويات والنظرة الفردية والمحلية وظاهرة العنف وعدم التسامح . وهذه صفات لا تساعد على نمو الانتماء والولاء القومي . يرى بعض اساتذة المدرسة الثانوية أن نمو حاسة الانتماء القومي يستدعي اعادة النظر في مقررات التاريخ والمواد الاجتماعية وتوفير المعلم المؤهل واثراء المكتبة المدرسية بغرض توفير الحد الأدنى من المعرفة بالسودان والبلدان العربية والأفريقية والعالم .

#### اللغة العربية وقضية الوحدة الوطنية

ان اللغة تمثل واحدا من مظاهر التنوع الثقافي في شمال السودان . ان اللهجة في شرق السودان .. والفور في غرب السودان بالرغم من امتثالهم الاسلام لإزال لسان بعضهم غير عربي ولهم لغاتهم الخاصة التي يتكلمونها بجانب العربية . كما ان السكان في جنوب السودان (حيث يقل التأثير الاعلامي ) يتكلمون لغات تريبو على الصائفة ولكن اللغة العربية هي لغة التخاطب اليومية بين المجموعات المختلفة . ونسبة الى ان الغالبية في السودان يتكلمون العربية كلغة ام ولغة ثانية او لغة تعامل فان دورها في تنمية العلاقات بين المجموعات المختلفة وفي التوجه القومي كان وما زال رئيسيا وهاما .

لقد اقررت اتفاقية ادبيس اباها باهمية اللغة العربية . ان المادة (٦) من الاتفاقية تنص على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان ، وان الانجليزية لغة رئيسية للاقليم الجنوبي . مع الاعتراف باللغات المحلية . كما ان المادة (١١) من الاتفاقية جعلت من تطوير اللغات والثقافات المحلية أحد الواجبات الرئيسية للحكومة الاقليمية . وقد أكدت هذه الحقيقة في قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديرية الجنوبية (١٩٧٢) في النص الاتي :-

"اللغة الرسمية السودان هي اللغة العربية وتعتبر اللغة الانجليزية لغة رئيسية للأقليم الجنوبي وذلك مع عدم المساواة باستعمال أية لغة او لغات اخرى قد تخدم ضرورة عملية او تساعد على اداء المهام التنفيذية والإدارية بطريقة فعالة". وقرر المجلس التنفيذي العالي للأقليم الجنوبي بناءً على هذا النص ان يجعل العربية لغة التعليم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والانجليزية لغة التدريس في الثانوية العليا . ولما عرض هذا الامر على مجلس الشعب الاقليمى عند مناقشته لموضوع اللغة في عام ١٩٧٤ اتخذ قراراً مخالفاً ورأى العودة الى استعمال اللغة الانجليزية في مدارس الاقليم الجنوبي . ولما كان من العسير من الناحية السياسية والعملية تنفيذ هذا القرار توصل المجلس التنفيذي العالي للأقاليم الجنوبية الى حل وسط وهو ان تكون اللغة العربية لغة التعليم في المدارس الابتدائية و المتوسطة واللغة الانجليزية لغة التعليم في المدارس الثانوية العليا مع الاستعانة باللغة المحلية في الصفين الاول والثاني بالمدارس الابتدائية في المناطق المختلفة . وهكذا اصبح التلاميذ في مدارس الجنوب يدرسون ثلاث لغات .

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجيات التربية قد تقدمت بالتوصيات التالية فيما يتعلق باللغة : " جعل اللغة العربية اداة للتعليم في كل مراحله ولكل انواعه مع العمل على تحسين الاداء فيها كمادة دراسية ولغة لتدريس المواد الاخرى وبالتأهيل الجيد لمعلم اللغة العربية واخضاع كتب المناهج كلها للمراجعة اللغوية والفتاوية بالمكتبة المدرسية واثرائها بالكتب العربية في المستويات التي تناسب التلاميذ في كل المراحل الدراسية مع العناية في المراحل الدراسية المبكرة بطرؤف المناطق التي لاتستعمل فيها اللغة كلغة ام " (١٥) . كما قررت اللجنة ان توصي بانشاء جهاز فنى دائم للتخطيط اللغوى مهمته :

أ/ دراسة واقع اللغات السودانية من حيث كثافة المتحدثين بها وانتشارها واستخدامها في اعراف الحياة المختلفة وموقف اللغة العربية بينها جميعاً والمشكلات التي تواجهها كلغة تعليم ولغة مشتركة للتفاهم .

ب/ ايجاد الوسائل العلمية لنشر اللغة العربية باعتبارها اللغة القومية

على أوسع نطاق في كل ربوع الوطن وخاصة في المناطق التي اجتتعتها في الوقت الحاضر .

ج/ اجراء الدراسات الخاصة بتوحيد المناهج الدراسية على مستوى القطر مع مراعاة ظروف المناطق التي لا تتحدث العربية كلغة ام او تتحدث معها لغة اخرى وخاصة المديريات الجنوبية واقتراح الطرق المناسبة لظروفها المحلية .

د/ اجراء البحوث والدراسات الميدانية في مناطق مختلفة من القطر للوقوف على طبيعتها اللغوية وما يتطلبه نشر اللغة العربية فيها وازالة المعوقات التي تعترض استعمالها كلغة للتعليم .

ولكن الامر اكثر تعقيدا من هذا الذي افترضته استراتيجية التربية خاصة فيما يخص جنوب السودان اذ انه لايمكن اتخاذ قرار حول السياسة اللغوية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والتاريخية والمصالح الطبقية والفقوية كما يقول الدكتور عشارى احمد محمود في دراسة الممتازة باللغة الانجليزية عن اللغة العربية في جنوب السودان (١٦) ومن ناحية اخرى نجد ان الجهاز الفنى الذى اوصت به الاستراتيجية لم يقم وان التعاون مع معهد الخرطوم الدولى للغة العربية لازال محدودا والاهتمام باللغة العربية كعامل من عوامل الوحدة الوطنية لازال قاصرا .

### التعليم الجامعى والعالى

لم تقتصر التغييرات التعليمية على التعليم العام بل امتدت الى التعليم الجامعى والعالى ، لقد احتلت جامعة الخرطوم مكانا بارزا في مداولات ومناقشات مؤتمر التربية القومى في سبتمبر ١٩٦٩ قبل صدور قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٠ ، وفى فبراير ١٩٧١ تم انشاء وزارة التعليم العالى والتي شملت اختصاصاتها :

- ١/ تنظيم وتخطيط التعليم الجامعى وما فوق الثانوى على ضوء خطة التنمية القومية والاشراف الكامل على جميع مؤسساته .
- ٢/ تنظيم وإدارة البحث العلمى وتوظيفه لخدمة التنمية والتحديث .
- ٣/ التنسيق بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمى لضمان الاستفادة القصوى من الامكانيات المشتركة ماديا وبشريا .

٤/ تنسيق العلاقات بين الجامعات. ويركز البحث في السودان  
ورصفاتها في الخارج . ومما لاشك فيه ان انشاء وزارة التعليم  
والعالي كان خروجاً على "الطريق القديم " وخطوة يمكن ان توصف بانها  
وفقت الجامعات والمعاهد العليا لأول مرة تحت سلطة سياسية مباشرة .  
ويرى البعض ان في هذا سلب لاستقلال الجامعات .

ولما صدر الدستور عام ١٩٧٣ تضمن فقرات ومواد ذات صلة  
مباشرة بالتعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي . فقد نصت المادة  
(١٨) من الدستور على رعاية الدولة للبحث العلمي والدراسات الأكاديمية .  
وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون جديد للتعليم تم بموجبه انشاء المجلس  
القومي للتعليم العالي وأسندت اليه مهمة الاشراف على تخطيط وتنسيق  
السياسة العامة للتعليم العالي ووضع البرامج لتنفيذها .

ويلاحظ أن جميع هذه التقارير والقوانين تتحدث عن وظيفة  
التعليم الجامعي في تأهيل وتدريب الكوادر وفي البحث العلمي ولا تشير  
الى دور الجامعات الهام في ترسيخ الوحدة الوطنية .

ومن جانب آخر فقد تم انشاء كل من جامعة جوبا (١٩٧٧) وجامعة  
الجزيرة (١٩٧٨) وصحب ذلك شعور متزايد بأهمية اقلية التعليم الجامعي  
والدعوة لقيام جامعات في كل اقليم في السودان . بعد صدور قانون  
الحكم الاقليمي في عام ١٩٨٠ برزت الدعوة بأن يكون لكل اقليم جامعتة  
الخاصة به . وبينما يؤكد المسؤولون عن التعليم الجامعي والعالي بأن  
مثل هذه المؤسسات ستكون قومية الاهداف واقليمية التخصص ينظر اليها  
الآخرون بانها اقليمية الهوية والتخصص والتوجه بما في ذلك تعيين  
الاساتذة وقبول الطلاب . ان التعليم الجامعي في نهرنا لابد ان يبقى من  
اختصاصات الحكومة القومية دعماً للوحدة الوطنية ودرءاً للاقليمية  
الضيقة .

#### الخلاصة

ان السودان كيان قارى . انه امتداد وتنوع في المكان والسكن  
بالإضافة الى اختلافات في مجالات ومستويات النشاط الاقتصادية بكل ما  
تفرزه من تباين اجتماعي ونسبي نفسي .

وواقع حضارى وتنوع ثقافى . والوحدة الوطنية لا تأخذ هذه  
الحقائق الموضوعية في اعتبارها لاتعنى الذوبان أو الانصهار الكامل بل



تقبل التعدد والتنوع على أساس أنه ظاهرة متنوعة تثرى حياة الجماعة  
الكبرى .

والولا<sup>٢</sup> المحلي لا يتناهى بالضرورة مع الولا<sup>١</sup> القومى إذا توفرت  
له القيادة ذات الرؤية الإيجابية والمصادلة التربوية والتعليمية  
والثقافية التى تستجيب للواقع والمستقبل والهيكل الإدارى الملائمة .  
بالإضافة إلى ذلك لابد من وجود النظام السياسى الذى يتيح المشاركة  
والمساهمة الجماعية فى اتخاذ القرار ويسعى لتعفيد الوحدة الوطنية .

إن الأزمة الحقيقية التى تواجه التعليم والثقافة فى السودان هى  
الانفصام بين القول والفعل وغياب العلاقة بين ما هو مكتوب فى الأهداف  
وفى الاستراتيجية والممارسة . إن اشد ما نخشاه هو أن تتحول  
السياسات التعليمية والثقافية إلى ممارسات لاهية لها بالأهداف الرئيسة  
العمثلة فى بناء الأمة والوحدة الوطنية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

جدول رقم (١١)

عدد طلاب كلية فـردون حسب السنوات ١٩٢٤ - ١٩٤٤ م

السنة	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	المديرية
٢٢٣	٢٧٠	٢٩٢	٢٨٥	٢٧٥	٢١٩	١٦٢	١٥١	١٤٦	١٧٥	١٩٤	١٩٤	الخرطوم
١٣٤	١٢٤	١٢٠	١١١	١١٦	١٠٠	٩٤	٨٢	٧٣	٨٥	٨٨	٨٨	الشمالية
٩٥	٨٩	٨٠	٧٨	٨٢	٧٧	٥٥	٤٧	٤٣	٣٩	٥١	٥١	الغبل الأزرق
—	—	—	—	—	—	١٩	١٤	١٠	٢١	٢٢	٢٢	الغبل الأبيض
١٧	١٩	١١	١٨	١٦	٢١	٢١	١٥	١٤	١٠	١٢	١٢	كردفان
١٨	٢١	٢١	٢١	١٩	١٣	٩	٨	٥	١١	١٤	١٤	كسلا
—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١	١	دارفور
٥٠٨	٥٢٠	٥٢٤	٥٢٢	٤١٣	٤١١	٣٧٥	٣٤٤	٣٨٨	٣٤٧	٣٨٢	٣٨٢	الجملة

Source : M.O. Beshir Educational Development in the Sudan, 1898 - 1956.

جداول رقم (٢)

عدد الطلاب في المرحل المختلفة للتعليم في السودان ١٩٥٩ - ١٩٧٠م

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	المجموع
١٩٣٠	١٨٣٣	١٧٤٨	١٦٣٨	١٦٠٩	١٤٨٠	١٥٤٧	١٤٠٧	١٢٣٣	١٢٣١	١٠٨٨	٩٧٨	أولى ابتدائي
١٨٠٢	١٧١٦	١٤٣٥	١٤١٥	١٣٧١	١٣٢٨	١٣٢٢	١١٦٦	١١١٣	٩١٤	٨٧٧	٧٩٧	ثانية ابتدائي
١٧٠٠	١٤٤٢	١٣٠٤	١١٧٥	١١٥٥	٩٨٩	٩٠١	١٠٨٤	٨٢١	٧٤٧	٧١٢	٦٥٨	ثالثة ابتدائي
١٣٩٩	١٢٧٨	١٤٤٧	٩٣٣	٨٦٥	٧٢٠	٧٠٩	٦٢٩	٥٥٣	٤١٥	٥٠١	٤٥٥	رابعة ابتدائي
١٢٣٢	٣٨٣	٣٥٧	٢٩٧	٢٨٩	٢١٣	٢١٤	١٧٩	١٤٩	١٣٩	١٠٥	١٢٦	خامسة ابتدائي
٣٦٦	٣٤٩	٢٩٧	٢٢٠	٢١٢	١٨٩	١٧٦	١٤٤	١٣٥	١٣١	١٢٣	١٢٦	سادسة ابتدائي
٣٢٠	٢٧٣	٢٢٥	٢١٨	١٦٥	١٥٥	١٤٠	١٢٩	١٢٤	١١١	١٢٩	١٠٤	سابعة (ثانوي عام)
٢٦٩	٢٥٢	٢١٤	٢١٤	١٥٨	١٥٥	١٣٨	١٢٥	١٠٩	١٠٩	١١١	٩٧	ثامنة (١١، ١٢، ١٣)
٢٢٩	١٠٧	٩٢	٨٥	٦١	٦٠	١٧	٩٥	٤٤	٢٩	٢٩	٢٣	تاسعة (١٤، ١٥، ١٦)
١٠٠	٨٣	٧٠	٦٤	٦٥	٥٥	٤٣	٤٣	٢٩	٢٠	٤٤	٢٨	عاشرة (١٧، ١٨، ١٩)
٨٠	٧١	٦٣	٥٥	٥١	٤٨	٤٣	٥٠	١٩	١٥	٢٣	٢٣	حادي عشر (٢٠، ٢١، ٢٢)
٧٠	٦١	٥٥	٥٠	٤٤	٣٥	٢٤	٢٩	١٤	٢٣	٣٣	٢٤	ثاني عشر (٢٣، ٢٤، ٢٥)
٩٦٠	٧٨٣٠	٧٠٤٠	٦٣٥٣	٦٠٢٩	٥٥٠٨	٥٤٠٩	٤٨٣٣	٤٣٦٩	٤٣٦٩	٣٨٦٩	٣٤٨٥	

المصدر: محمد عمر بشير : مشكلة العمالة في السودان

جدول رقم (٣)

اعداد الدارسين في مراكز محو الامية ١٩٦١ - ١٩٨٠م

عدد الدارسين	السنة	عدد الدارسين	السنة
٦٨٠٤٠	١٩٧٠ / ٦٩م	٢٥٧٠٠	١٩٦٢ / ٦١م
٦١٦٦٦	١٩٧١ / ٧٠م	٥٣٣٨٨	١٩٦٢ / ٦١م
٦٤٥٦٦	١٩٧٢ / ٧١م	٥٧٨٤٠	١٩٦٤ / ٦٣م
٥٣٥٦٩	١٩٧٣ / ٧٢م	٥٢٨٦١	١٩٦٥ / ٦٤م
٢٧٠٧٥	١٩٧٤ / ٧٣م	٥٥٩٤٣	١٩٦٦ / ٦٥م
١١٠٥٥	١٩٧٥ / ٧٤م	٥٤١٨٧	١٩٦٧ / ٦٦م
٥٥٣٧٦	١٩٧٦ / ٧٥م	٥٤٥٠٠	١٩٦٨ / ٦٧م
٦٨٣٥٦	١٩٧٧ / ٧٦م	٦١١٧٢	١٩٦٩ / ٦٨م

المصدر : وزارة التربية - الخسوطوم .

جدول رقم (4)

يوضح النسبة المئوية لمعدلات الالتحاق في كل إقليم من الإقليم السوداني لجدول  
الالتحاق في السودان في مواعيل الالتحاق الابتدائي والمتوسط والثانوي العكسي

١٩٨٠ / ١٩٨٣ م

المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية		الإقليم
الجملة	نسبة	نسبة	الجملة	نسبة	الجملة	
٨١٥٦١	٧٨٩٢٥	٥٦٦٣٦	٧٥٩٢٩٠	٥٦٦٣٦	٧٨٩٢٥	السودان
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	
١٧٢٦١	٢٢٠٣٢	١٦٢٧٢	١٦٢٧٢	١٦٢٧٢	١٦٢٧٢	الإقليم الشمالي
١٨٨٨	١٩٥٩١	١٨٨٨	١٩٥٩١	١٨٨٨	١٩٥٩١	مديرية الخرطوم
٣١	٢٩٩١	٣١	٢٩٩١	٣١	٢٩٩١	الإقليم الأوسط
٩٦	٢١٢٤١	٩٦	٢١٢٤١	٩٦	٢١٢٤١	الإقليم الشرقي
٨٥٥	٢٢٧٢	٨٥٥	٢٢٧٢	٨٥٥	٢٢٧٢	الإقليم كدفان
٢	٢٤١٢	٢	٢٤١٢	٢	٢٤١٢	الإقليم دارفور
٢٦٢	٢٢٧٢	٢٦٢	٢٢٧٢	٢٦٢	٢٢٧٢	الإقليم الجنوبي

المصدر : وزارة التربية والتعليم الإحصاء التربوي .

## المراجع

- (١) انظر:
- Mohamed Omer Beshir: Educational Development in the Sudan, London 1969 .
- 
- Educational Policy and the Employment Problem in the Sudan. (D.S.R.C. monograph No. 3 Khartoum 1977.)
- Ali Saad Ali Ahmed: Educational Contribution to National Integration in the Sudan, (Diploma Dissertation, Institute of African and Asian Studies, Khartoum 1973)
- Mohamed Omer Beshir: Diversity, Regionalism and National Unity (Uppsala, 1979)  
Philosophical Society of the Sudan :  
16th Annual Conference - Modern  
Nation Building. Vol. 1 Khartoum 1971
- (٢) انظر:
- أ/ محمد عبد المنعم: مشكلات التباين الثقافي في السودان رسالة دبلوم معهد الدراسات الأفريقية الخرطوم ١٩٨١  
ب/ يوسف ابو قرون : قبائل السودان الكبرى - السودان  
١٩٦٩ م
- Sayid Hamid Hurreiz: Linguistic Diversity and Language Planning in the Sudan, (Sudan Research Unit (KUP) 1968 .
- J.D. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan From Within (٢)  
London 1935 p. 343.
- (٤) تقرير اللجنة الدولية للتعليم - الخرطوم ١٩٥٥ م - ص ٦٠
- (٥) استراتيجية التربية الخرطوم ١٩٧٢ م



**العمل التامع**  
**التراث الشعبى والوحدة الوطنية**  
**فى ظل الحكم الاقليمى**

بروفسير سيد حامد حريز

**مقدمة**

هناك عناصر مختلفة ترتبط بموضوع الوحدة الوطنية وتؤدى الى الوصول اليها بصورتى وبدرجات متفاوتة من النجاح . نذكر من بين هذه العناصر الاشتراك فى الرقعة الجغرافية ووحدة الهدف والتاريخ المشترك واللفة الواحدة والاحساس بالمصير المشترك . كما ان العمل المكثف فى اطار الايدلوجية السياسية الواحدة قد يؤدى الى نوع من الوحدة على النطاق القومى او الاقليمى . غير ان المقومات الثقافية ، كالدين واللفة والتراث الشعبى (الفولكلور) من اقوى عناصر الوحدة القومية .

وبالرغم من اننى سأركز حديثى فى وقت لاحق على المقومات الثقافية والتراث على وجه الخصوص كعناصر رئيسية من مرتكزات تأكيد الوحدة الوطنية الا اننى احاول ان اوضح هنا كيف تعمل العناصر الاخرى - غير التراث الشعبى - على تقريب الشقة بين المجموعات العرقية المختلفة وتضهد بذلك للوحدة الوطنية . واختار هنا موضوعين اولهما وحدة الهدف والمصير المشترك وشانيهما اللفة الواحدة . بالنسبة لوحدة الهدف والمصير نعلم ان المصائب والمشاكل الكبرى هى خير ما يجمع الشعوب والجماعات ويوحدتها ويوحدها . وكما يقولون " ان المصائب يجمعن المصائبين " . وكثيرا ما تتحد الشعوب امام الغزو الاستعمارى وتترك علامات جانبها وتبدى استعدادا لتجاوز الفوارق الثقافية . ونضرب مثالا لذلك بما حدث بين الدينكا عندما تمادت الثورة المهدية للاستعمار التركى . فلقد عانى الشعب السودانى فى الشمال وفى الجنوب - على حد سواء - من ظفيان الحكم التركى، وتولد نتيجة لذلك اساس مشترك ووحدة فى الهدف يتلخصان فى الرغبة فى الخلاص من الاستعمار .

عندما سمع الدينكا عن ثورة الامام محمد احمد المهدى ونجاحه فى التمرد للاستعمار التركى ودحره ، تجاوزوا نفسيا وعقائديا



مع الامام المهدي ومع فكرة "المهدية" بالرغم من اختلافاتهم الدينية والعرقية . بل ذهبوا الى ابعد من ذلك وجعلوا المهدي ابنا للروح ديني وحسبه في عداد آلهم وصاروا يستنجدون به عند الشدائد والبلات (١) . والواقع من هذا المثال ان الهدف الواحد والرغبة المشتركة في الخلاص من نير الاستعمار ربطا بين شطري القطر، او على وجه التحديد، ربطا الدينيكا وجدانيا بالمهدية - ثورة الشمال المسلم .

وفي مجال الحديث عن دور العوامل الاخرى - غير التراث الشعبي في تحقيق الوحدة الوطنية، اذكر عاملا آخر في غاية الاهمية، هو عامل اللغة . وبالرغم من ان موضوع اللغة والوحدة الوطنية موضوع شائك ومتعدد الجوانب وسوف يجد ما يستحق من عناية في مجال آخر، ١١ انه لا يمكن اغفاله في اي بحث عن الوحدة الوطنية في السودان . فاللغة العربية انتشرت في جميع مناطق السودان، في شرقه وغربه وشماله وجنوبه . ففي اغلب مناطق السودان نجد ان المواطنين يتحدثون اللغة العربية كلغة اولى (لغة ام) . وفي مناطق التداخل اللغوي والعرقى، نجد ان اللغة العربية هي لغة التخاطب المشتركة التي تربط بين افراد القبائل المختلفة وتوحد بينهم . فاللغة اذا من اهم مقومات الوحدة الوطنية في السودان .

اخلى بعد ذلك للحديث عن التراث الشعبي والوحدة الوطنية بدءا بوثقة قصيرة عند مفهوم التراث الشعبي ونظرة الدولة والمثقفين له .

### مفهوم التراث الشعبي :-

في هذا المقال استعمل عبارة (التراث الشعبي) لتعني (الفولكلور) في معناه ومضمونه الواسع الذي يشمل الادب الشعبي والمادات والتقاليد والانماط الفنية من الشفافة المادية، اي بمعنى اخر ما يحكي عن الحياة الشعبية التقليدية، لاسيما الانماط الفنية الموروثة منها . ونفعل هذا الاطار على سواه كالاتجاه الذي صاد دراساته التراث الشعبي في العالم العربي لزمان طويل، والذي ركز على (الادب الشعبي) لانه يمكننا من اعطاء صورة اكثر شمولاً والتعاقبا بواقف الحياة، ولانه يربط بين الانماط الفنية والادبية وبين مضمونها الاجتماعي وبيئتها الثقافية . فالحديث عن الاساطير والامثال (والدوبييت) الخ... الخ يقودنا بالضرورة الى

التطرق الى ما تحويه من عادات وتقاليد ومعتقدات . وهو يقودنا بالضرورة ايضاً الى التطرق للمجتمع الذى تبلور فيه وانتشر هذا المضمون الثقافى .

واذا نظرنا فى واقع الحال فى السودان - بل فى العديد من الدول الإفريقية - نجد اننا لا نكون بعيدين عن الحقيقة اذا قلنا ان التراث الشعبى بهذا المفهوم الشامل، والذى يعبر عن السواد الأعظم للأمم، لا يختلف كثيراً عن مفهوم الثقافة . من الواضح اننا لنتحدث عن الثقافة الصوفية، بل نعنى القطاعات الشعبية غير الصوفية . كما تركز على الجوانب التقليدية من تلك الثقافة والتي تم تداولها بين الافراد والجماعات عبر السنين . ومعنى ذلك ان التراث الشعبى هو المعرفة الشعبية (لأسيما تلك التى سبقت فى قوالب فنية) التى يتم تداولها بين المجموعات التقليدية والتي تعبر عن ماضيها وواقع حياتها اليومية .

#### التراث الشعبى والوطنية نظرة عامة

عندما نشعر المجموعات التقليدية بخضر يهدد كيانها ووحدتها فان اول رد فعل تلقائى للاحساس بالخطر يتمثل فى الرجوع لذات الكيان المهدد والالتفاف حوله . يحدث هذا فى كثير من الاحيان بصورة أشبه بالفريزة . ولعل اول شئ تلجأ اليه المجموعة وتلتف حوله هو تراثها الذى يعيز افرادها، والذى لا يختلفون حوله . قد تمخر المجموعة او تكبر، بحيث تكون مجموعة عرقية صغيرة او قبيلة او امة بحالها، قد يكون التراث الذى يتم الالتفاف حوله فى شكل افانى واشعار شعبية او تقاليد بعينها او معتقداً تقليدياً، او حتى دينياً مساوياً، وقد يكون مجموع هذه الأشياء . واحياناً تلتف الجماعة حول عناصر ثقافية اخرى كاللغة والزى والسلوك الاجتماعى العام .

فى اللحظات الحرجة التى نشعر فيها بالمجموعات التقليدية، لاسيما الاقليات والمجموعات المستضعفة سياسياً او عسكرياً بخضر يهددها، فانها ترجع لذاتها ولتراثها بصورة دفاعية مكثيفة . وسرعان ما تحدث عملية تعبئة شعبية شتى عنها محاولة التصدى للخطر المباشر . وقد يكون هذا الخطر فى شكل غزو عسكري او ثقافى او فى شكل تفول واحتواء سياسى، كما قد يكون رد الفعل من ذات النوع . غير انه

يلعب التراث دورا هاما في جميع هذه الاحداث في الاعداد النفس، وفي استرجاع التاريخ والتذكير ببطولات رجاله، وفي التعبئة العسكرية وما قد تؤدي اليه من معارك حربية . الامثلة تتنوع في مجال استعمال التراث في الاستنفار الوطني . وبالرغم من اننا لانود ان نسهب في هذا المجال، الا اننا نشوه لبعض الامثلة .

في ابان وقوع فنلندا تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي انتف الشعب الفنلندي بقضاياه المختلفة حول تراثه الشعبي، لاسيما تاريخ الابطال وصيرهم البطولية . ونتج من ذلك جمع ودراسة ونشر الملحمة الفنلندية الشهيرة باسم "الكالافالا" على نطاق واسع ووجدت "الكالافالا" حماسا وطنيا وعاطفيا افضى عليها نفحة من التقديس وبذلك صارت شعرا من شمار الاستنفار الشعبي الوطني وادت لتحقيق المزيد منه . (٢) ونجد وضعا مشابها في ايرلندا من حيث الاهتمام الفائق بالتراث الشعبي وربطه بالحس الوطني، ومن حيث الوضع السياسي الذي تمخض عنه هذا الاهتمام .

واذا نظرنا حوثنا في افريقيا نجد العديد من الامثلة التي تتعلق بالتراث الشعبي والوطنية لاسيما في مجال ارتباط التراث بالتحريك الوطني . ونشير هنا في اختصار الى مثالين: - الاول من جنوب افريقيا، والثاني من كينيا ويتعل بحركة "الماوماو" . في جنوب افريقيا استعمل الشعب الافريقي المقهور الشعر الشعبي كأداة هامة من ادوات الاستنفار وكوسيلة من وسائل جمع شمل المواطنين وتحريكهم ضد التسلط العنصري والقهر الاجتماعي . كما استعمله ايضا في تعبئة العناصر الرخوة التي استكانت للحكم العنصري واستجابت لأغرائه او ضعفت امام تهديده . (٣) وفي كينيا نجد أن حركة "الماوماو" قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالارض وارتكزت على عناصر تراثية مختلفة من عادات ومعتقدات . واستعملت قسم اللولاء التقليدي والمتعارف عليه بين ابنا المنطقة، فربطت بينهم في حركة ثقافية وسياسية تحررية انبورت للمستعمر وتمدت له (٤) .

واذا كان هذا هو الحال على الصعيد الشعبي ، فاننا نجد كذلك ارتباطا قويا بين التراث والوطنية في اوساط المثقفين . نذكر في هذا المجال الدعوة الى فكرة الزنوجة والتي راجت بين بعض القادة

والمثقفين الأفارقة لاسيما في غرب افريقيا . نذكر هذه الدعوة ، ونشير الى ان الانعتاق والتحرر الثقافي والرجوع للتراث كان من أهم مقوماتها . وفي اماكن متعددة من افريقيا ، بما في ذلك جمهورية السودان ، نجد في اوساط المثقفين الدعوة الى "الذاتية" و"الاصالة" . ويمكن اعتبار هذه الاتجاهات اشكالا مختلفة من اشكال الوطنية المرتبطة بالتراث القومي او الثقافة المحلية .

### التراث والوحدة الوطنية في السودان

#### النظرة للتراث في السودان

واذا نظرنا في شيء من التمعن الى المثقفين والى قادة العمل الثقافي والسياسي في السودان ، وحاولنا التعرف على موقفهم من القضايا الثقافية ومن التراث على وجه التحديد ، نجد انهم ينقسمون الى مجموعتين اساسيتين .

المجموعة الاولى تنظر الى التراث بل والى الثقافات المحلية في اشكالها المختلفة على اساس انها معوقات تحول دون الانطلاق في طريق الوحدة الوطنية والتنمية (على النمط الغربي) .

فالتراث في نظر هؤلاء هو الاساطير والخرافات والمعادات البالية التي بدأت تندثر والتي يجب ألا نحزن لاندثارها لانه لم يعد لها مكان في العالم المتحضر . من بين اصحاب هذه النظرة من يعلن ازدراءه للتراث في غير حرج ، بل وفي اقتناع تام ، ومن بينهم ايضا من يروج بتشككه - الذي يصل مستوى الازدراء احيانا - الى من يثق فيهم من خاصته .

المجموعة الثانية تبالغ في تعجيد التراث بصورة رومانسية ، بل احيانا تبالغ في احترام كل ما هو قديم ، وتحسب تراثا مائلا بتراث ونجد ان افراد هذه الفئة يتعاملون مع التراث وكأنه شيء مبهم لا يقبل التحديد ولا الجدل فهو القديم الجميل الذي نقبله على غلاته ، فجمالها في قدمه . ولكن يجب ان نعي ان ليس كل قديم تراث وليس كل تراث قديم .

وبين هاتين المجموعتين نلمح فئة معتدلة من افراد الجمهور ومن المثقفين - بما فيهم بعض المتشككين - تتعامل مع الإنماط الفنية

من التراث كالأغاني الشعبية والمدايح والأشعار الشعبية أحيانا . نجد ان افراد هذه الفئة يعجبون بتلك الأنماط الفنية . يتفاعلون معها ويتغنون بها . ولكن يندر ان يتخطى هذا الإعجاب الأغاني وبعض الأشعار أحيانا . فحدود التفاعل مع التراث بالنسبة لهذه الفئة ضيقة لترتبط بالتراث في مفهومه الشامل ولا في أنماطه المتعددة . وكثيرا ما ينحصر هذا التفاعل في حدود تراث المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد ، فهذا التفاعل كما ذكرنا - ينحصر في بعض الأنماط الفنية .

فبينما نجد ان هذا الإعجاب والتفاعل يظهر جليا بالنسبة للأغاني والمدايح والأنماط التي ترتبط بالتنظيم والتغنى والطرب نجد ان يمتد لبعض الأنماط الفنية الأخرى كالمقام الشعبي . ويندر ان يمتد هذا التعاطف خارج إطار القبيلة . فقلما نجد الشايقي يتغنى بأغاني الحمر والحمرى يتغنى بأغاني البطاحين

.....الخ

وفي وسط هذا الجو المشوش نجد ان النظرة الى التراث تتأرجح بين الإزدراء والتشكك من جهة والانبهار والتعاطف المتعصب من جهة أخرى. في مثل هذا الجو يفتقد الإطار الفلسفي للتراث ويعصب على المواطن العادي - وعلى بعض المثقفين على حد سواء - فهم المغزى والهدف وراء هذا الاهتمام . بينما يتوقع المواطن ان يجد الاجابة من أجهزة الدولة ومن الأجهزة الثقافية على وجه التحديد بجد ان ان هذه الأجهزة نفسها تلقت الهدف والإطار الفلسفي الواضح المعالم . فتسهم عن ضرورة الاهتمام بالتراث وعن ان التراث هو ضمير الأمة ، كما تسهم عن ضرورة بحث الشخصية القومية . الخ ولكن كيف وبأي الطرق والوسائل؟ ولتحقيق أي الأهداف؟

هذه الأسئلة وغيرها ما تزال تحتاج للإجابة . وهنا يأتي دور الباحث . فمن أهم متطلبات هذه المرحلة بالنسبة للتراث الشعبي ، ان يتمدى الباحثون لتوضيح الفهم الصحيح لأهداف ووظائف وفلسفة التراث . ولعل من أهم خصائص التراث الشعبي ارتباطه بالوطنية على مر الأجيال وبين مختلف الشعوب وهذا ما يهمننا في هذا المجال .

## التراث والوحدة الوطنية في المواثيق الهامة للوحدة

بعد ان تطرقنا لجوانب من نظرة المثقفين ونظرة الدولة للتراث في السودان ، سنتطرق لبعض مواثيق للدولة - وعلى رأسها الدستور الدائم للبلاد - ونحاول ان نستخلص موقفها من التراث والوحدة الوطنية ،  
بالمعنى للتراث ، نجد ان هنالك مادة واحدة في دستور السودان (الملغى) تشير صراحة لموضوع التراث ، وهي المادة رقم (٩) والتي جاء فيها مايلى " تعنى الدولة بالتراث الوطنى وتعمل على رعاية ونشر الثقافة والآداب والفنون " كما يشير الدستور الى امور مختلفة يمكن ان تدخل ضمن التراث بصورة غير مباشرة . ومثال ذلك الحديث عن الاديان السماوية والمعتقدات الروحية (المادة رقم ١٦) . وما جاء عن عمون الذاتى الضابح من الارادة الشعبية (المادة رقم ١٧) والحديث عن العرف كمصدر من مصادر التشريع (المادة رقم ٩) .

بما اننى لم أهدف الى حصر جميع المواثيق التى تتحدث عن التراث والوحدة الوطنية ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، فاننى اكتفى بما ورد ذكره ، واحاول اتخاذه مرتكزا للنقاش . ما ذكرته فى نهاية الجزء السابق من البحث ، والمتعلق بموضوع "النظرة للتراث فى السودان" يمكن ان يقال فى هذا المجال ايضا ، فعدم وضوح الرويا ما زال يلارمنا . نجد ان المواثيق المختلفة التى اشرنا اليها تتحدث عن الاهداف من غير تحديد الوسائل والخطوات التى تمكنا من تحقيق هذه الاهداف . فمثلا نسعى ان الحكم الاقليمى يساعد على خلق الشخصية القومية السودانية المتميزة من غير ذكر لطريقة تحقيق هذا الهدف . قد يقول البعض أن الدستور لايدخل عادة فى مثل هذه التفاصيل . وهذا حديث مقبول ، ولكن مابال المواثيق الاخرى . وكذلك لابد من ان نذكر هنا أنه ليس فى جمهورية السودان ميثاق ثقافى واضح المعالم ولكننا نجد مؤشرات عامة نلتقطها من هنا وهناك .

امود للمواثيق التى اوردتها ، فاذكر ملاحظة - اعتبرها هامة - وهي ان تلك المواثيق لم تربط بين التراث والوحدة الوطنية . ولعلها حيزت عن ان ترى فى التراث دعامة من دعائم الوحدة الوطنية . فالتراث المشترك عنصر وحدة ووحام ، ولكنه يمكن ان يصبح فى نفس

الوقت عنمر فرقة وشتات شأنه في ذلك شأن الحكم الاقليمي . فهو اذا صلاح ذو حدين . وهنا يأتي دور العمل الرشيد المخطط المبرمج والا نصارت الاهداف مجرد نوايا طيبة وفانيات نتطلع اليها ولانبليها .

### الثراء والتكامل القومي

للشعب السوداني استعداد فطري للترابط والتعاقد . يبدو هذا الترابط على مستوى الاسرة والحي والقبيلة . وهناك من الامثال والقصى والعادات والممارسات الموروثة التي تغري هذا الاتجاه مايفيق العجال لحصره . واذا شئنا ان ننوه لبعضها في القتلح . يمكننا ان نذكر دور الامثال الشعبية في تقوية الاسرة وتركيز مفهومها والحق على الحفاظ على سلامتها . ومن العادات يمكن ان نذكر دور النطير والفرع كمشال للموروثات التي تستنفر الارادة الشعبية وتنظمها في مفرية والتدار . غير ان القبلية والاقليمية من بين المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث وتعرقل جهودها نحو تحقيق الكيان القومي المكتمل . ولكن السودان قد عرف مفهوم "الدولة " ومفهوم "الامة " منذ ابعد العصور فهو اذا لا يواجه مشاكل الكيان القومي لأول مرة في هذا القرن ، كما هو الحال بالنسبة لبعض دول العالم الثالث . فلقد اسي المهدي دولة ممتدة تحمل في طيها شتى مقومات الدولة المصرية ودولة الفونج التي شملت اجزاء لا يستهان بها من السودان لتغيب عن بالنا . ومن بين المؤرخين من ذكر ان ميلاد الامة السودانية يبدأ بمملكة مروي (٦) . ولكن بالرغم من كل ماسلف فان السودان بحدوده المتراامية الاطراف والمعروفة اليوم بجمهورية السودان ، يغطي رقعة لم تيلفها اى من تلك "الدول" والممالك القديمة التي تحدثنا عنها . وبهذا الفهم تصبح قضية الوحدة الوطنية او التكامل القومي من اولى تحديات هذه المرحلة . فالقبلية والاقليمية مازالت موجودة كأشكال ثقافية ، وقد تتخذ اشكالا سياسية ان لم تجد البرنامج الواسع للتعامل معها .

واذا كان الثراء قد دعم ترابط الاسرة وجمع شمل القبيلة حتى جعل منها وحدة ثقافية لها كيانها المنفرد ، فمن الممكن ، بل ومن المتوقع ، ان تصبح الدولة عبارة عن مجموعة كيانات ثقافية ترتكز على ثراء مشترك ووحدة "ملالية " حقيقية او متوهمة . يتهاقم الامر اذا

اتخذت هذه الكيانات الثقافية المتعددة اشكالا سياسية . فهذا امر يهدد الوحدة الوطنية وقد يلتفتها كما حدث في بعض اقطار العالم الثالث . فالتراث كما ذكرت سلاح ذو حدين يحتاج الى التعامل الواسع والعدول من قبل الدولة ومؤسساتها الثقافية والعلمية والسياسية .

ولكن تكتمل الصورة عن الملة بين التراث والوطنية السودانية القف وقفة قصيرة عند موضوع التراث والتحرر الوطني ثم التراث ونشأة الاجزاب الوطنية . وذلك باعتبارهما يمثلان مرحلتين هامتين من مراحل الحركة الوطنية . ثم اخلص بعد ذلك لعرض ومناقشة بعض جوانب التراث الشعبي ارى انها تسهم في تعزيز التكامل .

لعل العديد من السودانيين يذكرون الدور الذي قام به التراث الشعبي - ممثلا في الشاعرة الشعبية مهيبة بنت عبود - في استنفار الشايقية ضد الحكم التركي . على حسب الروايات المتداولة رأيت مهيبة بنت عبود "ملك" الشايقية وهو في حيرة من أمره . وفي حال اقرب الى الغنوع والاستكانة . فاستنفرتة بقولها :

الليلة العقيد في الحلة متمكن

في قلب التراب شوفنو مجكن

الراي فاقد ولا يدرك ولا يمكن

تتهجن فيم الرجس سال يمكن

ثم تستمر الروايات فتحدث عن استجابة العقيد لهذا الاستنفار اذ ينهض ويقود جيوشه الى المعركة ضد الغازي المستعمر . وعندئذ تبوح مهيبة باعجابها بأبناء قبيلتها وتلهب حماسهم بقولها المشهور

الليلة استعدوا وركبوا خيل الكر

وقد امن عقيدن بالفر دفر

جنياتنا العزار الليلة تنتصر

وبالرغم من ان هذا مثال يرتبط بقبيلة الشايقية الا انه يمكن ان يعتبر استنفارا وطنيا ( وليس قبيليا ) يدور في اطار التحرر الوطني . وليس المهم فيه حدث بين الشايقية وحكت عنه شاعرتهم . ولكن اهميته من كونه مواجهة ضد المستعمر . ومما يدل على ذلك ان السودانيين ينفعلون لهذا الموقف ويتجاوبون معه ويحفظون الشعر الذي



يصوره بغض النظر عن انتمائهم القبلى . فالشليقى والجعلى والمنمورى  
... الخ كلهم يلتقون فى هذا الموقف . هناك امثلة أخرى طريقة تحكى  
عن محاربة المستعمو من خلال التراث .

وعندما تهلورت الحركة الوطنية فى السودان ، ونشج عن ذلك نشأة  
الأحزاب السودانية نجد أيضا أن التراث لحد لعب دورا هاما فى نشأة  
وتكوين هذه الأحزاب . فادا نظرنا فى كيفية نشأة حزب الأمة وما  
كان من ارتباطه بالانتصار وحزب الشعب الديمقراطى ، وماكان من  
ارتباطه بالختمية ، نرى ما ذهبنا اليه من امر صلة تلك الأحزاب  
السياسية بالتراث الشعبى السودانى . فهذان الحزبان ارتكزا - الى حد  
كبير - على الطرق العوفية والاسلام الشعبى الممارس فى السودان . وتلكه  
الآخيرة تغذت بدورها من الفولكلور والتقاليد المحلية . ولقد مكن  
ذلك الحزبين المعنيين من تجاوز القبلية الضيقة وخلق ارضية صلبة كانت  
من اهم متطلبات تلك المرحلة .

نعود للحديث عن كيفية ومدى مساهمة التراث الشعبى فى تعزيز  
الوحدة الوطنية ودعم التكامل القومى وهناك زوايا مختلفة تتم من  
خلالها تلك المساهمة .

أركز حديثى فى الجزء التالى على العناصر المشتركة فى تراث  
المجموعات السودانية المختلفة . فالتراث المشترك يقرب الشقة بين  
المجموعات ويخلق وحدة فكرية وثقافية وجدانها يمثلان دعامة من  
دعائم الوحدة الوطنية . وناقش هذا الموضوع من خلال :

أ التشابه فى المعتقدات

ب العادات والتقاليد المشتركة

ج التشابه فى المعتقدات

من بين العناصر المشتركة فى مجال المعتقدات، فكرة الآله  
الاعلى ووحدانية هذا الآله بين المجموعات السودانية المختلفة . يتفق  
فى هذا المبدأ الهام السودانيون المسلمون والمسيحيون وغيرهم من  
معتنقى الديانات المحلية (غير السماوية) . وأننا نجد فى اساطير  
ومعتقدات المجموعات السودانية ، غير المسيحية وغير المسلمة ، اشارات  
واضحة لآله اعلى خلق الكون بجميع ما فيه ومن فيه وخلق كذلك مجموعة  
معبودات أخرى فى شكل قوى دينية وسطى او آلهة صغرى ان شئت . وهذه

القوى الوسطى لا ترقى الى مكانة الاله الاعلى ، ولا تسمو بمقدرتها الى مقدرته . فهو الذى خلقها واسند اليها ادوارا دينية محددة ، ووظائف معينة فى المجتمع . فهي اذا تستمد قوتها من قوته وسلطتها من طهته وتدير الحياة اليومية بأسمه . وبعد ان خلق ذلك الاله الكون ونظم ادارته بهذه الصورة ، ساء الى عليائه لا يزججه احد . هذه الصورة من الديانات السودانية المحلية تشبه الى حد بعيد صورة الديانات الافريقية التقليدية .

### دور القوى الروحية الوسطى

وكذلك نرى ان الصورة الواقعية للممارسات الدينية والتي شهيم على الحياة اليومية وتشغل ذهن المواطن البسيط تبين تقاربها آخرا فى مجال العقيدة بين المجموعات السودانية المختلفة . نذكر هنا على سبيل المثال فكرة القوى الوسطى (والوسيطه فى آن واحد) والتي تربط بين الإنسان العادى البسيط والاله الاعلى . نجد هذه الفكرة فى المعتقدات المحلية المرتبطة بديانات غير مساوية ، كما نجدتها فى صلب الاسلام الشعبي ( Popular Islam ) والذى يعارسه أغلبية المسلمين فى السودان . وذلك بالرغم من تعارض هذه الفكرة مع روح الاسلام الذى يرى ان العبد لا يحتاج لوسيط يربط بينه وبين الله سبحانه وتعالى .

إذا نظرنا فى اماكن انتشار الديانات المحلية السودانية (خلاف المسيحية والاسلام) كجنوب السودان وجبال النوبة ، ونقبنها فى اساطيرها ومعتقداتها ، نجد امثلة متعددة للقوى الدينية الوسطى التى تحدثنا عنها . فمثلا نجد روحا مقدسا او كجورا للمطر وآخرا للزروع وشالشا للانجاب ورايما للحرب ... الخ نلاحظ النزعة الوظيفية التخمينية بالنسبة لتلك القوى الروحية الوسطى . فكجور المطر هو الذى يتوسط بين المواطنين والاله الاعلى فى شكون المطر ولا يستطيع الخروج عن الدائرة والوظيفة . وهكذا الحال بالنسبة لبقية الارواح ، وعندما يهتق الدينكا والنيماج المسيحية او الاسلام فانهم يحتفظون بالمعتقدات القديمة جنبها الى جنب مع الديانات السماوية . وكثيرا ما يمارسون شعائر ديانتهم المحلية التقليدية من غير ان يروا تعارضا بينها وبين الاسلام .

ولعل الامر يذهب الى ابعد من ذلك . فاذا اصعنا النظر فى

الإسلام الشعبي الشائع في السودان ، فإننا نجد فيه الكثير من عناصر الديانات الإفريقية المحلية ، بما في ذلك فكرة القوى الروحية الوسطى ، والفضل يرجع لروح التسامح في الإسلام .

فلقد اعتنقت العديد من قطاعات الشعب السوداني الإسلام من هذا المنطلق . ويمثل هذا الروح المتسامح المرن في الوضع الخاص الذي جعله الإسلام "لدار المهادنة" و "المؤلفة قلوبهم" .

نجد أن الأغلبية العظمى من المسلمين يعتقدون أن المشايخ والاولياء يلعبون دوراً روحياً هاماً في حياتهم اليومية وفي ملتهم بالمولى عز وجل . كثير من المسلمين السودانيين يتوجهون بمشاكلهم الدينية والدنيوية للمشايخ والاولياء . ومن الأمثال الشائعة في أماكن مختلفة من السودان "المأ عندو شيخ شيخه ابليس" . ويلاحظ الباحث تشابهاً بين الدور الذي يقوم به المشايخ والاولياء الله في السودان والدور الذي تقوم به القوة الروحية الوسطى ، على النحو الذي أسلفته ذكره .

#### الأسلاف أو الأموات الأحياء

وهناك مجال آخر نلاحظ فيه تشابهاً بين المعتقدات السودانية المحلية ( بل والديانات الإفريقية التقليدية بوجه عام ) وبين الإسلام بمورثته الممارسة في السودان . أعني بهذا المجال وضع الأسلاف والدور الذي يلعبونه في حياة أحفادهم ، بل في المجتمع بصورة أشمل . وفي إطار الديانات التقليدية نجد أن الأسلاف يحتلون مكاناً بين القوى الروحية الوسطى . وأحياناً يتخذون موقفاً آخراً يقعهم بين الرجل العادي والقوى الروحية الوسطى ، وينفخ الصورة التي تقف فيها تلك القوى بين الأسلاف والآله الأعلى . كما نجد أن أرواح الأسلاف مسئولة عن حماية المجتمع والأحفاد بوجه خاص . وإذا كانت في أرواح الأسلاف واجبات نحو المجتمع (توفير الحماية) فلديها حقوق من أهمها تقديم القرابين بصورة محددة والاحترام الذي يبلغ حد التقديس . وإذا كنا نجد تلك الصورة بشكل مكتمل في الديانات السودانية التقليدية (غير السماوية) فإننا نجد بعض ملامحها الرئيسية في الإسلام الشعبي المعماري في السودان .

وهناك العديد من القصص الشعبية والمناقب التي تدور حول الأسلاف

وتوضع مسئولية الموتى من أحفادهم الأحياء ، بالذات فيما يتعلق بحمايتهم وتأمين مصالحهم . نجد هذه القمى والمناقب في أماكن مختلفة من السودان المسلم . وتكثر عندما يكون الأسلاف الذين تدور حولهم هذه الروايات من الأولياء والمصلحين ، بحيث يمكن تفسير قوتهم الخارقة في إطار الإسلام . أمثل لما ذكرت بملخصي لقمة جمعت روايات متعددة منها من المجاذيب .

تروى تلك القصة التي تدور حوادثها في فترة المهدية ، أن أحد الأمراء أمر إحدى فصائل جيشه بغزو الدامر ، وأنه عندما تقدم ذلك الجيش وأقبل على الدامر من جهة المقابر (الجبانة) رأوا فرسانا لا حصر لهم ينتظرونهم في منطقة الجبانة . وماكان من أمر الجيش الفازي إلا أن قفل راجعا . وبعد ذلك أخبر قائد الجيش الأمير الذي بعث به بأنهم أخطأوا عندما صدقوا أن المجاذيب ليس لديهم جيش وأخبره بكثرة الجيش الذي رآه . ولم يصدق الأمير ماجاء على لسان قائده ورماه بالجنون والخوف . وأخيرا أحب الأمير ذلك القائد والخصيلة التي كان يقودها ليستبين الأمر بنفسه . وعندما وصلوا لذات المكان (الجبانة) رأى الأمير أن كل قبر قد أصبح فارسا مدججا بالسلاح على مهوة فرسه . عندئذ أدرك الأمير ومن معه أن الدامر محروس "برجاله" فلاذوا بالفرار. (٨)

فتلك المعتقدات التي أشرنا إليها على سبيل المثال لا الحصر توجد في أقاليم السودان المختلفة ، في شرقه وغربه وشماله وجنوبه . وتوجد بين المسلمين والمسيحيين كما توجد بين معتققي الديانات السودانية المحلية . فهي إذا تشكل تراثا مشتركا ، لأنه يلعب دورا هاما في التفاعل الفكري بين المجموعات السودانية المختلفة .

### العادات والتقاليد المشتركة

هنالك الكثير من العادات المتشابهة والتقاليد المشتركة بين شتى أقاليم السودان مما يضييق المجال عن حصره . ولعلنا اكتفى في هذا البحث بمثال واحد وهو عادة النفيير . وقد كان اختياري لتلك العادة لما تتمتع به من انتشار جغرافي وعمق تاريخي . النفيير كمادة سودانية ونظام للتكامل الاجتماعي والمسلوك الاشتراكي في الحياة ينتشر بين

مجموعات مختلفة . إذ يوجد بين النوبيين والنوبة وفي دارفور وفي منطقة الكرمك وبين القبائل التي تسكن وادي النيل وفي معظم أرياف وبادي السودان . ويلاحظ انه ينتشر بين المجموعات السودانية الأصلية كما ينتشر بين القبائل العربية أو المستعربة . كما وان هناك ما يدل على شيوعه منذ القدم العصور التاريخية وحتى الوقت الحاضر . وقد استعمل على المعيد الشعبي والرسمي على حد سواء .

عند مناقشة النفير كنمط من أنماط الانتاج الزراعي النعائلي في جنوب دارفور يذكر عبد الغفار محمد احمد ان البيئة الطبيعية تكاد تحتم وجود النفير على المجتمع الذي يعيش تحت ظل تلك البيئة . وذلك حينما يذكر " ان زمن هطول الأمطار قصير وان الأعمال التي يجب ان يقوم بها المزارع في هذه الفترة بجانب اعداد المزارع التي تسبق فصل الأمطار كثيرة جداً . ونسبة لان الفرد لا يستعمل ادوات تقنية متقدمة ويستخدم يديه في الغالب الاعم فأنه مفرداً لا يمكن ان ينجح كل مايتحتم عليه من اعمال حتى تنجح زراعته . ولهذا فقد اتبع الناس هنا نظام الدعوة للنفير كما هو متعارف عليه في انحاء السودان الريفية . " (٩)

ويؤكد عبد الغفار محمد احمد نفس السبب - قصر فصل الخريف - في دراسة سابقة تتعلق بمنطقة اخرى هي منطقة الكرمك . كما يضيف سببا آخر وهو أن ضرورة تحرك المزارعين في مجموعات يسهل عليها الدفاع عن النفس في بقعة تبعد عن أرض القرية (١٠) . وذلك لأن ضيق الرقعة الزراعية بالقرب من القرية يفرق تحرك المزارعين بعيداً عنها .

واذا كان ما اثرننا اليه يعطى صورة عن وضع النفير في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الأمطار ، فاننا نجد العادة تمارس بين المجموعات التي تعمل بالزراعة الفردية مثل النوبيين . والواضح ان الدوافع للاهتمام بالنفير في تلك المناطق التي تحررت من الاعتماد على المطر . يختلف عن مناطق الزراعة المطرية . وإذا اخترنا السكوت من منطقة النوبة كمثال للنفير في اطار الزراعة المروية ، نجد أنهم يتعاونون على تجهيز السواقي الواحدة تلو الاخرى ، ومن أول القرية لأخرها . وإذا تأخر أي شخص في حث أرضه وتجهيزها للزراعة ، يتحول الآخرون الى تلك المزرعة - بعد الفراغ من اعداد مزارعهم - ويقومون

بمعاونة صاحبها في تجهيزها . والهدف من وراء ذلك ان تبدأ الزراعة في كل القرية في زمن واحد ، او ازمان متقاربة ، ويذكر سيد محمد عبد الله ان السبب في ذلك (حسب ما اوردته افراد تلك المجموعة ) هو ضمان توزيع الطيور بالتساوي عندما ينتج المحصول ، مما يفهم على انه دعوة لتحقيق الاشتراكية في الخير وفي الشر .

ولعل التركيز على عادة النفي في مناطق الزراعة (مطوية كانت او مروية ) وفي اماكن الرعي ، بل وفي الحياة العامة ، وفي المناسبات الاسرية والقبلية والقومية ينم عن احساس مشترك بضرورة العمل الجماعي والتكافل الاجتماعي .

ولقد ركزت على هذه العادة لامالتها في المجتمع السوداني وشيوعها وانتشارها ، ولانها تصلح كمركز لانطلاق اكبر . فالمواطن السوداني ينتمي لعائلته أولا لقبيلته ثم للسودان ، وإذا كان انتماء الفرد لعائلته لا يمنعه من ارتباطه بقبيلته ، فكذلك انتماء المواطن للقبيلة لا يمنعه من ارتباطه بالسودان ككل .

وهذه الروابط المتداخلة (اسرية كانت ام قبلية ام قومية) تمثل كلها قواعد تنظيمية جاهزة ومجربة منذ اهدى العصور ، وعليه فهي تصلح كمركزات للاستنفار والانطلاق القومي الموجه .

بجانب المعتقدات والعادات التي اوردتها في شي من التفصيل في الجزء السابق ، هناك عناصر ثقافية اخرى متعددة يمكن ان أتوّه لها من غير أسهاب . ففي مجال المعتقدات هناك الكثير من الغيبيات التي يعمل الايمان بها تراشا مشتركا لدى المجموعات السودانية المختلفة . وكذلك نجد ان المعتقدات المرتبطة بالنيل وما يحتويه من كون خفي وقوى روحية (فيها المحسن وفيها الشرير ) تؤثر على حياتنا ، لانها تدخل ضمن صياغة نظرتنا للحياة وللكون من حولنا . نجد هذه المعتقدات تنتشر على مدى وادي النيل . نجدها بين المحس والسكوت في شمال وادي النيل ، وبين الجعليين في اواسطه ، وبين الدينكا في جنوبه .

وفي مجال نظم وتقاليد الحكم ، نلاحظ ارتباط الحكم بالدين ، والسياسة بالعقيدة في مختلف اقاليم السودان . فإذا اخترنا من هذا المجال تقليد القتل الطقسي ، فان الدراسات التاريخية توضح ان هذا التقليد انتشر بين مجموعات سودانية مختلفة كالفونج والفور والشلك .

وإذا رجعنا لمجال العادات مرة أخرى ، فإننا نجد (بجانب تلك التي تحدثنا عنها مثل النفيير والفرع ) من بين العادات المشتركة الأخرى ما يتفق في المضمون والمذلول بين القبائل السودانية المتعددة ، رغم اختلافه في الشكل المميز من قبيلة لأخرى . واذكر كمثال لذلك عادة الشلوخ التي انتشرت بين الجعليين والشايقية والعبدلاب والثلث والنوير والدينكا وخلافهم . وهناك عادات وتقاليد مشتركة لا حصر لها تتعلق بالطهارة والزواج بل ويطلقون العبور بوجه عام تربط بين المجموعات السودانية المختلفة .

وبالنسبة لمقتنيات الثقافة المادية كالأدوات المنزلية والآلات الموسيقية فإننا نجد تراثا مشتركا ينتشر في أقاليم السودان المختلفة وينفس المور والأشكال ، أو باختلافات طفيفة . فالربابة أو الطنبور - على سبيل المثال - يوجد في شرق السودان وفي غربه ، كما يوجد في شماله ووسطه وجنوبه وينفس الشكل وعدد الأوتار (رغم اختلاف أصواته ) مما يؤدي إلى تشابه في الموسيقى الشعبية والوترية .

وإذا كان تركيزنا على التراث المشترك بين أقاليم السودان وقبائله المختلفة ينبع من اقتناعنا بأن هذا التراث يشكل إطارا للوحدة الفكرية والتقارب الوجداني بحدس بنا أن نذكر أنه (أي هذا التراث المشترك ) قد تأصل عبر قرون طويلة . ومعنى ذلك أن دعائم تلك الوحدة الفكرية قد تم إرساؤها منذ أزمان غائرة . فعلى سبيل المثال نجد أن ارتباط السلطة السياسية بالسلطة الدينية وقتل الحاكم قتلا طقسيا يرجع إلى عهد مملكة كوش (٢٢٥ ق م - ٣٥٠ م ) (١٢) . وعادة الشلوخ ترجع إلى أيام مملكة مروى (القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الميلادي الرابع) (١٣) . ومن المرجح أيضا أن عادة النفيير وما ارتبط بها من عمل جماعي تعاوني ترجع إلى القرون الوسطى (١٤) .

### كلمة أخيرة عن التراث بين القبيلة والقومية

في بلد متعدد القبائل كالسودان يصبح الحديث عن الإقليمية محفوف بالخطر، وذلك لأن الإقليمية تعمل في طبيعتها القبلية الضيقة في إذهاب البعض ممن يعتقدون أن الانتماء القبلي يتعارض تعارضا شاملا مع الانتماء الوطني. وإذا اتفقنا مع أهل ذلك الاعتقاد بالتالي يصبح

الاهتمام بتراث أى قبيلة مايمثابة ابتعاد عن الوحدة الوطنية . ولقد حاولت أن أوضح أن الأمر ليس كذلك ، إذ تتدخل الانتماءات وتتداخل دوافرها فتكبر ويمكن الاستفادة منها فى ترميم قواعد التكامل القومى . وإضيف هنا أن هناك توجسا عاما مرده الاعتقاد بأن القبائل عبارة عن وحدات عرقية وثقافية مغلقة . وقد يحدث ذلك فى بعض الأحيان ، وبالنسبة لبعض القبائل ، غير أننا إذا نظرنا للعديد من القبائل السودانية نجد أن الأمر خلال ذلك . فبعض القبائل الكبرى فى السودان عبارة عن عدة تجمعات قبلية سلالية . كما نجد أن التراث الشعبى الشفاهى يعنى لربط تلك الجماعات بجد واحد . وقد يكون هذا الجد حقيقة كما قد يكون وهما . وما يهمنا أنه يمثل نقطة التقاء تتحد عندها تلك الجماعات . فالمجموعة الجعلية فى صورتها العريضة تشمل الجعليين والشايكية والجوابرة والميرفاب والمصاصير والرياطاب ، أى أنها تنتشر فى رقعة تمتد من أرض النوبة فى الشمال وحتى الشلال السادس - على مقربة من الخرطوم - جنوبا (١٥) .

وإذا كانت المجموعة الجعلية تنتشر عبر رقعة واسعة على امتداد حوض النيل ، فهناك مجموعات أخرى كالعبدلاب تمتد من أواسط السودان إلى أقصى شماله وإلى منطقة البحر الأحمر فى شرقه . فنجد بعض فروعهم فى الحلفاية والكاملين والهلالية والباوقة وارثولى وحجر العسل ودنقلا . كما نجدهم بين الأمرأر فى شرق السودان (١٦) . والدور الذى يلعبه التراث هنا هو أن الحكايات الشعبية والروايات الشفاهية ذات المدلول التاريخى والتى يتداولها أفراد الفروع المختلفة من تلك القبائل تمثل جسورا متينة للالتقاء ، وتربط تلك الفروع بل وتلك القبائل ، بأصولها التاريخية وبهويتها . فعندما سجلنا بعض تلك الروايات التاريخية من عدد من الرواة فى الحلفاية والهلالية كانوا يقصون علينا تلك القصة وكلهم إيمان بأن لهم أخوة فى الباوقة وارثولى وحطير مشو (دنقلا) يرتبطون بهم تاريخيا وعرقيا ويتعاطفون معهم وجدانيا . بالرغم من أنهم لم يروى عنهم من قبل وقد لا يلتقون بهم أبدا . ومن نفس المنطلق يمكن أن نذكر أن العديد من القبائل المعصدة فى كردفان ودارفور تربط أصولها التاريخية ونشأتها بقبائل أخرى فى أواسط وشمال السودان . وفى ذلك الحال نجد أيضا من الأساطير



واللص التاريخي ما يكفي لدعم هذه الروابط وترسيخها في رؤوس الافراد وفي الذهن الشعبي الجماعي.

يتضح مما سبق أنه في كثير من الاحيان نجد أن القبيلة لا تكون وحدة مغلقة ، بل على العكس من ذلك فهي تتمتع بشبكة من الانتماءات وتلك الانتماءات يدعمها تراث يعتنقه الشعب اعتناقا إتشك فيه ولا ريبه . ونلاحظ أيضا أن تلك الشبكة من الانتماءات تتجاوز حدود القبيلة ، بل وتتجاوز حدود الاقليم . وهي بذلك تمثل إحدى الوشائج الهامة في دعم الوحدة الوطنية .

### خلاصة ومقترحات

التراث تعبير عن الذاتية وهي خير سلاح ضد تسلط باشكاله المختلفة كما اشرت سابقا . والشخص الذي يعيش تحت تسلط ثقافي متوجس بطبعه ، متشكك في ما يدور من حوله رافضا لما يأتيه من خارج أطواره التقليدي الذي يألفه ، ولا يمكن أن يتم الحوار الهادف مع مثل هذا الشخص وبالتالي يصعب استقطابه وصهره في الإطار القومي الواسع ، وما يحدث للفرد يحدث كذلك بالنسبة للجماعة .

### الإنسان عدو ما جهل

دمونا نتسائل أولا ماذا نعرف عن انفسنا وماذا نعرف عن بعضنا البعض و ماذا يعرف المواطن السوداني في رheid البردى عن المواطنين في راجا وقوقريال وماذا يعرف المواطن السوداني في جوبا عن اخوته في نوري وعبرى ؟ لاشك ان هناك غياب تام للمعلومات مطبق وجعل الإنسان عدو ما جهل " كما يقولون . ومن الخطورة بمكان ان ينقلب هذا الجهل الى عداء او الى ما يشبه التعصب و الشوفينية . فنحن اذ نحتاج الى برامج مكثفة تهدف الى ربط المواطنين ببعضهم البعض وإلى تأصيل الشعور القومي بينهم ، لابد ان تشترك في هذه الحملة جميع الأجهزة . نحتاج للكتاب الذي يخاطب المغار والذي يحكي لاطفال الجعليين والبطاحين عن بطولات الدينكا والنوير . وكذلك نحتاج للفيلم التسجيلي والبرامج الإذاعية التي تخاطب كل شخص على طاقته والتي تهدف إلى إزالة الحواجز وإلى تكسير الصورة النمطية الشائعة ومجابهتها بالحقائق

وهذه عملية شائكة تتم بالتعاون التام بين وزارت التربية والثقافة  
وتحتاج لدعم الصحف واجهزة الإعلام ودور النشر . وهي لا تتم بطريقة  
عشوائية . ماندعو اليه هنا هو ان التكامل القومي لا يتم الا بالفتح  
والتفاهم بين الافراد وبين المجموعات المختلفة وان خير مدخل لفهم  
الجماعات واحترامها هو تراثها .

ومن بين المتطلبات الرئيسية امتنياط العناصر المشتركة من  
التاريخ والتراث بالنسبة لاقاليم السودان المختلفة وصياغتها بغير مسخ  
او تبديل ثم تقديمها للمواطن السوداني بصورة تقنعه بالمجدور  
المشتركة الحضارة السودانية رغم اتساع الشقة واختلاف المكان .

وفي هذا المدد يمكن الاستفادة من التراث الذي يحكي عن الاصول  
التاريخية للفروع المختلفة للقبائل والذي يسمى لربط الفروع عبر  
الاقاليم المختلفة وخلق شبكة متداخلة من الانتماءات التي تلح  
مرتكزا على الوحدة الوطنية . كما تمكن الاستفادة من المعتقدات  
والعادات والتقاليد المشتركة التي اشترتها اليها والتي يتفاعل معها ويستند  
حولها الجميع . بالرغم من الانتماء القبلي او الاقليمي . وكل هذه  
المنطلقات تلح مادة خصبة للكتاب السوداني والفيلم السوداني ولمواد  
التربية الوطنية قبل هذا وذلك .

### الوحدة القومية والسياسة الثقافية

من الواضح ان عملا بهذه السياسة لا يتم بالجهد العشوائي المنفرد  
ولا بحسن النية . فبالمر يحتاج الى سياسة ثقافية واعية . فلا بد من  
توضيح معالم واهداف هذه السياسة ولابد ان يكون تأكيد الوحدة القومية  
على رأس هذه الاهداف كما وانه لابد من رسم الأطوار الصام لهذه السياسة  
الثقافية .

## المراجع

- Francis M. Deng, Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan Khartoum University Press 1973 p.28. (1)
- Elias Lonnrot The Kalevala translated by Francis P. Magoun, Jr. Harvard University Press, Cambridge, U.S.A., 1963. (2)
- Archie Nafije, "The Role of the Band in Contemporary African Community", African Studies Bulletin, Vol. 4. 1961. (3)
- El-Risala H. Mohammed, African Folklore and Politics, M.A. Dissertation University of Khartoum, 1977, pp. 51 - 62. (4)
- جمهورية السودان الديمقراطية : الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية (الخرطوم ١٩٧٢م) . (5)
- L.P. Kirwan, "The International Position of the Sudan in Roman and Medieval Times" Sudan Notes and Records, Vol.40 1959 pp. 23 - 37. (6)
- محمد محمد علي : الثمر السوداني في المصالح السياسية ١٨٢١م ١٩٢٤م ص ٦٩ - ٧١ . (7)
- Sayyid H. Hurriiz, Ja'saliyyin Folktales : An Interplay of African, Arabian and Islamic Elements, Bloomington, Indiana University Press, 1977, p. 153. (8)
- عبد الغفار محمد أحمد وعريف عبد الله حريز: المجتمع السوداني حركته واتجاهاتها . جامعة الخرطوم ، مركز الدراسات والبحوث الإنشائية ١٩٨٢ . ص ٥٥ - ٥٦ . (9)
- \_\_\_\_\_ "الخيبر في منطقة الكرملة" مجلة الدراسات السودانية العدد الثاني ، المجلد الرابع يوليو ١٩٧٤م . ص ١٠ . (10)

- (١١) سيد محمد عبد الله : من حياة وتراث النوبة ، سلسلة دراسات في التراث السوداني رقم ٢٠ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم أغسطس ١٩٧٤ م ص ١٢ - ١٤ .
- (١٢) يوسف فضل حسن : دراسات في تاريخ السودان الجزء الأول ، الخرطوم ١٩٧٥ م ص ٩ .
- (١٣) Peter Shinnie, *Maroe : A Civilisation of the Sudan*, New York, Praeger Inc., 1967, p.155.
- (١٤) Ali M. S. Osman, *The Economy and Trade of Medieval Nubia*, Ph.D. Thesis, Cambridge University, 1978, p.60.
- (١٥) See Sayyid S. Hurreiz, Op.cit, p.1.
- (١٦) احمد عبد الرحيم نصر ، تاريخ العبدلاب من خلال رواياتهم الصمائية سلسلة دراسات في التراث رقم ٢ ، شعبة ابحاث السودان - جامعة الخرطوم ١٩٦٩ م ص ٢٥ .

## الفصل العشاسر

### الآداب والفنون والوحدة الوطنية

#### د. خالد الحبارك

ستتناول الصفحات التالية وضع الفنون في المجتمع السوداني بعد قيام الحكم الإقليمى في البلاد ، وسوف تنقسم الورقة الى ثلاثة اجزاء يركز اولها على التجربة في البلاد الأخرى ويركز الشان على التجربة السودانية والثالث على مقترحات وافكار محددة بالنسبة للمستقبل .

#### تجارب الاقطار الأخرى :-

كان الشاعر الفرنسى فيكتور هوغو من اوائل الذين حلموا في القرن الماضى بأن يعم الحكم الاقليمى العالم اجمع وان يكون هناك برلمان واحد لكل الدول تنتس اليه جميعها بصورة فدرالية . (١) غير ان واقع العلاقات داخل الدول المختلفة يبين ان التقسيم الاقليمى ليس في حد ذاته ضمانا للوئام والاستقرار كما اوضحت تجارب الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٦٠ وتجربة نيجريا (بافرا) (٢) . وقد دفع هذا دولا مثل السنغال أن تضمن دستورهما فقرات تمنع أى "دعاية اقليمية" خشية ان تطوت حدودها وتهدد وحدة الوطن (٣) . فما هي الملة بين التوحيد الوطنى والتقسيم الاقليمى ؟ .

يحدد الباحث الكينى البروفيسور / على المزروعى عناصر بناء الأمة

الموحدة بخمسة عوامل هي : (٤)

- ١/ قدر من التلاحم الثقافى .
- ٢/ تشجيع التداخل الاقتصادى بين مختلف فئات واقسام القطر .
- ٣/ التداخل الاجتماعى .
- ٤/ مؤسسات فاعلة على حزم النزاعات .
- ٥/ التراكم للنفس للتجارب القومية المشتركة . ويركز على دور اللغة في محاولات التلاحم بشرقي افريقيا .

ونلاحظ ان اثنين من العوامل الخمسة يستندان على الاداب والفنون  
(رقم واحد وخمسة) .

ويدعم آراء البروفسير على المزورى ما هو حدث ثابت من ان  
الدعوة الى الوحدة الفدرالية الأوروبية التي أتخذت بعد الحروب العالمية  
الثانية وجدت سندها الاساسى فى الحركة الأوروبية التي سعت لتحقيق  
الوحدة الفدرالية الأوروبية ارتكازا على الوحدة الثقافية المشتركة فى  
امطار الحضارة الغربية. (٥) . وان الاقطار الستة التي كومت السوق  
الأوروبية المشتركة فعلت ذلك لاعتنائها بوحدة القيم الثقافية والدينية  
بينها . (٦)

ومن زاوية اخرى فان عددا من الدول الأوروبية التي تبدو لنا  
متجانسة الآن (مثل ألمانيا وإيطاليا) تكونت فى واقع الامر من  
انصار اقاليم متعددة وشعوب مختلفة فى بوتقة واحدة ذابت فيها  
الفروق وتلاشت بعض الاعن والثقافات وطفى لون واحد وصارت صيغة واحدة  
مشتركة . (٧)

#### التجربة الأمريكية :-

والمشأمل فى التجربة الأمريكية الخاصة بمكانة الفنون بين  
رعاية الولايات ورعاية الحكومة الفدرالية عليه ان يضع نصب عينيه بعض  
المعالم المهمة وهى :-

أ/ ان الولايات فى الولايات المتحدة الأمريكية اقدم من الحكومة المركزية  
وان الولايات هى التي تجمعت واعلنت الدولة فى ٤ يوليو ١٧٧٦ (٨) .  
ب/ ان الولايات لم يتم تقسيمها على اساس تنوع قبلى او اقليمى قديم  
رغم وجود قسما معينة فى هذه الولاية او تلك استنادا على الامل  
الأوروبى (مثلا الامل الانجلي ساكسونى عند ولايات الشمال الشرقى) . الا  
ان الفروق بين الولايات ليست ذات جذور تاريخية اميلة كما هو الحال  
بين الاجزاء المكونة ليوغسلافيا مثلاً .

ج/ ان الولايات المتحدة الأمريكية بلاد الرأسمالية القحة (غير الملونة  
بتعديلات شبيهة بالتي ادخلها حزب العمال مثلاً فى بريطانيا) وان فكرة  
تدخل الدولة لرعاية وتشجيع الفنون كانت مرفوضة على اساس انها قد  
قوانين السوق الرأسمالى الطليق (٩) . كما انها كانت مرفوضة ايضاً على  
اساس الخشية من السيطرة على الفكر الامر الذى يعارض ان حدث حرية

التعسير المنصوص عليها في الدستور الأمريكي (١٠) . وعلى هذا فان الولايات المتحدة ليست لديها سياسة ثقافية مرسومة ، كانت كل ولاية تعمل بها يرونها الى ان كونت في عام ١٩٦٥ منطقتان حكوميتان مركزيتان هما مجلس توزيع الهبات على الفنون ومجلس توزيع الهبات للعلوم الانسانية (١١) .

خلق الوضع السابق لعام ١٩٦٥ تفاوتاً عظيماً بين الولايات المختلفة أكثره وضوحاً التفاوت بين الرعاية الكافية للفنون في نيويورك بالمقارنة مع باقي الولايات . اما الوضع الذي أعقب عام ١٩٦٥ فله مزائيه أيضاً إذ لوحظ انه يجبر منظمات الفنون على ان تتنافس بشراوة لنيل الهبات وتهدر قدراً كبيراً من امكانياتها الإدارية في هذه الناحية . كما يجعل تخطيطها للمدى الطويل شبه مستحيل لأنها لا تدرى اى مجال ستعنى في العام القادم (١٢) . والنسبة الحالية في رعاية الفنون هي ان المجلسين (لرعاية الفنون والعلوم الانسانية) يدفعان للولايات المختلفة حوالى ١٥ الى ٢٠ بالمئة من مجموع المنصرفات الخاصة بالفنون . علينا ان نذكر ان مجموع ميزانية المجلسين تعتبر متدنية إذا ما قيست بما يرد من تبرعات الافراد والاشياء . وتبلغ نسبة هذه التبرعات ثلثي المبلغ الكلى الذى يمرر على الآداب والفنون (١٣) . وهناك بالطبع الشركات العملاقة التى لأمثيل لها في العالم والتى تساهم في تمويل الفنون (ساهمت ٢١٠٠٠ شركة بالتبرعات عام ١٩٨٧) (١٤) . وللشركات في ولاية نيويورك لجنة تنظم تبرعاتها وتنقلها .

صفوة القول ان الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها عام ١٩٦٥ مضطرة الى ان تتخذ حذو بريطانيا والبلاد الاسكندنافية والمانيا وفرنسا وغيرها من البلاد الصناعية التى برهنت تجاربها ان تمويل الدولة للفنون لايعنى بالضرورة سيطرة الدولة على الفكر . والأمريكيون يعترفون بان البلاد الأوروبية لاتزال تمنح الثقافة عناية أكثر مما يحدث في الولايات المتحدة (ربما باستثناء نيويورك) (١٥) .

صحيح انهم لم يقرروا تأسيس وزارة للثقافة غير ان المجلسين اللذين أسسا عام ١٩٦٥ لرعاية وتمويل الفنون والعلوم الانسانية يؤديان مهمة مقاربة لتى تؤديها الوزارة . كما أن السماح بنشاط الولايات المستقل عن واشنطن لخطورة فيه لأن الولايات في الأساس لم تنشأ كاستمرار لمعيزات وخصائص ثقافية تاريخية تفرق بينها .

## التجربة السوفيتية -

أما في الاتحاد السوفيتي، الذي يشكل توحيدا وتجميعا لجمهوريات عديدة لها تاريخها المستقل ولغاتها المستقلة وثقافتها المستقلة فإن شؤون الثقافة متركزة وشاغف للسياسة التي يرسمها الحزب الشيوعي . يقول أ.أ. زفوريكين: "إن الحزب بوصفه القوة القائدة الرائدة في المجتمع السوفيتي يخطط ويرسم أسس السياسة الثقافية التي من شأنها أن تعبر عن مصالح وطموحات الشعب" (١٦) . وتبع هذا بصورة منطقية قوله : "تحدد معالم النشاط الثقافي في الاتحاد السوفيتي منظمات حكومية وغير حكومية" (١٧) .

هناك وزارات للثقافة في الجمهوريات المختلفة وهناك ميزانية مركزية وميزانيات بالجمهوريات المختلفة وميزانيات محلية على مستوى القرية والمركز والأقليم تلعب فيها النقابات ومنظمات الأدباء والفنانين دورا بارزا (١٨) . وينص الدستور السوفيتي أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للثقافة في كل الجمهوريات (١٩) . الأمر الذي يضمن (على المستوى النظري) احترام اللغات والسمات المحلية .

وإن نظرنا إلى هذه التجربة من وجهة نظر التمويل فإنها تنتزع الإعجاب . فالممثلون والممثلون يجدون المرتبات المجزية والامكانات الهائلة والعناية المحية والرعاية عند التعاقد ، والوزن الأدبي الرفيع في المجتمع . لا يشين هذا إلا أنهم كالمصور الغريد في القطع محرومون من حرية التعبير التي هي كالحرمات من الماء والهواء .

أما الأسلوب الذي حلت به مشكلة اللغات في الاتحاد السوفيتي هو أن يتعلم الجميع اللغة الروسية بجانب لغة الجمهورية المعنية أن وجدت فيه الكثير من الحكمة . وهو الفل من الوضع المهيمن ثقافيا الذي تعيشه الهند مثلا إذ تعتمد على لغة من خارج الحدود كلغة تخاطب مشترك بين السكان المتعددي الألسن .

## تجربة المملكة المتحدة

ينص الكثيرون أن بريطانيا ليست دولة متجانسة عرقيا وأن أقاليمها المختلفة انجلترا - ويلز - اسكتلندا - أيرلندا الشمالية



ذات خصائص مختلفة وذات أوضاع متباينة إدارياً وإن جمعت معا تحت  
العلم البريطاني . ولعل غالبية اللغة الإنجليزية على اللغات الأخرى داخل  
المملكة هو الذي يغطي الإحساس شعوراً بالتناسق والوحدة .

وتجربة المملكة المتحدة في رعاية الثقافة مهمة لأن عدداً كبيراً  
من المستعمرات السابقة تأثرت بها ، ليس فقط في بلاد العالم الثالث بل  
في كندا وأستراليا ونيوزيلندا . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية  
نفسها لا تخلو حتى اليوم من الذين يشيدون بالتجربة البريطانية ولا سيما  
في تمويل الفرق المسرحية والموسيقية الثابتة العضوية إذ يتم التعاقد  
في الولايات المتحدة "بالموسم" أو "بالعرض" ولتجد الفرق الفرصة  
لكي يعمل أفرادها معاً لسنوات طوال كما يحدث في فسركرة  
شكسبير الملكية مثلاً .

يقول نايجل أبركرومبي في شرحه للسياسة الثقافية في المملكة  
المتحدة أنه لا توجد بالمملكة المتحدة - ولم توجد في الماضي - أية  
وحدة سياسية تعادل وزارة للثقافة . غير أنه وجدت منذ عام ١٩٦٤  
وظيفة وزير مختص بالفنون (يكون عادة وزير دولة في وزارة التربية  
والعلوم يساعد عدد من موظفي الخدمة المدنية الدائمين) . ورغم أن  
هذا الوزير يخضع للوزير المركزي للتربية والعلوم إلا أنه يختص  
"بمسؤولية مستقلة عن الفنون" ورعاية الدولة للمكتبات العامة وتسمى  
إدارته "مكتب الفنون والمكتبات" (٢٠) . غير أن لبريطانيا كالمعتاد  
خصائص تميز غير البريطانيين . فكل ما يخص صناعة السينما يتبع  
لوزارة التجارة . وكل ما يخص حقوق النشر والتأليف يتبع لوزارة التجارة .  
أما القضايا التي تخص الإذاعة والتلفزيون (المستقلان عن الحكومة) فإن  
الجهة الحكومية التي تتابعهما هي وزارة الداخلية بينما تقع حماية  
التراث تحت مظلة الوزيرين المسؤولين عن الخزانة وقسم البيئة (٢١) .

وبالمملكة المتحدة مجلس مركزي للفنون لإسكتلندا وآخر لويلز  
وشالت لشمال أيرلندا غير أنها مستقلة ولا تتبع للوزير المختص  
بالفنون (٢٢) .

وقد أنفق مجلس الفنون لأيرلندا الشمالية ١٦ ( مليون وستة  
من عشرة جنيهاً أسترلينياً) عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ م - كما أنفق مجلس  
الفنون لويلز ٣٥ (خمسة ملايين واثنين من عشرة جنيهاً أسترلينياً)

ومجلس الفنون لـإنجلترا ٥٠٥ ( خمسين مليوناً وخمسة من عشرة جنيهاً  
استرلينياً ) ( ٢٣ ) .

### التجربة المصرية

أن التجربة الثقافية المصرية مهمة في هذا المقام بسبب الوشائج  
التاريخية ، ولأن اشتراك مصر الخديوية والملكية في إدارة محمودان قد  
ترك بعض البصمات الدائمة . كما أن الصلات المتينة بين البلدين تجعلنا  
في السودان نشخص بأبصارنا نحو ما يحدث في مصر .

بدأ الاهتمام الجاد بسياسة الثقافة عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م  
إذ كونت مصلحة الفنون عام ١٩٥٥م والمجلس الأعلى للآداب والفنون في  
١٩٥٦م ثم تلت ذلك وزارة الثقافة عام ١٩٥٨م التي تقع على عاتقها  
كل المسائل المتعلقة بالثقافة في مصر . وربما كان لتحالف مصر  
وقتها مع الدول الاشتراكية أثره في هذه الناحية وفي تأسيس قصور  
الثقافة بالمحافظات المختلفة والإنفاق بسخاء على مؤسسات تدريب  
الفنانين مثل المعهد العالي للفنون المسرحية ومعهد السينما ومعهد  
الباليد ومعاهد الموسيقى وقبالة سيد درويش ، والتي تعرف معا باسم  
مدينة الفنون ، ولا يستطيع حتى أكثر أعداء عبد الناصر كراهية له أن  
ينكر اهتمام الرجل للشخص بتمويل الفنون وتشجيعها . ويشهد على ذلك  
التخطيط الذي ساد أجهزة الثقافة المصرية بعد انتهاء مهده . هناك الآن  
وزارة للثقافة وهناك مجلس أعلى للثقافة . أما الإعلام فقد صار  
هيئة عامة تتبع لوزير دولة بمجلس الوزراء ( ٢٤ ) .

وقد كان ضمن اجراءات التمرکز الثقافي اعلان رئاسة عبد الناصر  
تأميم الصحف عام ١٩٦٠م وسيطرة الحكومة والحزب الواحد التامة على  
الإذاعة والتلفزيون وتزايد الرقابة الفنية بصورة اجهضت الكثير من  
الافكار والمشروعات . ويذهب البعض ان آثار تلك الفترة لا تزال باقية  
وملموسة في بعض الجيوب . ومن ذلك ما كتبه عبد الرحمن الشرقاوي  
غاضباً ما ينبغي ان نترك مسؤولية الثقافة ودورها لرقيب أحقق او  
جاهل يقدم حرية الثقافة ويلغى دورها ويسمح بالفت الذي يفسد الانواق  
ويحطم القدرة على التذوق الأدبي والفني ، كما يحدث الآن في المسرح

والسينما والتلفزيون "، فلعل من اسباب نكبة الثقافة واغترابها هو تمليط القمع عليها من خلال هذا العنف من موظفي الرقابة في أجهزة نشر الثقافة (٢٥) .

فالتجربة المصرية لها ايجابياتها في توحيد اجهزة الثقافة والإنفاق عليها بمخاض ولها سلبياتها التي بلغت اوجها في السنوات الاخيرة لحكم الرئيس عبد الناصر .

المتأمل في تجارب هذه البلاد يلاحظ اختلاف السبل مع الاتفاق حول الهدف النهائي . فالأمريكيون يعتمدون على تمويل الدولة للفنون كمصدر ثانوي لتبرعات الشركات والافراد . ليست لديهم وزارة مركزية للثقافة ولا وزارات في الولايات ولكن الدولة لا تتدخل في مسوولييتها من تشجيع الفنون . اما البريطانيون فلديهم وزير بلا وزارة . ورغم ان المسوولييات عن الفنون مشتتة وليست موحدة الا ان مجلس الفنون المركزي ( ومجالس الفنون باجزاء البلاد الاربعة ) تضمن تمويلًا ودعابة كافيين للفنون والآداب .

وهناك تشابه بين التجربة السوفيتية والمصرية ( رغم اختلاف النظم السياسية والإدارية ) في مركزية التخطيط . وهناك اختلاف في وجود وزارات مستقلة للجمهوريات المختلفة بالاتحاد السوفيتي . ما هو موقفنا في السودان ؟

### الموقف في السودان

يحدد قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ تقسيم البلاد الى : الاقليم الشمالي / الاقليم الشرقي / الاقليم الاوسط / اقليم كردفان / اقليم دارفور / الاقليم الجنوبي - بموجب قانون الحكم الذاتي الاقليمي لسنة ١٩٧٢ (٢٦) . ويحدد القانون ضمن سلطات الاجهزة الاقليمية .

"تنظيم وإدارة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإعلامية بالاقليم" (٢٧) .

كما جاء في قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١ ما يلي في مجال الثقافة العامة .

- ١/ إنشاء وإدارة مرافق للإرشاد والإعلام .
- ٢/ تنظيم النشاط الثقافي العام ودعم التربية الوطنية .

- ٣/ تنظيم المعارض ووسائل الترفيه العامة .
  - ٤/ الاحتفال بالمناسبات والاعياد الدينية والقومية .
  - ٥/ المحافظة على الآثار .
  - ٦/ تشجيع النشاط الرياضي والثقافي والتصديق بالاندية الرياضية والثقافية ومراقبتها .
  - ٧/ تطوير الفنون الشعبية .
  - ٨/ اقامة المتاحف العامة وحدائق الحيوان .
  - ٩/ النهوض بالمرافق السياحية .
  - ١٠/ إنشاء وإدارة وتشجيع وتطوير المسارح (٢٨) .
- والمأمل في هذه الوثائق بسجل ثلاث ملاحظات :-
- اولا :- لتوجد اية اشارة على الاطلاق للتخطيط الثقافي عند ذكر واجبات الحكومة المركزية .
- ثانيا :- لم تحدد اية اجراءات لتمويل الآداب والفنون .
- ثالثا :- حددت المهمات الاقليمية ولم تحدد الاجهزة التي تتعدى لها .
- لندقق النظر في هذه الملاحظات الثلاث .

#### التخطيط الثقافي :-

التخطيط الثقافي امر لا مهرب منه لمن يرغب في تطوير الثقافة ودعمها . وتشير وثيقة اليونسكو عن سياسة الثقافة الى تزايد ادراك دول العالم لضرورة ان يرتبط "تطور الاقتصاد والتنمية القومية بالتنمية في حقل الثقافة، اذ ان "مسيرة التنمية الاقتصادية تنعكس بوجه عام في الميدان الثقافي بينما يغذى الازدهار الثقافي الحياة الاقتصادية" (٢٩) .

وقد ساهم المودان عام ١٩٧٥ في مؤتمر لدراسة السياسة الثقافية في افريقيا ووافق على التوصيات النهائية، وبعضها يضم مؤشرات شاقبة فيما نحن بصدده من تلمس العلاقات في ظروف الحكم الاقليمي . يقول التقرير الختامي لذلك المؤتمر : " سجل المؤتمر ان التنوع الثقافي في افريقيا يمكن حقيقة واقعة" (٣٠) . كما رأى المؤتمر ان التنوع الثقافي ينبغي ان ينظر اليه كأحد عوامل التوازن والوحدة لأمم افريقيا . ان التوصل الى حوار مستمر بين الثقافات المختلفة والمشاركة

الفعالة من قبل المجموعات المختلفة في الحياة الثقافية للامة من شأنه ان يتقوى التداخل الوطنى والوحدة الوطنية" (٣٠) .

ان المجتمع السودانى بالرغم من انه مجتمع سياسى واحد على امتداد السيادة الوطنية، إلا انه مجتمعات متباينة اجتماعيا واقتصاديا صاغته قيم حضارية متفاوتة تاريخيا وشكلته علاقات انتاج متعددة وانماط حياة متنوعة فرضها البعد الزمانى والبعد المكاني .

ليس من المستغرب بعد هذا ان تمتعت كل الوثائق الخاصة بالحكم الاقليمى من الإشارة عن قريب او بعيد للتخطيط الثقافى فى اطار الحكم الاقليمى؟ ليس من اللازم ان يكون هناك تحديد واضح حتى للجهة المسؤولة من التخطيط الثقافى فى البلاد ككل هل لنا فريدين فى هذا الموقف ، وقد طالب السيد/بريم كريال بأن يكون التخطيط للثقافة جزءا من التخطيط التنموى العام . وشكا من ان التخطيط يترك فى معظم الاحيان للاقتصاديين وحدهم الأمر الذى يجعله محمورا وفيها (٣١) .

### تمويل الآداب والفنون

يسود اعتقاد فى شرقنا العربى بأن الفنون تستند على الانهام وحده ولا تذكر الا نادرا ان الشعراء الملهمين ماكانوا سيلفون الذرى التى نالوها الا بعد أن رويوا لعشرات الشعراء السابقين وصقلوا لفتهم وهشيت هيونهم من الاطلاع . ويبدو أن اعتقادا موازيا يسود بأن النشاط الثقافى يحدث من تلقاء نفسه . وواقع الأمر انه كان فى الماضى يعتمد على تمويل من الخلفاء والامراء والسلاطين . وانه لن يزدهر فى المجتمعات الحديثة الا بتمويل من اجهزة الدولة أو اجهزة متعلقة بالدولة أو جهات أخرى مثل الشركات والافراد والاثرياء بجانب عامة المواطنين .

لقد أسسنا مصلحة الثقافة عام ١٩٧٢ وكنا سابقين بذلك بالمقارنة لدول كثيرة ثم أسسنا مجلس الآداب والفنون عام ١٩٧٦م وكان بالمؤسستين خلل اساسى هو مسألة المبالغ المخممة لتمويل النشاط الثقافى . المكاتب والمرتبكات والايجارات والعربات تبتلع الميزانية ولا

يبقى منها شيء يذكر لتمويل المشاريع الفنية . هناك أساسى لآساس به هو أن الاداعة والتلفزيون يدفعان لمن يتعاونون معها وان المسرح القومى يشتري النموذج وأن مصلحة الثقافة ومجلس الآداب والفنون يشتريان أحيانا بعض الموحات من الفنانين التشكيليين ويشتريان عروى أوجولات بعض الفرق ، غير ان المبالغ المخصصة شحيحة بدرجة لا تشجع احسب على التفرغ لنشاط الأدبى أو الفنى .

والفرق الرئيسى بيننا وبين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هو أننا نقلنا عنهم الإطار، نقلنا الهياكل، والاجهزة البيروقراطية ثم المرفقاتها من محتواها فصارت هى نفسها عبثا مليا محسوبا على الآداب والفنون ولم تدفع عجلة التقدم فى هذا المضمار إلا بقدر يسير .

يجدر بنا ونحن فى منعطف الحكم الاقليمى ان نحدد وسيلة بيئة قاطعة المعالم لتمويل النشاط الفنى والأدبى .

### تحديد الاجهزة المسؤولة

لا توجد اجهزة مستقلة مسؤولة عن الثقافة فى الاقاليم المختلفة ، بل تجمع المسؤولية عن الثقافة فى عدة مهمات ، هل يعنى هذا ان شؤون الثقافة ليست من القضايا التى تستحق معالجة فى وحدة مفيرة خاصة بها وقد اتفق المشاركون فى ندوة عالمية على ان خلق جهاز مركزى يجمع اجهزة الثقافة امر لازم لأسباب نلخصها فيما يلى (٣٢) :-

- ١/ يقوم مثل هذا الجهاز بالتنسيق بين المسائل المحلية وبين ماثلها فى اجزاء الوطن المختلفة .

- ٢/ يقود الى استفادة افضل من الموارد المالية المتاحة بالتوصل الى انجع السبل لتنظيم نشاط ثقافى يتسم بالتماسك والتسلسل .

- ٣/ امكانية التوصل الى الاولويات فى النشاط الثقافى قبل تحديد لامركزيته لان قدرا من التمرکز ضرورى قبل خلق لامركزية اميلة .

- ٤/ امكانية منح الشؤون الثقافية وزنا ادبيا وسياسيا مناسباً على المستوى الحكومى (الاملى (٣٢) .

ويحتاج السودان لهذه الميزات على المستوى المركزى كما يحتاج لما يتفرغ منها على المستوى الاقليمى .

ان عين الاسباب التي تدمر لخلق جهاز قومن مركزي مستقل للثقافة تدعو بالضرورة لخلق اجهزة اصغر على نطاق الاقاليم المختلفة . وبما ان واحدا من اهم اسباب اختصارنا للحكم الاقليمي هو اختلاف الثقافات داخل الوطن الواحد فان الجبهة الثقافية لا تقبل في هذا المقام عن اى جبهة رئيسية اخرى بل هي في طروف السودان من اصعب الجبهات واكثرها تعقيدا . لاننا لا نريد للتعدد ان يصير اعداءا وشاخرا .

## مقابلتان

أجريت اثنا الاعداد لهذا البحث مقابلتين . الأولى مع الدكتور الطيب أبوسن وزير شؤون الاقليم والادارة سابقا بالاقليم الشمالى - وهو الوزير المختص بالمسائل الثقافية (٣٣) . والثانية مع الاستاذ المسرحى أبو العباس محمد طاهر (٣٤) . ورغم اعتقائى الجازم بأن تجربة الحكم الاقليمي في السودان اصغر سنا من أن تقوم أويحكم لها أو عليها فاضى رأيت ان المقابلات قد تعطين مؤشرات أولية غير قاطعة .

## د . الطيب أبوسن -

أوضحت المقابلة مع د . الطيب أبوسن بما لا يدع مجالا للشك أوالتشكيك ان نظام الحكم الاقليمي يمكن أن يفتح منافذ عديدة مكننا منظم بها في ظل الحكم المركزي للبلاد . ومن ذلك ان الاقليم يمكن في فترة وجيزة من :-

- ١/ ارسال فرق من الخبراء لتسجيل ذكريات المعمرين على اشرطة
- ٢/ تحويل صحيفة الرياض الى النخيل ، وتوسيع نطاقها لتغطي الآداب والفنون .
- ٣/ أعمال تشييد مكتبة عامة بالدامر ستكون نواة كتبها مكتبة د . عبد المجيد عابدين التي أهداها للأقليم الشمالى .
- ٤/ تنظيم الروابط والجمعيات الفنية .
- ٥/ بداية اول موسم للمحاضرات العامة .
- ٦/ بداية حصر وجمع وشائق وآثار التراث الاسلامى الموجودة عند المواطنين بالاقليم

ويضم الكتاب الذي أعدته وزارة الدكتور/ أبوسن للتصريف بالاقليم  
الشعالي مشاريع ثقافية عديدة طموحة . وإذا تذكرنا ان الموذان لم  
يشيد حتى الآن مكتبه عامة بالخروطوم العاصمة رغم المطالبات والموود  
المتكررة قبل وبعد الاستقلال لأمر كنا أهمية أن تنجح وزارة القليبية  
في تشييد مكتبه عامة بالداير عامة الاقليم .

#### الأستاذ / ابوالمعالي محمد طاهر

جاء الأستاذ / ابوالمعالي محمد طاهر مدن بورتسودان وكلا  
والقحارف ولحشم القرية وحلها الجديدة ومدنى بمصرحيته لصوى سنة ٢٠٠٠  
وذلك في عام ١٩٨١ - وأوضح لنا انه والممثلون العشرة لم يعودوا  
منتفضي الجيوب من الجولة . والسبب هو أن المسرحى يدفع :-

- فريضة مركزية

- فريضة ملاهى

- ١٠٠ جنيه عن التمديق (بالخروطوم)

- رسوم تجميل (بكلا)

- اجور رجال الشرطة

- ايجار الكراسى

- ايجار المسرح

- الدعاية

- طباعة التذاكر

- اجور موظفى الاستقبال

- الاقامة بالخنادق

- المواصلات

- الاماشة

وفوق كل هذا فان المسرحى يدفع فريضة الدخل الشخصى سنويا بينما  
تستقطع الاداعة والتلفزيون ١٠٪ من اى اجر يشاله منها تغير اى جهد  
ثقافى يساهم به .

وهذا يوضح اننا ننظر الفنون كبقرة حلوب دون ان نساعدها على  
اداء واجبها فى المجتمع . ولاغربة فى ان جولات الفرق توقفت .



## أفكار المستقبل

لن نصل إلى المستقبل الذي نريد إلا إذا تأملنا في الماضي البعيد وحددنا الهدف الذي نطلبه . وإن اتفقنا على أن الهدف البعيد هو أن نخلق في بلاد السودان قطرا موحدا على تعدد ثقافته كخطوة نحو وحدة أكبر من الوحدة الوطنية القومية هي الوحدة العربية الإسلامية والوحدة الأفريقية فإن مواطني أقدامنا ستتضمن إذا نظرنا لمصدر قوة الاتحاد السوفيتي ومصدر قوة الولايات المتحدة الأمريكية فإننا ندرك (كما أدركت الدول الأوروبية في السوق الأوروبية المشتركة) أن الهدف الاسمي ينبغي أن يكون نظرتنا غير الضيقة للقومية وسعيها التدريجي للتلاحم في وحدات أكبر عربية إسلامية وأفريقية كخطوة نحو الحلم الأبعد وهو ضمان أن العالم متى يعرف تهديف والاستقرار إلا إذا ما انتهت النعرات القومية فيه . ولا مستقبل للبشرية من غير حلم كهذا لأن مخزون الأسلحة النووية عند القوتين الأعظم يكفي في وقتنا الراهن لتدمير كرتنا الأرضية .

خطواتنا في هذا الطريق - باتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ موفقة وخطواتنا الملزمة بالوحدة الأفريقية موفقة وخطواتنا بتوقيع ميثاق التكامل مع مصر في أكتوبر عام ١٩٨٢ إشارة في الدرب الصحيح من الناحية الاستراتيجية .

ولكن ماذا عن الواجبات الداخلية الملحة .

يفيدنا أن نذكر أن النعرة الإقليمية المتطرفة في دارفور أعطتنا إشارة خطر للمستقبل فقد سال فيها الدم ورددت الشعارات المعادية لأبناء بعض الأقالييم الأخرى مثل (ألف قطر لإولاد البحر) . . ومن ناحية أخرى فإن اختيار حكام كل الأقالييم والوزراء على أساس قبلي قد يجعل القبلية تظل برأسها من جديد . وقد كان دماء الاستقلال الوطني في السودان من أوائل أعداء القبلية .

يروى السيد/ خضر حمد ما حدث له مع ناشب السكرتير المالي

(البريطاني الجنسية) عقب تخرجه من كلية غردون كما يلي (٣٥)

— خضر أفندي جنك شنو

- سودانى
- أقصد قبيلتك
- لا أعترف بهذه القبليات
- هل كنية غردون تعلمكم ان تنسوا اجناسكم
- ان كنية غردون لسان لها بالقبائل
- طيب الشلوخ دى عثمان شنو
- عثمان تثبت اننى سودانى

ويؤكد احد قادة ذلك الجيل المرائد أن الفن ساهم بدور كبير في كفاحهم من أجل أن تتغلب النزعة السودانية الوطنية على العنصرية القبلية، فيقول معجدا العوامل التي ساعدت على الصهر "أولها الحركة المناهضة في خزان منار والجزيرة وثانيها ارتباط السودانيين عن طريق السيارة وعامل آخر ساهم به الفنانون السودانيون عن طريق الفونوغراف" (٣٦)

ومما قد ينير لنا السبيل ان الخريجين في عذكراتهم والعمالهم ركزوا على الاداب والفنون كمناصر توحيد للامة ومن أجل ذوبان القبائل في بوتقة واحدة فنظموا أول مهرجان أدبي عام ١٩٣٩م (٣٧) ونظموا لجنة لشئون الثقافة وطالبوا الحكومة المصرية بتأسيس مكتبه عامة عربية بألمدرمان وشجعوا التأليف والنشر وشركات السينما والمحف . وقد أثرت في كتابي عن المسرح العربى الى ان معظم المسرحيين السودانيين كانوا قادة الحركة الوطنية . كما أن المسرح عبر عن الروح السودانية الراضى للقبيلة في أعمال مثل الملك نمر (٣٨)

كل هذا يقودنا الى انه بجانب بناء الطرق والهجرة من الريف الى المدنية والمصانع التي يختلط فيها العمال من كل بقاع السودان فان عنصر التوحيد القوى المضمون هو النشاط الثقافى . والذين يحتكثرون على المغنيين أو المسرحيين أجورهم الضئيلة لا يفكرون بالمهمة غير المرحية وغير المحسوبة أو المحسوسة التي يقوم بها هؤلاء الفنانون في خلق وعى جماعى مشترك للامة . بل انهم يمهدون للوحدة الاوسع نطاقا عندما تتردد اغانياتهم أوركستراتهم في اثيوبيا ودول الخليج وتشاد وفى جنوب مصر .

## خاتمة:

من الضروري أن تراجع وشائق الحكم الإقليمي، وأن تنهي صراحة أن التخطيط الثقافي مهمة مركزية . ومن الضروري أن تشير وزارة الثقافة والأعلام مركزا للنشاط الثقافي وتنسيق العمل في الوزارات الإقليمية للثقافة التي ينبغي انشاؤها . ومن شروط النجاح أيضا خلق صندوق يتبع لوزارة الثقافة والأعلام لتمويل النشاط الثقافي للجماعات والأفراد مع خلق ضاديق بالإقليم للفرغ ذاتة تجمع المساهمة من الحكومة الإقليمية ومن تبرعات المواطنين والمؤسسات والشركات . كما أن الأوان قد آن لفرغ فريضة على أجهزة التلفزيون يخصص دخلها لتمويل برامج تلفزيونية سودانية وللمساعدة في تمويل المنون بوجه عام (أي أن لتسلم الصائد وزارة المالية وتضعه للخزينه العامه) .

وبما أن قضايا الثقافة ليست يسيرة كما يتصور الكثيرون في بلادنا فإن التدريب ينبغي أن يجد عناية خاصة . وفي هذا الصدد فإن التعليم العالي في بلادنا - أسوة بالتعليم العالي في المانم العربى - متحجر ومتقاعس إذ لاتعترف الجامعات كلها عندنا بأى فرع من فروع الفنون كأمر جدير بالدراسة الجامعية أو الدراسات العليا . ولهذا السبب فإن آفاق تطورها في الموسيقى والمسرح والسينما والفنون التشكيلية والتلفزيون والاذاعة محصورة ومخنوقة بصورة مخزنة . ونحن نحتاج لكل هذه الوسائل لدعم الوحدة الوطنية في ظروف التنوع الإقليمي كما نحتاج لها لمد الخزو الثقافي الذي يهدد بمحو شخصيتنا وثقافتنا .

والحكم الإقليمي ليس تجربة سهلة ، أنه تفسير كبير وحظري وينبغي ألا نفرغ إذا لاحظنا بعض الثغرات في التطبيق، لأن انجح التجارب هي التي ترمد وتعديل على أرضية الواقع واستنادا على الممارسة التي تكتف من يبدو على منفذة الرسم والتصميم . والصورة النهائية التي سترو عليها محاولتنا لتنمية الثقافة في إطار الحكم الإقليمي لن تكون مطابقة لتجربة أى قطر آخر . ستأخذ بطرف من كل تجربة وتجي فريدة متميزة تميز ما النيل الذي تمتزج في مجراه عشرات الفخيرات والفدران والأنهار فتجعله شريانا للخضرة والبركات .

## المراجع

- (١) ايهود. دوشاسيك : الفدرالية المقارنة : البعد الإقليمي للسياسة . (هولت رانيهارت وونستون - نيويورك ١٩٧٠) ص ٢٤٩ (بالإنجليزية) .
- (٢) المرجع السابق ص ٣٥٠ .
- (٣) المرجع السابق ص ٨٩ .
- (٤) فن بحثه بعنوان "محاولات التلاحم في شرق أفريقيا" الذي نشر بكتاب جمعه ونظم نشره أس. ن. ايزنشتات واس . روكان (مطبوعات سيج المحدودة - بيفرلي هيلز ولندن - ١٩٧٣م) المجلد الأول ص ٤٦٩ (بالإنجليزية) .
- (٥) أرنست بيه هاسن: توحيد أوروبا. مطبعة جامعة ستانفورد - كاليفورنيا - (١٩٥٨م) ص ١٨ (بالإنجليزية) .
- (٦) المرجع السابق ص ٢٩١ .
- (٧) ايهود. دوشاسيك. سبقت الإشارة إليه ص ٨٨ .
- (٨) تشارلس ا. بيرد وصاري ر : التاريخ الأساس للولايات المتحدة (نيويورك ١٩٦٨م) ص ٤٩١ .
- (٩) ديك نتزر: اهانات الفنون (مطبعة جامعة كمبريدج لندن ١٩٧٨م) ص ١٥ (بالإنجليزية) .
- (١٠) جون هارديسون الابن "تمويل الثقافة في الولايات المتحدة" بحث في مجلة ثقافات التي تصدرها اليونيسكو - ١٩٨١م رقم ٧ المجلد ٣ ص ٦٣ (بالإنجليزية) .
- (١١) المرجع السابق ص ٦٣ .
- (١٢) المرجع السابق ص ٦٣ .
- (١٣) المرجع السابق ص ٦٥ .
- (١٤) المرجع السابق ص ٧٢ .
- (١٥) المرجع السابق ص ٦٨ .
- (١٦) ديك نتزر - سبقت الإشارة إليه ص ٣ .
- (١٧) أ.أ. زوفركين بالتعاون مع ن . آي . جولوتسوف وآي . آي . رايبينوفيتش : السياسات الثقافية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (ليونسكو - باريس ١٩٧٠م) ص ١٩ (بالإنجليزية) .
- (١٨) المرجع السابق ص ١٨ .
- (١٩) المرجع السابق ص ١٩ .

- (٢٠) شايجل ابركروس : السياسة الثقافية في المملكة المتحدة (اليونسكو باريس ١٩٨٢ م) ص ٢٣ .
- (٢١) المرجع السابق ص ٢٤ .
- (٢٢) المرجع السابق ص ٢٥ .
- (٢٣) المرجع السابق ص ٢٦ .
- (٢٤) فاروق عبد القادر: ازدهار وسقوط المسرح المصري - دار الفكر المعاصر القاهرة ١٩٧٩ م) ص ٥٠ - ٥١ .
- (٢٥) عبد الرحمن الشرقاوي: "ثقافتنا بين الغياب والاغتراب" في الاهرام ١٤ فبراير ١٩٨٢ م ص ١٣ .
- (٢٦) قانون الحكم الاتفيضي لسنة ١٩٨٠ م وشيكة بالرونسيو .
- (٢٧) المرجع السابق ص ٤ .
- (٢٨) مكتب الحكم اللامركزي بالاتحاد الاشتراكي السوداني قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١ م (وشيكة بالرونسيو) ص ٤ من الملحق .
- (٢٩) "سياسة الثقافة" - دراسة اوليه - اليونسكو، باريس ١٩٦٩ م ص ٨ .
- (٣٠) التقرير النهائي لمؤتمر الحكومات عن السياسات الثقافية في افريقيا اليونسكو - باريس ١٩٧٦ م ص ٧ .
- (٣١) مقتبس من كتاب آرثر ابراهام: السياسة الثقافية في سيراليون (اليونسكو - باريس ١٩٧٨ م) ص ٦١ و ٦٢ .
- (٣٢) سياسة الثقافة : دراسة اوليه اليونسكو - باريس ١٩٦٩ م ص ٣٦ (بالانجليزية) .
- (٣٣) مقابلة بمنزلة بالخرطوم يوم ٢ اكتوبر ١٩٨٢ م .
- (٣٤) مقابلة بمصلحة الثقافة يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٨٢ م .
- (٣٥) خضر حمد: مذكرات خضر حمد - مكتبة الشرق والغرب - ( الشارقة ١٩٨٠ م ) ص ٢٣ .
- (٣٦) احمد خير: كفاح كفاح جيل - الدار السودانية - الخرطوم ١٩٧٠ م ص ٦٥ .
- (٣٧) المرجع السابق ص ٨٤ - ٢٠٩ - ٢٧٤ - ٢٧٥ .
- (٣٨) خالد المبارك : المسرح العربي (مخطوطة لم تنشر بعد) - بالانجليزية - ١٩٨٢ م ص ٩٨ .

**THE ADDIS ABABA AGREEMENT AND NATIONAL UNITY**

**BY**

**RAPHAEL ROBA BADAL**

**1988**

**Publisher : Council For Studies on Regionalism**  
**University of Khartoum**  
**1982**

Printed by  
**KHARTOUM UNIVERSITY PRESS**  
P. O. Box 321, Khartoum

# THE ADDIS ABABA AGREEMENT AND NATIONAL UNITY

BY

DR. RAPHAEL KOBA BADAL

## INTRODUCTION

The Agreement signed on 27 February 1972 and ratified on 27 March in Addis Ababa by President Jaafar Nimeiri and General Joseph Lagu, leader of the Southern Sudan Liberation Movement, (SSLM), brought to an end 17 years of warfare. The conflict had been between the central Government dominated by Islamic and largely Arabic-speaking elements in the North and the Southerners who follow traditional religions, with a small Christian political elite that received most of its education in mission-run schools. The Agreement was initialled by members of the Government of the Democratic Republic of Sudan, members of the Southern Sudan Liberation Movement and witnessed by the representatives of the former Emperor of Ethiopia, the World Council of Churches, the All-Africa Conference of Churches and the Sudan Council of Churches. It is common knowledge that the Emperor and the church movements had contributed substantially to the conclusion of the Agreement, acting as midwives. The Addis Agreement was therefore an internationally



recognized peace treaty between the North and South. It consisted of essentially three parts:

- a) a draft organic law to organise regional self-government in the South;
- b) a cease fire agreement and
- c) protocols on interim arrangements.

#### Main Features of the Agreement

A prominent feature of the Agreement consists of a set of anomalous arrangements indicative of the compromises reached at Addis. The first achievement was the regionalization of the South itself. Politically, the Agreement met the demand of Southern nationalists that the then three Southern provinces of Bahr El Ghazal, Equatoria and Upper Nile should be treated as a single region with the power to act autonomously.<sup>2</sup> The South was thus endowed with a distinctive personality of its own. Until the enactment of the regional legislation of 1980, the South was the only region in the Sudan. It had a regional assembly and an executive known as the High Executive Council (HEC). Furthermore, the Agreement instituted something less than a federal system of divided powers. This pseudo-federal structure provided Southerners a monopoly over a regional bureaucracy and

police force without, however, severing completely central administrative council.

The Agreement also created another anomaly in the form of a prime ministerial or responsible system of government in the South within what shortly turned out to be a presidential system at the national level with a one-party system. An elected regional assembly was assigned a specific list of areas in which it had the jurisdiction to legislate subject to the qualification of national policy and standards. The assembly, at least theoretically also controlled the executive by choosing its president. Technically, however, it submits its recommendations to the national president who made the choice.<sup>3</sup> Another concession designed to conciliate southern nationalists sentiment was contained in the provision that Arabic was "the official language for the Sudan and English the principal language for the Southern Sudan."<sup>4</sup>

The national assembly reserved the right to legislate, inter alia, in matters of national defence, external affairs, currency and coinage, foreign trade, transport, communications, education and customs. The regional assembly controls economic, social and political activities in the South. It could raise

--  
money through regional taxation and through  
- specifically enumerated contributions from the national  
treasury for construction, development and social  
services projects that it undertook. The regional  
assembly could, by a two-third majority, request the  
national president to postpone any law or withdraw  
any bill from the national assembly which adversely  
affected the welfare of Southern citizens, until the  
view of the regional assembly could be heard. But the  
national president could accede to send a request only  
5  
if he thought fit.

The provisions of the Addis Ababa Agreement were  
made extremely difficult to amend. By the very first  
provision of the Self-Government Act, any change in the  
agreement required, "a three quarters majority of the  
People's National Assembly (in Khartoum) and confirmed  
by a two-third majority in a referendum held in the  
6  
three Southern Provinces of the Sudan." As if for  
double insurance or protection, Southern negotiators  
were later able to entrench the entire agreement within  
the permanent constitution of the Sudan adopted in  
1973. It reads:

"Within the unitary Sudan; there shall be established in the Southern Region a Self-Government in accordance with the Southern Provinces Regional Self-Government Act, 1972, which shall be an organ law, and shall not be amended except in accordance with the provisions thereof."7

Further precautions were taken to pre-empt the possibility of other constitutional clauses whittling away protections achieved by Southerners in the agreement. For instance, the extent to which Islamic law would be made the basis of legislation was severely restricted by compromises written into articles 9 and 16 of the constitution. The former states in no uncertain terms that "The Islamic Law and custom shall be main sources of legislation. Personal matters of non-muslims shall be governed by their personal laws." The other provision recognises the dominant role of both Islam and Christianity in the national life of the Sudanese people while also accommodating noble aspects of spiritual beliefs.

The Addis Ababa Agreement was universally acclaimed as an act of statesmanship and exemplary to African or even Third World countries beset by similar problems of regional developmental imbalances and cultural or ethnic pluralism.<sup>8</sup> By and large this political and constitutional arrangement had gone a

long way towards meeting some of the basic Southern demands such as the accorded recognition for a separate status. The Black African peoples of the South were somehow able to reach an accommodation with the dominant Arabic and Muslim elements in the North. Secessionist claims were dropped or temporarily placated; relative peace and security were achieved<sup>9</sup> and freedom of movement to and out of the Southern Sudan, and within it, was assured. Juba was officially and even legally designated as the seat of the Southern Regional Government and the nation's second capital.

A regional University was started in Juba in 1978 which graduated its first batch in December 1982, thereby realizing a long standing demand of the South for tertiary education catering for its trained manpower needs.<sup>10</sup> Juba also acquired a powerful broadcasting station which, on a clear evening could be heard a thousand or so miles down-stream in Khartoum. The city also experienced a physical transformation in terms of new buildings and physical infrastructure. Firstly there was the enlargement and modernization of its airport to international standards to receive larger aircrafts and jet liners. For the first time

ever the principal roads and streets in Juba town received tarmac treatment and rows of brand - new, first-storey buildings for government offices as well as to house regional ministers and senior government officials dotted the low hill that command the Southern view to the airport. At the same time, ~~groups~~ of similar structures to house branch offices of the United Nations specialized agencies and the numerous voluntary organizations that had mushroomed in the wake of the Addis Accord shot up in Juba town. In a matter of slightly over a decade the population of the town itself has almost doubled. From a humble African township of an estimated 60,000 people in 1972/73 it hit the 110,000 mark in 1982-83, and gradually approximating to a cosmopolitan city. It is, then, no exaggeration to say that before the redivision of the South, Juba town was on the threshold of becoming a secondary or intermediate city which, in a projected two or three decades would have posed as a rival to Khartoum. On the face of it, the Addis Accord satisfied a basic nationalist requirement for self-government. "In our times," wrote one observer. "people want to be governed by an accessible, predictable government that is compatible with their

values and functions in congenial ways. Then they can say, our government even if this government does not permit free debate or free discussion."

#### THE ADDIS AGREEMENT TEN YEARS AFTER

Slightly over a decade after the ratification of the agreement, the South had been split into three smaller regions along the old provincial boundaries by the Presidential decree number (1) of June 1983. The three sub-regions are: Bahr El Ghazal Region (B.G.R) with its capital at Wau; Equatoria Region (E.R) Juba; Upper Nile Region (U.N.R), Malakal. A notable feature of the decree was the creation of two new provinces by splitting the former Bahr El Ghazal into a Western and an Eastern Province.<sup>12</sup> As can be seen the territorial boundaries of the new regions correspond exactly to those of the former three Southern Provinces. This is a veritable defacto nullification of the Addis Ababa Agreement and it comes as no surprise that the whole exercise has been popularly referred to as "re-division of the South."

Each of the three regions had a regional assembly of its own, to be sure, but with a reduced ministry: in

place of 11 or 17 ministerial portfolios there were only five; the size of the regional assembly had been drastically trimmed to an average of 40 MPs, which also included appointed members. From a single political entity the South has been reduced to a mere geographical expression. The trio, both the three regions and their administrative headquarters represented British colonial administrative heritage dating back to 1948 and even earlier. For a long time afterwards in the post-independence period and down to 1972, the Southern Sudan comprised these three administrative divisions and their respective headquarters. The June 1983 decree did not mean further regionalization of the South; it meant provincialization. The clock has been put back fifty years.

Furthermore, the law governing the organization and operation of the new regional government system in the South was no longer derived from the Southern Provinces Regional Self-Government Act of 1972, but that of the Regional Government legislation of 1980, which led to the splitting of the North into five regions. According to this legislation the Governor of each



region was chosen through a complicated procedure: three candidates were recommended by the assembly and the national president appointed one of them.<sup>13</sup> There was no special protective language provision for the South. On the contrary Arabic, not English is now the language of official business in the South though this is not now being strictly observed. Whereas there was no provision for appointed members in the former regional assembly based in Juba, 10 percent of the assembly members whether in Nau, Juba or Malakal ought to be appointed. In brief, the political status of the South has been cut down in size and placed on equal footing with the regions in the North. There are no special privileges for the South and Addis Ababa accord is dead.

Ten years after the agreement President Nimeiri proclaimed the introduction of an Islamic penal code for the whole country. The Sharia penal code was decreed in September 1983, barely three months after the re-division of the South giving rise to the presumption that the sub-division was designed to weaken it in anticipation of the bitter pill that was to follow. The Sharia - inspired code replaces the penalty of imprisonment for theft with amputation of

the right hand, a life sentence or even death; it prohibits alcohol and gambling and punishes adultery with stoning or lashing. Despite initial repeated assurances that the rights of religious and cultural minorities would be respected the subsequent indiscriminate application of this Sharia law has shocked many Southerners and Northerners alike. Shortly afterwards President Nimeiri made it plain that the Sharia legislation would also apply to non-Muslims. By sheer bad luck the first amputated victim turned out to be a Southerner and a Christian.<sup>14</sup> A few weeks later a Catholic priest underwent the punishment of lashing and imprisonment but got an early release through the intervention of the Vatican envoy in Khartoum. The attempt in July/August 1983 to amend the 1973 constitution by deleting, among other things, the crucial articles (from the Southern point of view) of the constitution numbers 9 and 16, was but sufficient testimony to the rising tide of Muslim fundamentalism which gravely threatens to unsettle the spirit of toleration characteristic of the Addis Ababa decade. It is a grim reminder of the social, cultural and political strife which had sapped both the energy and moral strength of the Sudanese people for seventeen years past.

A decade after the conclusion of the Addis Agreement some Southern Sudanese compatriots have resorted to armed struggle once more as a means to ventilate grievances and to seek redress. This group has been organized ostensibly under the labels of Anyar-Nya II and Sudan People's Liberation Army (SPLA) and Movement (SPLM). Better-equipped, better-trained, and better-organized than their precursor, Anyar-Nya I, both guerrilla organizations have a highly educated leadership and are parconsequence highly effective. Already, two major development project initiatives, the Jonglei Canal and the Chevron oil exploration venture were brought to a dramatic halt by the direct military activities of these dissidents.<sup>15</sup> The "rebels" also blocked the main communication arteries of the South by blowing off a key railway bridge over river Lol in the Bahr El-Ghazal Region and sinking a river boat in the Sudd.

In the meantime in the South itself, there was no visible mass protest or demonstration against the illegal and unilateral abrogation of the peace treaty.<sup>17</sup> Aside from separate and signed petitions by the three assemblies and a mass demonstration in Juba

against the attempt to change the constitution and turn the Sudan into a theocracy, inter regional cooperation or trade were at their lowest ebb. Ethnic and regional animosities were on the upsurge. At one time in 1984 Equatoria Regional authorities would not allow transit of goods and essential commodities destined for Bahr El Ghazal from East Africa.<sup>18</sup> Upper Nile Region authorities allegedly did the same to a consignment of commodities from the North to Juba. Freedom of movement of Southern citizens, particularly in Equatoria, was severely restricted - in the case of Equatoria for alleged security reasons.<sup>19</sup> A corollary to this was that each of the Southern regions became under the hegemony of at least one major or dominant ethnic or "tribal" group. In the Bahr El Ghazal Region, for instance, the overwhelming numerical preponderance of the Dinka there resulted in their virtual monopoly of the government thereby provoking a demand by the Sudanic speaking groups for a mini or fourth region for themselves.<sup>20</sup> In the Upper Nile Region, the Nuer are unquestionably in the ascendancy while in Equatoria Region the Azande and kindred peoples have an obvious controlling influence. Thus, it may well be the case that the re-division of the

South concomitant with the destruction of the arrangement issuing from Addis Ababa has merely substituted one form of ethnic domination for another and the difference being a matter of degree, not of kind.  
21

No sooner had the South been split than the representatives of the new regional governments began to assemble in Juba for the division and distribution of the assets of the former Southern Region. Almost immediately but not entirely unexpected, bitter rows soon ensued particularly over movable assets. But the sight was both shameful and disgusting. Scenes of angry and quarrelling officials were common enough, often over lawful ownership of petty and simple merchandise such as an office cooler or fan, a chair or office utensils of insignificance.

The assets that mattered most in terms of common or inter-regional services and institutions experienced severe disruptions as soon as the new governments were installed in their regions. The training institutions especially affected include: Yambio Agricultural Training School and Research; the Rumbek Agricultural Training Centre; Malakal Fisheries Training Institute;

and the May Diagnostic Veterinary Laboratory at Juba; the Multi-Purposes Training Centre (M.T.C.) at Juba; the Maridi Institute of Education; and the Broadcasting Station at Juba. The common practice was for each region to claim the institute concerned by virtue of its location. However, not only did the region involved not had the requisite manpower and financial resources to run these services on its own but it also meant that the other regions had been deprived of these common services. The May Diagnostic Veterinary Laboratory represents an extreme example. Equipped with some of the most expensive and most sophisticated pieces of machinery available, it is reputed as being the second of its kind in the whole country. Because of wrangling over its ownership the laboratory has fallen in disuse and the expensive machinery faced the inevitable threat of mal-function due to rusting and inattention.<sup>22</sup>

Finally, the enormous scale of human sufferings that accompanied mass deportation in the wake of the demise of the agreement could not escape observation and due recording. In general, three categories of those affected may be distinguished. The first category comprised those who were born and bred in

either Wau or Malakal but of Equatorial stock or mixed parentage. Some of these youngsters and grown-ups lived all their lives outside of Equatoria and had never been to Juba before; they suffered deportation after the re-division. The second category was made up of enigrees from Equatoria who had spent anything between forty and fifty years outside their region of origin, were residents in Wau or Malakal and had considerable amount of property; most of them had had spouses from the local population. This group of Southerners faced deportation and lost most of their immovable property without compensation and in some cases experienced the emotional stresses engendered by divorce. The case of the Moru community in both Wau and Malakal is especially notable. The Third category consists of similar cases except that here the movement was in the opposite direction. Cases came to light whereby individuals had migrated to Equatoria in search of jobs particularly at the Loka West and Katire Sawmills in the 1930s and 40s. In due course some of them have had spouses from Equatoria. Together with their offsprings they too were expelled from Equatoria. There were stories of victims dying from shock either before or shortly after expulsion. In any case the

overall effect was the creation of uncertainty and hatred among the Southern peoples which tended to seriously challenge and undermine the social integration process that was already well underway.<sup>23</sup>

### EXPLANATION AND ANALYSIS

It remains to pose the obvious question: what has gone wrong? How can one account for the demise of the agreement? How does one account for the fact that the two most important personalities that ratified the agreement either vigorously campaigned for or decreed the splitting of the South? Indeed, what are the social and political forces that necessitated this turn in policy? The primary concern of this section of the paper is therefore diagnostic, a kind of stock-taking. Engaging in stock-taking can and does lead to apportioning blame to the one or other side involved in the abrogation of the peace-treaty, although this is not the primary intention here. The task of the social scientist is not just to castigate but also to account for the occurrence or non-occurrence of a social phenomenon; it is to offer a rational, plausible or scientific explanation, supported by reliable evidence.



It is a cardinal thesis of this study that three major variables, forces or contributing factors have operated jointly to unsettle the hard-won agreement. The first consists of the style of politics adopted by the regime since its inception in May 1969; the second may be described as the role of Northern Sudanese politicians; and, finally, Southern Sudanese factionalism. The regime's style of politics consisted in its ability to forge a governing coalition regardless of changes in policy that the regime was required to make. The end justifies the means seemed to be the guiding principle. It was dictated by the regime's need for solvency or survival. In practical terms, this meant that today's foes would be tomorrow's friends and the other way round. Employing this Machiavellian principle, the regime was able to make and un-make coalitions and allies at will, not only in the North but also in the South.<sup>24</sup>

The record of the "May" regime provides abundant testimony to this hypo-thesis. When it came to power in May 1969, the regime pledged itself to liquidate the hold of Northern political notables and technocrats who had monopolized policy-making in the country since

independence. The style of Sudanese politics whether in the North or South was characterised by elite factions. The regimes' efforts were directed to terminate this state of affairs, with partial success.

However, it was unable to generate enough support for the single, secular political organization, the S.S.U., it had created. Nevertheless, the orientation of the regime was secular, combining a radical perspective with some form of Arab socialism.<sup>25</sup> In this first phase, the regime further alienated the popular Islamic leaders by mounting an armed attack on the "Ansars" stronghold on the Abba Island and by confiscating the assets of the wealthy families that controlled the popular Islamic movements. This was followed shortly afterwards by the coup of July 1971. During this phase the Southerners were rather suspicious of the regime's radical intentions.

Bereft of political allies in the period immediately after the July 1971 coup Nimeiri turned to non-political technocrats, who introduced reformist policies and turned the S.S.U. from a vanguard party to a mass organization. They may be termed the Mayoists and had had little or no identification with any of the

Sudanese sectarian parties who had hitherto dominated political life.<sup>26</sup> Thus time was ripe for Nimeiri to clinch a deal with the Southerners and thereby earn himself, until June 1983, a solid "Southern Constituency."<sup>27</sup> The point has been made that it is doubtful if a settlement with the South could have been reached at any other time during the entire life of the regime.

Things began to turn sour for the South after the national reconciliation of 1977. A third phase of the regime had been inaugurated by another almost successful attempt to overthrow the government in July 1976. The policy of national reconciliation was quite ominous for the Southerners.<sup>28</sup> It brought back into the government, the S.S.D. and other leadership positions elite politicians who were known proponents of Islam. This bold reversal of policy brought into the country leading notables such as Mr. Sadiq Al-Mahdi, a leading notable in the Ansar movement and Hassan al-Turabi, leader of the legitimate faction of the Muslim Brotherhood, a group advocating Islamic fundamentalism. These two leading politicians were not only prominent members of the exile National Front that had organized the abortive 1976 coup, but were

individually known for their militant opposition to the Addis Ababa Agreement. The return of both was seen as threatening by Southern politicians.

Although national reconciliation brought back proponents of Islamization into the political arena, for several years afterwards Nimeiri merely paid them lip service. It is possible, however that after the 1976 coup attempt Nimeiri himself underwent a spiritual renewal or rebirth.<sup>30</sup> At any rate, there is a limit to the policy of balancing the political factions in coalition formation. If the style had been for the leadership constantly to change the membership of the inner circle, to seek out and accommodate opponents but to drop them when expedient the Southern politicians had little political weight and the interest of the South was liable to sacrificing with impunity. That is what happened in June 1983; that is what may explain the fate of the agreement.

Many Northern political notables, particularly the then influential Attorney-General Dr. Hassan al-Turabi was urging Nimeiri to abandon the agreement. He was also a prominent public advocate of re-division of the South. As the Chief Law Officer of the land, he might

have been responsible for finally convincing Nimeiri to  
31  
issue the re-division decree.

But the factor most accountable for the destruction of the agreement was Southern Sudanese factionalism. In simple terms, the growth of political competition among Southern factions created opportunities not only for intervention of the national government in Southern affairs but had enabled Nimeiri to decree the re-division of the South. Southern factionism or ethnicity is not something new. It had been a prominent feature of Southern politics and organization since the 1950s during the first party elections that were held. Since that time the same pattern has emerged under multi-party regimes, single-party-regimes and even in the organization of the  
32  
liberation movement. These factions, however, were never more than loosely organized coalitions of politicians with undefined mass support. Education and high office were more important than mass following though membership in an ethnic group and winning a parliamentary seat were just as crucial. The poverty of the South ensured that the educated Southern elite remained tiny and far removed from the rest of the

masses in wealth, outlook and objectives. The result has been that politics in the South has been shallow, the preserve of the few highly-educated, whose primary pre-occupation has been to secure salaried positions for themselves and for their proteges.<sup>33</sup> Patronage for one's fellow tribesmen, friends and proteges helped in the creation and maintenance of these factions. As one Southern leader remarked, "The Problem of the South is inherent in the position of the Southern intellectuals, who ask the government for more than is within its capabilities. Every intellectual wants to hold an important post."<sup>34</sup>

This is precisely the sort of fertile ground conducive to the style of politics described in the preceding pages. By exploiting this Southern weakness the central government was able to maintain its way over Southern affairs. Southern politicians were accordingly classified into the "good guys" and the "bad guys". The strategy required for their good cooperation is simple: put the "good guys" in positions of power and authority in the South and prop them up with continuous flow of financial remittances for the smooth running of the regional government there as well

as the civil service. In return, they were expected to toe the line of the central government and avoid making what the latter regarded as unacceptable demand such as increased Southern representation in the central cabinet and the like.

This is the only plausible model that explains why from about 1978 onwards, Southern politicians began competing with each other to be in the good books of the central government. By the very logic of this strategy, and as we have already seen in the case of Northern factions, no alliances forged are ever permanent. As one group or faction becomes increasingly out of favour the regime simply switches its support to back another group of horses. As a result, the urge to maintain or please the Northern Constituency, became even stronger for the Southern politician of any importance. Thus, not to have a "Northern Constituency" was liability just as to qualify for a high political position, status as a notable in a local community was a valuable asset.<sup>36</sup> This drives politicians to strengthen their ethnic and sectional connections.

Of course, being appointed to a high office also makes one a notable and reinforces local support through the expectation of patronage.

For the stability of these factions other social identities were necessary to provide rather more enduring informal links than financial inducements. Prominent among these were the "insider-outsider" cleavage,<sup>36</sup> the traditional rivalries between SANU and the Southern Front parties and, above all, the clash of personalities. It is an important insight to note that, in the post-Addis Ababa period at least, all these other cleavages clustered around two prominent personalities: Abel Alier and Joseph Lagu. The insider-outsider dichotomy tells us whether a politician represented Southern interests in the national government, or the liberation movement during the civil war or SANU-outside. As for the political parties inside the country, Abel Alier and Clement Mboro were Secretary General and President of the SF, respectively while SANU-inside was headed by, first, the late William Deng and later Mr. Samuel Aru Bol, whereas the informalities of the former SSLM was led by Mr. Lagu. However, this paper takes the view that for



our purposes the crucial cleavage has been that between Lagu and Abel Alier. Except for a brief period in February 1978 when Clement Mboro joined Lagu in a "wind of change" campaign, by and large, out-siders and politicians from the former SANU party often entered into coalitions with the Lagu group which included a good number of Equatorians. By contrast, insiders and former politicians of the defunct S.F. and only a sprinkling of Equatoria politicians found it easy to coalesce around Alier. This is a rough and gross over-simplification, nevertheless, it serves the function of analysis.

Throughout the 1970s Southern politicians laboured under the assumption that an attack on the agreement would be sufficient to unite all Southerners. The Southern Sudanese opposition to the National Assembly's attempt to change the borders with the South<sup>37</sup> in 1980 and the demonstrations and protests against the choice of Kosti, not Bentiu, as the site of Sudan's second refinery clearly supported this assumption. However, in so vehemently opposing the decision of the central Minister of Mining in reference to the site of oil refinery and later indignantly opposing and suppressing

any free discussion of the re-division proposal of Joseph Lagu, Abel Alier and his group fell out of favour with the regime.<sup>38</sup> He had offended his constituency in the North, consequently suffered the indignity of being stripped of his two posts as President of the High Executive Council in October, 1981 and Vice Presidency of the Republic in June 1982. At the same time Lagu was elevated to fill the Vice-Presidency post vacated by Abel. Thus not only had factionalism in Southern politics allowed Nimeiri to dissolve the regional assembly in 1978 and 1981 and to redivide the South, but it had permitted him to argue that he had merely helped Southerners reach decisions that many of them, particularly in Equatoria, already publicly advocated.

### CONCLUSION

Increasing pressure by Northern Sudanese nationalists, particularly muslim fundamentalists forced President Nimeiri to abandon the Addis Ababa Agreement. However, he could not have done so without the support of a substantial group of Southerners, particularly from Equatoria. As the regime depended

more on the support of Northern political notables than the Southerners, this vital constituency could not easily be alienated. It was much easier to sacrifice Southern interests.

Southern Sudanese politics has always been elitist and the Addis Ababa Agreement, an elitist accommodation. Because it rested upon no popular support, the agreement could be abrogated without provoking open, mass revolt in the South. Under the agreement the South was unified, but without adequate provision or prior arrangement for smooth cooperation among Southerners. In its excessive concentration on North-South relations it totally ignored or downplayed the importance of intra-communal conflict i.e. South-South relations. The Bari, Dinka and other ethnic groups in the South were for the first time brought into direct contact and hence confrontation with each other in stiff competition over the tangible benefits of modernization.

The leadership of the South must also take its full share of the blame. The roots of the present crisis in the South are embedded in the experiment of one decade of autonomous self-government. Although the

pace of socio-economic development was slow, at times inadequate, insensitive, corrupt and arrogant leadership was not only far from inspiring but itself lacked inspiration and a vision. Factionalism, the desire to keep a safe Northern Constituency and to maintain one's position at all cost led to the ruin of the agreement. Of all Southern politicians active in the post-Addis Ababa era, Abel Alier alone had a unique opportunity to unite the South. However, this task was impossible of realization given these political imperatives.

But what of national unity?

There can be little doubt that the Addis Ababa Agreement had been a boost to national unity. By the terms of the Agreement accommodation had been reached with the small but vocal group of southern intellectuals, who with the southern masses had accepted the basic premise of national unity. However, this modus vivendi acted for only slightly over ten years when the precipitous action of splitting the South into three regions set the clock back to the pre-Addis era. Mutual fear, suspicion and mistrust between the central government and the southerners were resurrected as a result not only of the abrogation of

the treaty but also by the imposition of Sharia Law in September 1983.

Finally, to promote the cause of national unity it is imperative upon Sudanese leaders to work for restoration of the special status of the South, devise an agreeable formula for power-sharing at the central government level, tackle the pressing issue of balanced economic development in an effective manner and abolish the Sharia laws of September 1983.

## REFERENCES

1. The Agreement has been reproduced as appendices to the following works: Wai D.M. (ed.), The Southern Sudan: The problem of National integration (London, 1973), appendix VII, pp. 25-32; Beshir, M.O., The Southern Sudan: From Conflict to Peace (London, 1975), appendix "B", pp. 158-177; Ministry of Foreign Affairs, Peace and Unity in the Sudan: An African Achievement (Khartoum University Press, 1973), Appendices 6-8, pp. 133-149.
2. This had been a bone of contention at the Khartoum Round Table Conference held in March 1965; there, the representatives of Northern political parties were vehemently opposed to the idea of according the South the status of a single political entity. This particular issue partially accounted for the break-down of the peace efforts.
3. This was reportedly one of the most difficult compromises to work out at Addis.
4. Southern Provinces Regional Self-Government Act 1972, Article 6.
5. Ibid., Articles 14 and 15.
6. Ibid., Article 2.
7. The Permanent Constitution of the Sudan (issued 8 May, 1973), Article 8.
8. For international reactions see: M.O. Beshir, Southern Sudan: From Conflict to Peace, op. cit., and Peace and Unity in the Sudan, op. cit., pp. 79-96.
9. For an early account of problems of institutionalization of the Agreement see Nelson Kasfir, "Southern Sudanese Politics since the Addis Ababa Agreement", African Affairs, Vol. 76, No. 303 (London, April 1977), pp. 143-160).

10. Resolution of the Round Table Conference in Wai and also M.O. Beshir, Southern Sudan: Background to Conflict (London, 1968), appendices IV and XIX, respectively.
11. Karl Deutsch, Politics and Government: How people Decide their Fate (2nd. Ed. Boston, USA, 1974), p. 132.
12. Note the subsequent creation of Unity province in U.N.R. with the capital at Bentiu, in 1984.
13. The Regional Government Act, 1980, Article 11 (2), Gazette No. 1279. 31st. December 1980.
14. "Opposition grows to Sudan's harsh Islamic laws," New Africa, September 1984, No. 204, pp. 34-35.
15. President Nimeiri's recent renewed call for dialogue with the outlaws and a unilateral declaration of cease fire announced in his March 3, 1985, Unity Anniversary Address may have been prompted by strong pressures from these foreign interests.
16. The SPLA through their radio broadcasts which can be heard in Khartoum contend that their object is to overthrow the existing regime in the Sudan and the establishment of a socialist system in the country as a whole.
17. The petitions or resolutions are each dated 26th June for B.G.R. and 4th July for Equatoria Region.
18. Interview with Governors of B.G.R. (Khartoum), April 1984.
19. Personal observation based on a two-week field trip to Juba, January, 1984.
20. The demand for a fourth region was first made in a public rally at the SSU head-quarters by Judge Emerio Mazino, representative of Western Bahr El Ghazal in the People's National Assembly, October 17, 1984; see also Sudanow, December 1984 p. 17.
21. Personal observation.

22. Interview with Dean, College of Natural Resources, University of Juba, January 17, 1984. Juba University itself had shown great interest in the Laboratory facilities for the training of its own students.
23. Personal observation based on a field trip to Juba. See No. 19 above.
24. Interesting and insightful examples may be found in the following accounts:
  - i) Africa Confidential (A.C.) "Sudan Change of Direction" Vol. 21, No. 1 January 1980;
  - ii) "Sudan: Nimeiri the operator". A.C. Vol. 21, No. 7, March 26, 1980;
  - iii) "Sudan: Party Game", A.C., Vol. 34, No. 9, 27 April 1983.
25. Dunstan M. Wai, "Revolution, Rhetoric, and Reality in the Sudan". The Journal of Modern African Studies. 17. (1979), pp. 71-93.
26. Dunstan M. Wai, "The Sudan: Domestic Politics and Foreign Relations under Nimeiry" African Affairs, Vol. 78, No. 312, July 1979, pp. 297-317
27. Nimeiri's popularity in the South was at its height from 1972 to about 1977.
28. See Bona Malwal's Editorial entitled, "uncharacteristic Announcements" in which he expressed his misgivings about the reconciliation policy. Sudanow, September 1978. Bona was central Minister of Information and Culture; he lost his job the same month as the Editorial Article.
29. R.K. Badal, "The Rise and Fall of Separatism in Southern Sudan", African Affairs, Vol. 75, No. 301 (October, 1976), pp. 463-74.
30. I refer in particular to his book published in 1982 called, Why The Islamic Way?.



31. Le monde (Paris, October 4, 1983), pp. 1-5.
32. Dunstan M. Wai, The Southern Sudan: The problem of National Integration, op. cit., pp. 163-65.
33. R.K. Badal, "Rise and Fall of Separatism in Southern Sudan", op. cit.
34. Joseph Lagu in an interview with Al-Sahafa (Khartoum, 1st September, 1982).
35. R.K. Badal, Re-Division of the Southern Sudan: Causes, Debate and Aftermatch (fourth coming).
36. For an elaboration on this distinction, see Nelson Kasfir, "Southern Sudanese Politics since the Addis Ababa Agreement" African Affairs, Vol. 76, No. 303 (April 1977), pp. 143-166.
37. The Border dispute and the location of the Oil Refinery controversy have been dealt by R.K. Badal, "Oil and Regional Sentiment and Loyalty with special Reference to the Southern Region", Sudan Journal of Development Research (ESRC.), Vol. 3, No. 1., June 1979, pp. 118-160.
38. "Sudan: The Scenario of Instability" Africa, No. 123, (November 1981), pp. 69-70.

